



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع : ...../2020

المهيدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

## مذكرة بعنوان:

# دور المؤسسات المالية في التقليل من حدة المخاطر المالية وفق مقررات لجنة بازل دراسة حالة JPmorgan chase & CO في ظل أزمة covid-19

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إشراف:  
بوركو ع. المالك

إعداد الطلبة:  
- بوالحرت اسمهان  
- بلقج اميرة

### لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	رملي حمزة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	بوركو عبد المالك
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	قرفي عمار

السنة الجامعية 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وتقدير:

في مثل هذه اللحظات يتوقف القلم ليفكر قبل أن يحط الحروف ليجمعها في كلمات، تتبعثر الحروف وعبثاً أن نحاول تجميعها في سطور كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعا برفاق كانوا إلى جانبنا فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة، ونخص بجزيل الشكر والعرفان من أشعل شمعة في دروب عملنا وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا إلى الأساتذة الكرام في المركز الجامعي ميلة ونتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ "بوركوة عبد المالك" الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، ولما قدمه من جهود فاضلة ومقترحات وملاحظات قيمة طيلة فترة إنجاز هذه الدراسة، كما نحیی فيه رحابة الصدر وطول النفس معنا فجزاه الله عنا كل خير وله منا كل التقدير والاحترام.

## الإهداء:

أهدي ثمرة هذا النجاح إلى من كللها الله بالوقار إلى من علماني العطاء دون انتظار إلى من تطلعا إلى

نجاحي بنظرات الأمل " والدي الكريمين "

إلى من رمتني الأقدار في أحضانها إلى من غمرتني بحبها وحنانها وعلمتني معني الأمانة والصدق إلى

من أعطتني وحرمت نفسها أعلى إنسانة في الوجود " أمي الحبيبة " حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى رمز التضحية ومثال الصمود إلى من علمني معنى الكفاح إلى من تعب وعمل من أجلي إلى " أبي

العزيز " حفظه الله وأطال في عمره.

إلى من يحملان في عيونهما ذكريات طفولتي وشبابي أخوي العزيزين " أمير " و " عبد الوكيل "

إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير، من عرفت كيف أجدهم

وعلموني أن لا أضيعهم: رفيقتي التي تقاسمت معي مشقة هذا العمل " إسمهان " وصديقتي " أمينة "

وصديقتي: دنيا، خولة، روميساء، مروة، دلال.

إلى جميع العائلة دون استثناء

إلى جميع زملائي وزميلاتي

إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي وإلى من حملهم قلبي ولم تحملهم ورقتي.

" أميرة "

## الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من أبلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى اللذان قال الله تعالى فيهما: { وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا }.

إلى الصدر الحنون الذي أويت إليه خوفي إلى الشمعة التي احترقت لتضيء لي سبيلي إلى من شقيت لإسعادي إلى من اجتهدت وحرصت على تربيتي إلى التي الجنة تحت قدميها حبيبتي وقرّة عيني أُمّي الغالية أطال الله في عمرها

إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان خير مرشد لي نحو العلم والمعرفة إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من ضحى من أجل أن ينير دربي وطريقي إلى تاج رأسي أبي العزيز أمدّه الله بالصحة والعافية وطول العمر

إلى من شاركوني الفرح والحزن وسقف البيت إلى من يعجز اللسان عن وصف ما أكنه لهم من حب وحنان أخواتي فطيمة وفوزية دنيا وخولة وإخوتي فؤاد وإسحاق

إلى كل الأقارب دون أنسى جدتي أطال الله في عمرها

إلى من يرتاح لهم قلبي وتهدي لهم نفسي وينير لرؤيتهما وجهي إلى أعلى وأرق الأصدقاء

\*أمينة وأميرة\*

إلى من قاسمتها هذا العمل حلوه ومره حفظها الله لي \* أميرة \*

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم مذكرتي.

## إسمهان

# فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	البسمة
-	الإهداء
-	شكر وتقدير
-	فهرس المحتويات
-	قائمة الجداول والأشكال
-	قائمة المختصرات
أ	مقدمة
ب	إشكالية الدراسة
ج	فرضيات الدراسة
ج	أسباب اختيار الدراسة
ج	أهمية الدراسة
د	أهداف الدراسة
د	المنهج المستخدم في الدراسة
د	صعوبات الدراسة
هـ	حدود الدراسة
هـ	الدراسات السابقة
و	هيكل الدراسة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر المالية</b>	
-	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر
4	المطلب الأول: التعريف بالخطر
4	المطلب الثاني: أنواع الخطر
5	المطلب الثالث: مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها
7	المطلب الرابع: آلية إدارة المخاطر

12	المبحث الثاني: ماهية المخاطر المالية
12	المطلب الأول: نشأة المخاطر المالية ومفهومها
13	المطلب الثاني: تصنيفات المخاطر المالية
16	المطلب الثالث: أسباب المخاطر المالية
19	المطلب الرابع: قياس المخاطر المالية
21	المبحث الثالث: طبيعة إدارة المخاطر المالية
21	المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية ومراحلها
25	المطلب الثاني: أساليب تغطية المخاطر المالية
29	المطلب الثالث: أدوات واستراتيجيات إدارة المخاطر المالية
33	المطلب الرابع: أهداف إدارة المخاطر المالية
35	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: مقررات لجنة بازل
-	تمهيد
38	المبحث الأول: إدارة المخاطر وفق اتفاقية بازل 1 للرقابة المصرفية
38	المطلب الأول: مفهوم الرقابة المصرفية وأنواعها
43	المطلب الثاني: ماهية لجنة بازل للرقابة المصرفية
45	المطلب الثالث: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1
50	المطلب الرابع: التعديلات المدخلة على اتفاقية بازل 1 وتقييمها
56	المبحث الثاني: اتفاقية بازل 2 ومتطلبات تحقيق السلامة المالية المصرفية
56	المطلب الأول: مضمون اتفاقية بازل 2
59	المطلب الثاني: الدعائم الرئيسية لمقررات بازل 2
64	المطلب الثالث: تقييم اتفاقية بازل 2 وأثرها



67	المبحث الثالث: مقررات بازل 3 وأهم انعكاساتها على النظام المصرفي
67	المطلب الأول: ماهية اتفاقية بازل 3
72	المطلب الثاني: محاور اتفاقية بازل 3 ومراحل تنفيذها
75	المطلب الثالث: تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي
78	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة JPMorgan Chase & Co في ظل أزمة COVID-19
-	تمهيد
81	المبحث الأول: لمحة عن مؤسسة JP MORGAN CHASE & CO
81	المطلب الأول: نشأة مؤسسة JP MORGAN CHASE & CO
83	المطلب الثاني: تعريف مؤسسة JPMorgan Chase & Co وأهم مبادئها
85	المطلب الثالث: هيكل مؤسسة JPMorgan Chase & Co وأهم منتجاتها وخدماتها
91	المبحث الثاني: هيكل إدارة مخاطر مؤسسة JPMorgan Chase & Co واستراتيجيات إدارتها
91	المطلب الأول: هيكل إدارة مخاطر مؤسسة JPMorgan Chase & Co
97	المطلب الثاني: استراتيجيات إدارة المخاطر
107	المطلب الثالث: خطوات إدارة أزمة COVID-19
111	المبحث الثالث: التحليل المالي لمؤسسة JPMorgan Chase & Co
112	المطلب الأول: النتائج الخاصة بأنشطة الأعمال لمؤسسة JPMorgan Chase & Co
115	المطلب الثاني: تحليل رأس مال مؤسسة JPMorgan Chase & Co
117	خلاصة الفصل
118	خاتمة
119	نتائج اختبار الفرضيات
120	نتائج الدراسة
121	التوصيات والاقتراحات



# قائمة الجداول والأشكال

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
47	أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب نسبة بازل.	01
48	معاملات الترجيح للتعهدات	02
74	مراحل تنفيذ مقررات بازل 3	03
86	هيكل مؤسسة JPMorganChase&Co	04
112	النتائج الخاصة بأنشطة أعمال مؤسسة JPMorganChase&Co	05
115	رأس مال مؤسسة JPMorganChase&Co	06

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	خطوات إدارة المخاطر	01
15	أنواع المخاطر المالية	02
93	هيكل إدارة مخاطر المؤسسة	03

# قائمة المختصرات

## قائمة المختصرات

المختصر	الشرح
CRO	رئيس إدارة لمخاطر
DRBC	لجنة سياسة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة
LOB	المسؤولين عن المخاطر
CCO	رئيس الامتثال
IRM	إدارة المخاطر المستقلة
CMDC	لجنة التعويضات والتطوير الإداري
CRO	المسؤول عن مراقبة مخاطر السيولة
FRC	لجنة المخاطر على مستوى الشركات
DRBC	لجنة سياسة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة
FCC	لجنة الرقابة على مستوى الشركة
FFRGC	لجنة حوكمة المخاطر الائتمانية على مستوى المؤسسة
FERC	لجنة مخاطر التقديرات الشاملة
CRSC	إجراءات اللجنة التوجيهية للمخاطر
VGF	منتدى حوكمة التقييم الشامل
VCG	مجموعة مراقبة التقييم
CTC	رئيس قسم المعلومات والخزينة والشركات
BIR	وظيفة المراجعة المستقلة لبازل
BHC	بنك الشركة القابضة
RWA	الأصول المرجحة بالمخاطر
GSIB	البنوك العالمية ذات الأهمية النظامية
VAR	القيمة المعرضة للخطر
ORMF	إطار إدارة المخاطر التشغيلية
ORM	مكتب إدارة المخاطر
LDA	نهج توزيع الخسائر

# مقدمة

## مقدمة:

لقد شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في مجال الصناعة المصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في دول العالم بصورة غير مسبوقة. إلا أن هذه التطورات الإيجابية لم تمنع حدوث الأزمات التي شهدها القطاع المالي سواء في الدول النامية أو المتقدمة، والتي أدت إلى التأثير السلبي على اقتصادياتها، والملاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسما مشتركا فيها وذلك بسبب تزايد المخاطر المصرفية حيث يعتبر الخطر من أهم المشاكل التي تؤثر على المشاريع تأثيرا فعالا، لذا لا بد من تحديد وقياس ومتابعة هذه المخاطر، أي إدارتها وبالتالي الحد أو التقليل منها، لذلك أصبح موضوع إدارة المخاطر من الموضوعات التي استحوذت على اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية، فالقطاع المالي ولاسيما البنوك تتعامل بالدرجة الأولى مع المخاطر سواء تعلقت هذه المخاطر بخصوصية وظائفها، أو بالقطاع الذي تعمل فيه، أو بظروف الاقتصاد المحلي أو بأوضاع الاقتصاد العالمي - فالتخصص الأساس والرئيس - وربما الوحيد - المطلوب لإدارة القطاع المصرفي هو كيفية التعامل مع هذه المخاطر في شكلها العام وفي تنوعها ومن ناحية أخرى فإن هذا القطاع هو أكثر القطاعات الاقتصادية اندماجا في الاقتصاد العالمي - علما أن أهم عوامل التقدم والنجاح الاقتصادي لأي بلد هو وجود مؤسسات مالية سليمة وقوية تعمل ضمن بيئة مالية مناسبة.

من هذا المنطلق أصبح موضوع إدارة المخاطر بشكل عام وإدارة المخاطر المالية بشكل خاص يحظى بتركيز كبير واهتمام أوسع من ذوي الاختصاص، لكي يضعوا نصب أعينهم صياغة ورسم استراتيجيات خاصة لدراسة هذه الظاهرة ألا وهي ظاهرة الخطر المالي الذي يعني أن هناك إمكانية لحدوث خسارة مالية، فالمخاطر المالية ترتبط باستخدام الديون في تمويل احتياجات المؤسسة أو التوقف عن سداد الالتزامات المالية أو التقلبات في أسعار الأصول المالية أو أسعار الفائدة وحتى أسعار الصرف لذلك وجب التركيز على هذه الفئة من المخاطر من خلال التعرف عليها وتقييمها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها.



وعليه بدأ التفكير في إيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر، وكانت أولى الخطوات في هذا الاتجاه تأسيس اللجنة الدولية للإشراف والرقابة على البنوك المسماة بلجنة بازل عام 1974 بمدينة بازل السويسرية، ومن هذا المنطلق فإن من شأن التوجهات الجديدة أن تضع البنوك المركزية والسلطات الإشرافية والرقابية في الدول النامية أمام مسؤولية كبيرة وتحديات أكبر لوضع الاستراتيجيات المناسبة، ليس فقط للتوافق مع أحكام وقواعد لجنة بازل للرقابة المصرفية، وإنما للتطوير المؤسسي بما يسمح بإتباع الأساليب والطرق الملائمة في الوقت المناسب، وقد وضعت اللجنة عددا من المبادئ تغطي بصورة شاملة الشروط الأربعة لزيادة كفاءة إدارة المخاطر، حيث أصدرت الكثير من الوثائق الإرشادية الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية. فبعد اتفاقية بازل 1 سنة 1988، التي وضعت الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية، أمام تعاضم المخاطر، وتغير طبيعتها، ظهرت اتفاقية بازل 2 التي عملت على تحقيق التناصب بين رأس مال البنك وأصوله الخطرة، إضافة إلى تدعيم دور الجهات الرقابية، وزيادة شفافية السوق. وكان من المتوقع زيادة متانة واستقرار النظام البنكي مع تطبيقها مطلع سنة 2007، إلا أن العالم أصيب بأزمة مالية حادة منذ منتصف هذه السنة الأخيرة، وهو ما دفع إلى مراجعة عميقة وشاملة لبنود ومقترحات اتفاقية بازل 2 لتتولد اتفاقية بازل 3 في سبتمبر 2010،... تحمل مجموعة من المعايير الرقابية الجديدة. والعديد من المؤسسات المالية في العالم تسعى لتطبيق معايير لجنة بازل من أجل تحقيق السلامة المالية ومن بينها شركة JPMorgan Chase & CO التي سعت للالتزام بهذه المعايير وخاصة في ظل الأزمة العالمية الراهنة وهي أزمة COVID-19 التي أثرت بشكل كبير على مختلف المؤسسات المالية في العالم.

### إشكالية الدراسة:

بما أن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، بمعنى مراقبة تلك المخاطر وقياسها. وباعتبار الخطر المالي ذو أهمية كبيرة خاصة في ظل الظروف العالمية السائدة، فإن إشكالية هذا البحث تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

- كيف تتم إدارة المخاطر وفق مقررات لجنة بازل في ظل أزمة COVID-19؟

ولإجابة على هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما أهم ما جاء في مقررات بازل باتفاقياتها الثلاثة؟
- 2- هل تطبق مؤسسة JPMorgan مقررات لجنة بازل؟
- 3- ما هي الإجراءات المتخذة من طرف مؤسسة JPMorgan لتقليل من المخاطر في ظل أزمة COVID-19؟

#### - فرضية الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة يمكن تحديد الفرضية الرئيسية التالية:  
خلال أزمة COVID-19 تهدف JPMorgan Chase & CO إلى تحقيق السلامة المالية.

#### أسباب اختيار الدراسة:

تعود أسباب اختيارنا للموضوع لما يلي:

- حداثة الموضوع نظرا للأزمة التي يشهدها العالم حاليا.
- إن اختيارنا لهذا الموضوع كان بدافع الأهمية الكبرى التي تتميز بها إدارة المخاطر كأداة فعالة للتخفيف من الخسائر التي تتحملها المؤسسات المالية.
- الميل الشخصي لدراسة المواضيع ذات الصلة باقتصاد المخاطرة في المجال المصرفي.
- محاولة تقديم طريقة مبنية على أسس علمية ومنهجية في التعامل مع المخاطر التي تفرضها تغيرات البيئة المختلفة.

#### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في الدور المهم الذي حضت به إدارة المخاطر خاصة مع تطور الصناعة المصرفية وتعدد المخاطر وتنوعها، فكان الاهتمام بعملية إدارة المخاطر وتطويرها من أهم السبل لتعظيم عوائد البنوك وتجنب حدوث الأزمات، فجاءت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي لتضع معيارا موحد لكفاية رأس المال من شأنه أن يزيد من فعالية ونجاعة إدارة المخاطر المالية.

## أهداف الدراسة:

- التعرف على المخاطر المالية وأساليب إدارتها.
- إبراز أهمية إدارة المخاطر في التقليل من المخاطر التي تعصف بالنظام المصرفي.
- عرض أهم ما جاءت به اتفاقيات لجنة بازل بدءا من بازل 1 والتعديلات التي أجريت عليها وصولا إلى بازل 2 ، ثم مقررات بازل 3.
- التعرف على أساليب قياس المخاطر التي جاءت بها مقررات لجنة بازل.
- التأكد من تحقيق JPMorgan Chase & Co السلامة المالية على حساب الأرباح.
- معرفة خطوات إدارة COVID-19 في JPMorgan Chase & Co.

## منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية ومختلف الأسئلة الفرعية اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لهذا النوع من الدراسات، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري و التحليلي في تحليل النتائج من خلال التقارير المالية ل JPMorgan Chase & Co للسنة 2019 و 2020.

## صعوبات الدراسة:

- كأي بحث علمي فإن هذه الدراسة واجهت العديد من الصعوبات أهمها:
- أزمة COVID-19 التي شلت الجامعات وصعوبة التواصل.
- صعوبة ضبط موضوع الدراسة وخاصة أنه متشعب وذو أبعاد مفاهيمية كثيرة.

## حدود الدراسة:

من الناحية المكانية فقد قمنا بعرض مختلف الجوانب المتعلقة بمؤسسة JPMorgan Chase & Co وإدارة المخاطر المالية داخله في ظل أزمة COVID-19، أما من الناحية الزمنية فقد تم حصر الدراسة

في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2020 وقد تم اختيار هذه الفترة باعتبارها الفترة التي تتماشى مع الأزمة الراهنة وتتوفر على كل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

### الدراسات السابقة:

بالإضافة إلى العديد من الدراسات الموثقة في المجالات والكتب، تم الاطلاع على عدد من الدراسات الجامعية ومن أقربها صلة من موضوع بحثنا ما يلي:

1\_ نسيمه بروال، (2010/2011)، رسالة ماجستير تحت عنوان إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، بجامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - ، الجزائر، الإشكال الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في أهم المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة ودور إستراتيجية المؤسسة في التقليل من المخاطر المالية، ومن أهم الأهداف تحديد أهداف الإدارة المالية فيما يتعلق بالاستثمار والتمويل، تحديد وتعريف المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية، أما النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فنذكر منها ما يلي:

- ✓ لا يمكن التخلص تماما من المخاطر التي تتعرض لها استثمارات المؤسسة لأنها تجمع بين مخاطر الاستثمار المتأصلة فيه ومخاطر التمويل ولكن يمكن الاحتياط منها والحد من آثارها في حالة تحققها.
- ✓ يساعد تصنيف المخاطر إلى مخاطر حرجة ومخاطر ضعيفة على فعالية التحكم في المخاطر لأنها تسمح بتحديد الأولويات والتخصيص الأمثل للموارد المخصصة للتحكم في المخاطر.
- ✓ إن اختلاف إستراتيجية إدارة المخاطر المالية من مؤسسة إلى أخرى ناجم عن اختلاف البيئة التي تعمل بها المؤسسة، طبيعة نشاطها، بالإضافة إلى طريقة تفكير الأفراد العاملين بها، إلا أنه هناك قواعد عامة لوضع هذه الإستراتيجية.
- ✓ لا تكفي طرق التثنت الإحصائية في قياس المخاطر المالية نظرا لوجود مخاطر ذات طابع استراتيجي يصعب قياس آثارها مثل المخاطر المتعلقة بالميزة التنافسية، تغير أذواق المستهلكين، تهديد المنتجات البديلة... الخ

2\_ حياة نجار، (2013/2014) أطروحة دكتوراه تحت عنوان إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل "دراسة واقع البنوك الجزائرية العمومية"، بجامعة فرحات عباس - سطيف -، الجزائر، الإشكال الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في مدى قيام البنوك التجارية العمومية الجزائرية بإدارة المخاطر البنكية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية، ومن أهم أهداف تقييم الوضع الحالي لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، ووضع تصور عام من الوضع المستقبلي لطرق إدارة المخاطرة، أما النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فنذكر منها ما يلي:

- ✓ اقتصار البنوك التجارية العمومية الجزائرية بصفة أساسية على نسبة كوك للملاءة دون اهتمامها بباقي أنواع المخاطر؛
- ✓ ضعف الإفصاح في البنوك التجارية، حيث أن التأخر في إرسال التقارير المالية لمركزية المخاطر بينك الجزائر مازال السمة التي تميز البنوك العمومية؛
- ✓ عدم فعالية الأنظمة الرقابية الداخلية في البنوك العمومية، بالرغم أنها تعتبر شرطا ضروريا لتطبيق بازل 2، والدليل على ذلك فشلها في تطبيق النظام 03/02، المتعلق بالرقابة الداخلية وتعويضه

بالنظام 11/08 في حين تعتبر الرقابة التي يمارسها بنك الجزائر على البنوك التجارية من أكثر أنواع الرقابة أهمية وشمولاً.

### هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول سبقتها مقدمة وتلتها خاتمة تضمنت ملخص للبحث وأهم النتائج المستنبطة مع تقديم الاقتراحات والتوصيات.

**الفصل الأول:** تطرقنا فيه إلى جملة من المفاهيم حول المخاطر والمخاطر المالية بالإضافة إلى أساليب وطرق إدارتها

**الفصل الثاني:** تناولنا فيه لجنة بازل للإشراف البنكي واتفاقياتها الثلاث.

**الفصل الثالث والأخير** فقد حاولنا تقديم رؤية شاملة عن دور مؤسسة JPMorgan Chase & Co في إدارة أزمة COVID-19 وتحقيق السلامة المالية للمؤسسة.

# الفصل الأول:

## الإطار النظري لإدارة المخاطر المالية

**تمهيد:**

يتعرض العالم بكل مؤسساته وتنظيماته العامة والخاصة للعديد من المخاطر التي تكون مقبولة في النطاق المسموح به لكل تنظيم مؤسساتي معين، حيث احتل عنصر المخاطر في النشاط الاقتصادي أهمية بالغة خاصة مع التطورات المهمة التي تطرأ على الحياة الاقتصادية وظهور عقود معاصرة جديدة أغلبها تعتمد على الثقة والأمان لتواكب السرعة المطلوبة في المعاملات المعاصرة من جهة، والتحويلات التي يشهدها المحيط الاقتصادي من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى ظروف عدم التأكد بالمستقبل والذي يفتح مجالاً واسعاً لاحتمال وقوع مشاكل قد تعيق العمل الاقتصادي وتهدد بقاء المؤسسات، غير أنه كثيراً ما تتفاقم هذه المخاطر لتتخطى هذا النطاق المسموح به لتمثل إشكالية تستوجب ضرورة التعامل معها بمنظور يسمى لأن منظور إدارة المخاطر، حيث يعتبر موضوع إدارة المخاطرة المالية من المواضيع التي زاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة ووضع آليات للتعامل مع تلك المخاطر وذلك بهدف المحافظة على المؤسسات المصرفية وحماية أصولها وكذلك من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة تقديم خدماتها لعملائها وهناك أدوات عديدة للتعامل مع هذه المخاطر وإدارتها كالتغطية ضد المخاطر المالية.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر؛**

**المبحث الثاني: ماهية المخاطر المالية؛**

**المبحث الثالث: طبيعة إدارة المخاطر المالية؛**

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر

يعتبر الخطر من أهم المشاكل التي تؤثر على المشاريع تأثيراً فعالاً لذلك لابد من تحديد وقياس ومتابعة هذه المخاطر، أي إدارتها وبالتالي الحد والتقليل منها، فالإدارة المخاطر أهمية كبيرة ولكنها تختلف من منشأة إلى أخرى حسب طبيعة وخصوصية المجال الذي تنشط فيه.

### المطلب الأول: التعريف بالخطر

لقد حاول الاقتصاديون والإحصائيين وأصحاب نظريات القرار ومناقشة مفهوم الخطر وحالة عدم التأكد، كما كانت هناك اختلافات عديدة بينهم في وضع مفهوم شامل للخطر، غير أن هذه الاختلافات كانت متوجهة نحو الشمول وتقليل العيوب التي وردت في سابقتها من التعارف.

### أولاً: المفهوم اللغوي للخطر

**1\_ لغة:** إن كلمة خطر هي مستوحات من المصطلح اللاتيني "Rescass" أي "Risque" والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغير ما مقارنة مع ما كان منتظراً والانحراف المتوقع.<sup>1</sup>

**2\_ اصطلاحاً:** هو ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعد التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر، حيث يكون هذا الأخير إما تدهوراً أو خسارة.<sup>2</sup>

### ثانياً: المفهوم الاقتصادي للخطر

هناك عدة تعارف للخطر من الناحية الاقتصادية نذكر منها:

**1\_ الخطر** هو تلك القوى التي تؤدي إلى انحراف المسار بحيث لا توصل العلاقة التعاقدية إلى الهدف المتوخي، وهذه القوى ليست لها علاقة مباشرة بصيغة العقد، وإنما هي متصلة بالظروف المحيطة.<sup>3</sup>

**2\_ احتمال الفشل** في تحقيق العائد المتوقع.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة، رسالة ماجستير تخصص إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص 2.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 2.

<sup>3</sup> - عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار الفرائس للنشر والتوزيع، ط1 الأردن، 2013، ص 25.

<sup>4</sup> - بلمس حسين رهنف، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والأربعون، العراق، 2015، ص 393.



3\_ يعرف د. ممدوح حمزة أحمد الخطر بأنه: الخوف من تجاوز الخسائر المادية الفعلية للخسائر المتوقعة نتيجة حادث مفاجئ.<sup>1</sup>

4\_ عرفته لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية FSP احتمالية حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، وبشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى.<sup>2</sup>

على الرغم من تعدد التعريفات إلا أنها تؤدي إلى معنى واحد وهو أن الخطر هو حالة عدم التأكد أو فرص الخسارة المحتملة التي تكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المطلوبة.

### المطلب الثاني: أنواع الخطر

هناك عدة تقسيمات للمخاطر بشكل عام فوجهات نظر الكتاب والباحثين الذين تناولوا موضوع أنواع المخاطر تتباين وتختلف وفيما يلي نوضح هذه الأنواع:<sup>3</sup>

1- **مخاطر العمليات (Risks Operational):** وهي المخاطر التي تتضمن مراكز العمليات أو القدرات العملية والصناعية، مثل: الأجهزة والمعدات التي تضمن سلامة ودقة العمليات.

2- **المخاطر المصاحبة لضعف الموجود الثابت أو تلفه:** ذو علاقة بتدهور في قيمة الموجود الثابت بسبب انخفاض احتمال الحصول على تدفق نقدي من ذلك الموجود في المستقبل، وبالتالي فقد قيمته.

3\_ **المخاطر المصاحبة لتلف الطبيعي:** وتنتج عن الكوارث الطبيعية؛ كالزلازل والحرائق.

4\_ **المخاطر التنافسية:** يكمن مصدر هذه المخاطر في: المنافسين الجدد، والزيائن، والسلع أو الخدمات البديلة، ومجهزي المدخلات والموارد المنافسة ضمن الشركات القائمة.

<sup>1</sup> - عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ب ط، الأردن، 2009، ص 28.  
<sup>2</sup> - عز الدين نايف عانزة، محمد داود عثمان، **تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية**، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، المجلد السادس، العدد الثاني عشر، 2014، ص 214.  
<sup>3</sup> - غسان محمد خليل النجار، **أثر إدارة المخاطر لدى أصحاب المشاريع الريادية في تحقيق الميزة التنافسية لمشاريعهم**، دراسة حالة: مشاريع حاضنة الأعمال والتكنولوجيا في الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2017، ص ص 16، 17.

5\_ مخاطر الامتياز: وينتج عن فقد الثقة بالمنتج أو الخدمة بسبب تناقص قيمته المادية نتيجة فقدان السمعة الجيدة.

### المطلب الثالث: مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها

#### أولاً: تعريف إدارة المخاطر

هناك عدة تعريفات تداولتها المؤلفات المختلفة، وقد اختلفت هذه التعاريف من وجهة نظر قائلها وحسب رغبة كل طرف بما يتصوره عن إدارة الخطر فأصبح التعريف يعكس وجهة نظر المؤلف وتتمثل هذه التعاريف فيما يلي:

1\_ هي الوظيفة التنفيذية الرئيسية لإدارة الشركة أو المشروع في جسم الأخطار المترتبة على ممارسة العمل أو المهنة.<sup>1</sup>

2\_ ويمكن تعريفها على أنها: التدريبات الإدارية التي تهدف إلى حماية الأصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرصة الخسارة المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطار البشرية أو الأحكام القضائية.<sup>2</sup>

3\_ إدارة المخاطر هي منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم إجراءات وتنفيذها حتى تقلل إمكانية حدوث الخسائر، أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.<sup>3</sup>

4\_ عرفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها " تلك العملية التي من خلالها رصد المخاطر وتحديدتها، قياسها، مراقبتها، الرقابة عليها وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها، والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة البنك للمخاطر.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة الخطر، دار زهران للنشر والتوزيع، ب طه الأردن، 2009، ص 25.

<sup>2</sup> - بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الشلف، الجزائر، 2010، ص 332.

<sup>3</sup> - نوال بوعكاز، حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص 88.

<sup>4</sup> - موسى عمر مبروك أبو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامية وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 02، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص 19.

استناداً إلى التعاريف السابقة يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها تلك العملية التي يتم من خلالها قياس وتقييم المخاطر للحد من الأثر السلبية الناتجة عنها وتطوير استراتيجيات لإدارتها.

### ثانياً: أهداف إدارة المخاطر

يطرح معظم الكتاب أهدافاً متعددة لوظيفة إدارة المخاطر، ولكن الهدف الأول لها هو البقاء مثل قانون الطبيعة الأول وضمان الاستمرارية، وجود المنظمة أو المؤسسة ككيان عامل في الاقتصاد كما يمكن أن يكون هناك أهداف أخرى نذكرها فيما يلي:<sup>1</sup>

1\_ ضمان كفاية الموارد عند حدوث الخسارة، وتقليل تكلفة التعامل مع الخطر إلى أدنى حد، وذلك حتى تخفف تأثيرات الخطر بالإضافة إلى المحافظة على الفاعلية التشغيلية للمؤسسة وتفاذي الوصول إلى الإفلاس.

2\_ كما أن إدارة المخاطر سوف تؤدي إلى استقرار التدفقات النقدية ودعم تقبلها وهذا يعطي ميزة للشركة أو البنك عن منافسيها إذ يجنبها مفاجآت تقلب العوائد ويقلل من احتمال إخفاقها.

3\_ كما تهدف إدارة المخاطر إلى حماية المتعاملين أو الزبائن فالدائنون سوف يزيد اطمئنانهم إلى إمكانية الشركة في سداد ديونها والعملاء يستفيدون من استقرار أسعار منتجاتها.

بالإضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في:

\_ يجب النظر إلى إدارة الخطر كونها جزء من الأهداف الكلية للمنظمة فالبعض ينظر إلى إدارة الخطر على أساس أنها شيء لا بد منه، شيء لا بد من القيام به أو تكلفة لعوامل أكثر إنتاجية في المنظمة.

\_ إن المطلوب فعلاً هو وجهة نظر أكثر إيجابية ويمكن تحقيق ذلك بسهولة إذا بدأنا النظر إلى إدارة الخطر من الزاوية العريضة لها لا يمكن فصل إدارة الخطر من المنظمة أو الشركة بصورة عامة، وبالحقيقة فإن تبرير وجودها إذا ساهمت في تحقيق أهداف المنظمة.

\_ والأخذ بوجهة نظر أوسع إذا دققنا النظر لبرهنة على المنشآت في القطاع الخاص فإننا نقول إن للمنظمات عدد من المسؤوليات، وبذلك من خلال ضمان حقوقهم والمحافظة عليها في جميع الأوقات وأن هناك عوائد معقولة على أموالهم، ولتحقيق ذلك فإن المنظمة تضع مجموعة من الأهداف التشغيلية والعمل على تحقيق هذه الأهداف، فالخطر يمكن أن يعوق حتى الإدارة الكفوة في اختيار أغراضها ومعالجة الأمر بهذه

<sup>1</sup> - عبد الناصر براني أبو شهد، مرجع سبق ذكره، ص 211.

الطريقة يصبح للخطر وإدارته أهمية أكبر ويعزز مكانة إدارة الخطر في المنظمة وبالتالي يمكن اعتبار إدارة الخطر على أنها المساعدة الإيجابية لمدرء التشغيل في مساعدتهم على تحقيق أهدافهم.

وبالتأكيد يكون هناك تكلفة ولكن هذه التكلفة توضع أمام أكبر المنافع التي يمكن اشتقاقها ونعود لأن إلى الأجزاء الثلاثة الرئيسية.

### المطلب الرابع: آلية إدارة المخاطر

تعتبر آلية إدارة المخاطر مدخلا علميا ومنهجيا للتعامل مع المخاطر لذا فهي تمر بسلسلة من المراحل نذكرها فيما يلي:<sup>1</sup>

#### - المرحلة الأولى: اكتشاف الخطر

- إن المرحلة الأولى في عملية إدارة الخطر هو تحديد واكتشاف والتعرف على جميع المخاطر التي تواجه المنشأة أو العمل، ويتم ذلك من خلال إدارة الخطر في المنشأة حيث تقوم إدارة الخطر بالتأمين بدراسة شاملة للأخطار التي يتوقع أن تواجه المنشأة في مراحل نشاطها المختلفة ويتم تبويب الأخطار حسب نوعيتها وبيانات عن مصادرها والعوامل المساعدة للخطر وأنواع الخسائر المحتملة كالاتي:

1\_ الأضرار التي تتعرض لها ممتلكات المنشأة.

2\_ الخسائر الناتجة عن المسؤولية، المدنية.

3\_ خسارة الدخل الذي تجنيه المنشأة.

4\_ الخسائر في الموارد البشرية.

5\_ الاحتيال والأعمال الجنائية وسوء ائتمان الموظفين.

6\_ الأضرار التي تتعرض لها فروع المنشأة خارج البلاد.

وتتوفر للمسؤول عن إدارة الخطر عدة مصادر للتعرف على الخسائر المذكورة أعلاه، الصغيرة منها أو الكبيرة، فمن خلال زيارة أقسام المنشأة ومراقبتها يستطيع المسؤول عن إدارة الخطر التعرف على الخسائر

<sup>1</sup> - حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص ص 25-

المحتملة التي قد تتعرض لها هذه الأقسام، كما أنه من خلال طلب تعبئة استمارات خاصة بتحليل الخطر يستطيع اكتشاف احتمالات الخسارة غير الظاهرة للعيان، وبإمكان المسؤول عن إدارة الخطر الاطلاع على الرسومات البيانية لسير العمل والإنتاج، ليكتشف العوائق التي قد ينتج عنها خسائر كبيرة، وكذلك الاطلاع على القوائم المالية ليتعرف على الأصول التي يتوجب حمايتها، وأخيراً فإن تحليل المعلومات الخاصة بالخسائر التي تعرضت لها المنشأة في الماضي يكون مصدراً مهماً في التعرف على الخسائر المحتملة التي قد تتعرض لها المنشأة في المستقبل.

### المرحلة الثانية: قياس الخطر

يتم قياس الأخطار التي تم اكتشافها كميًا عن طريق قياس عوامل الخطر التي تتلخص في احتمال تحقق الخطر في صورة حادث وحجم الخسائر المادية المتوقعة:

#### 1\_ احتمال تحقق الخطر في صورة حادث:

ويتم حساب احتمال تحقق الخطر في صورة حادث مقدماً على أساس الخبرة المجمعة من الماضي ويجب حساب هذا الاحتمال بدقة كافية، وتتوقف الدقة في هذا الشأن على دقة البيانات ومدى تمثيلها للخطر وعلى حجم هذه البيانات بمعنى توفر قانون الأعداد الكبيرة والذي ينص على أنه كلما زاد عدد الحالات أو عدد مرات إجراء التجربة زيادة كبيرة جداً كلما اقترب أو ربما تعادل الاحتمال المتوقع المحسوب مقدماً مع الاحتمال الفعلي أو الحقيقي للظاهرة المدروسة.

#### 2\_ حجم الخسائر المادية المتوقعة:

تعتبر قيمة الشيء المعرض للخطر أو قيمة الدخل موضوع الخطر مؤشراً ما لحجم الخسائر المادية المتوقعة مستقبلاً، حيث تعتبر هذه القيمة بالكامل هي الحد الأقصى لحجم الخسائر المتوقعة مستقبلاً وعلى ذلك فإن الحد الأقصى للخسارة والذي يمثل قيمة الخطر هو قيمة الشيء أو الأصل بالكامل المعرض للخطر المتوقع فقده مستقبلاً.

وبعد قياس حجم الخسائر المادية، المتوقعة وعدد مرات تكرارها يتم تصنيف الأخطار حسب كبر حجمها وأهميتها في مجموعات:

\_ الأخطار الكبيرة: تشمل الأخطار التي قد ينتج عنها إفلاس الشركة.

\_ الأخطار المتوسطة: تشمل الأخطار التي لا تؤدي إلى إفلاس الشركة.

\_ الأخطار الصغيرة المتكررة: تشمل الأخطار التي يمكن إدراجها ضمن المصاريف العادية أي من دخل المشروع.

### المرحلة الثالثة: اختيار الطريقة المناسبة لمواجهة الخطر

لقد تعددت طرق مواجهة الخطر، ويتم تفضيل طريقة على الأخرى بعوامل موضوعية وشخصية متعددة، حيث أن المدير الناجح هو الذي يخطط لحماية ممتلكات مؤسسته من الخسارة إذا ما أدرك وجود الأخطار ووجوب التأمين عليها بطرق مختلفة لمراجعة الأخطار وفي هذا الصدد يتبع إحدى الطرق التالية:

**1\_ تجنب الخطر:** ويعني ذلك منع حدوث الخسارة بعدم التعرض لها، فعلى سبيل المثال، بإمكان المنشأة تجنب، التعرض للفيضانات إذا قامت ببناء أبنيتها في أماكن لا تصلها الفيضانات، أو بإمكانها عدم إنتاج منتج معين، إذا كان المنتج قد يعرضها لخسائر محتملة، ومع أن هذه الطريقة تلغي احتمال وقوع الخسارة كلياً، إلا أنه ليس بالإمكان تجنب حدوث الخسارة في جميع الحالات، فليس هنالك طريقة على سبيل المثال لتجنب احتمال وفاة مدير شركة ما وتعرضها لخسارة جراء ذلك.

**2\_ الوقاية والحد من الخسائر:** يقصد بهذه الطريقة العمل على منع الخطر كلية، والحد من الخسارة المسببة إن حدث الخطر، وذلك عن طريق استخدام جميع الإجراءات الممكنة لمنع أو تقليل فرص تحقق مسببات الأخطار والحد من تأثيرها في حالة تحققها، وتستخدم هذه الطريقة كطريقة مساعدة بجانب طرق مجابهة الأخطار الأخرى، وأهم ما يميز هذه الطريقة أنها تؤثر مباشرة على العوامل المساعدة للخطر بما يؤثر على احتمال حدوث الخطر، أو على حدة الخسارة أو كليهما معاً.

**3\_ تحمل الخطر:** تحمل الخسارة أو جزء منها ويعني ذلك أن تكون المنشأة قادرة على تحمل جميع الخسائر المحتملة أو جزء منها، وهذا يعني أن الفرد أو المنشأة على علم بالخطر وتختار المنشأة أن تتحمل جزءاً منه، ويدعى ذلك بالاحتفاظ الإيجابي وتستخدم هذه الطريقة في الحالات التالية:

أ/ في حالة عدم توفر طريقة أخرى لمواجهة الخسارة المحتملة.

ب/ في حالة كون الحد الأقصى للخسارة المحتملة صغير الحجم مع إمكان تحمله بالكامل.

ج/ في حالة إمكانية التنبؤ بحجم الخسائر المحتملة بشكل دقيق، مع إمكانية معرفة التكلفة سلفاً، فإذا كانت تكلفة تعويض هذه الخسائر ضمن الحدود التي تستطيع المنشأة تحملها، ستقوم هذه المنشأة بوضع الاحتياطي الضروري لها في ميزانيتها.

لكن يتوجب على المسؤول عن إدارة الخطر في حالة لجوئه إلى طريقة تحمل الخسارة أو أي جزء منها لمواجهة الخسائر المحتملة، أن يحدد مقدار ما تستطيع الشركة أن تتحمله في هذه الحالة ويتحدد هذا المقدار عادة بنسبة لا تتجاوز 5% من إيرادات الشركة من التشغيل قبل الضرائب أو بما لا يتجاوز 5% من رأس المال أيضاً وبعد ذلك يتوجب على المسؤول عن إدارة الخطر أن يجد الطريقة المناسبة لتغطية أو تسديد النسبة أو المبلغ الذي تقرر تحمله من الخسائر.

**4\_ تحويل الخطر:** بمقتضى هذه الطريقة فإنه يتم مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر، نظير دفع مقابل معين لهذا الطرف (الغير) مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكية لهذا الشيء ويتحقق هذا التحويل إلى جهات تأمينية غير متخصصة بمقتضى عقود الإيجار، وعقود النقل، وعقود التشييد والبناء.

#### المرحلة الرابعة: تنفيذ برامج إدارة الخطر

إن المرحلة الرابعة لعملية إدارة الخطر في المنشأة هي العمل على تنفيذ خطط أو برامج إدارة الخطر ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

وضع سياسة لإدارة الخطر في المنشأة تحدد أهداف المنشأة فيما يتعلق بإدارة الخطر وأساليب مواجهة الخسائر المحتملة، وإعلام مدراء المنشأة بها للعمل على تنفيذها.

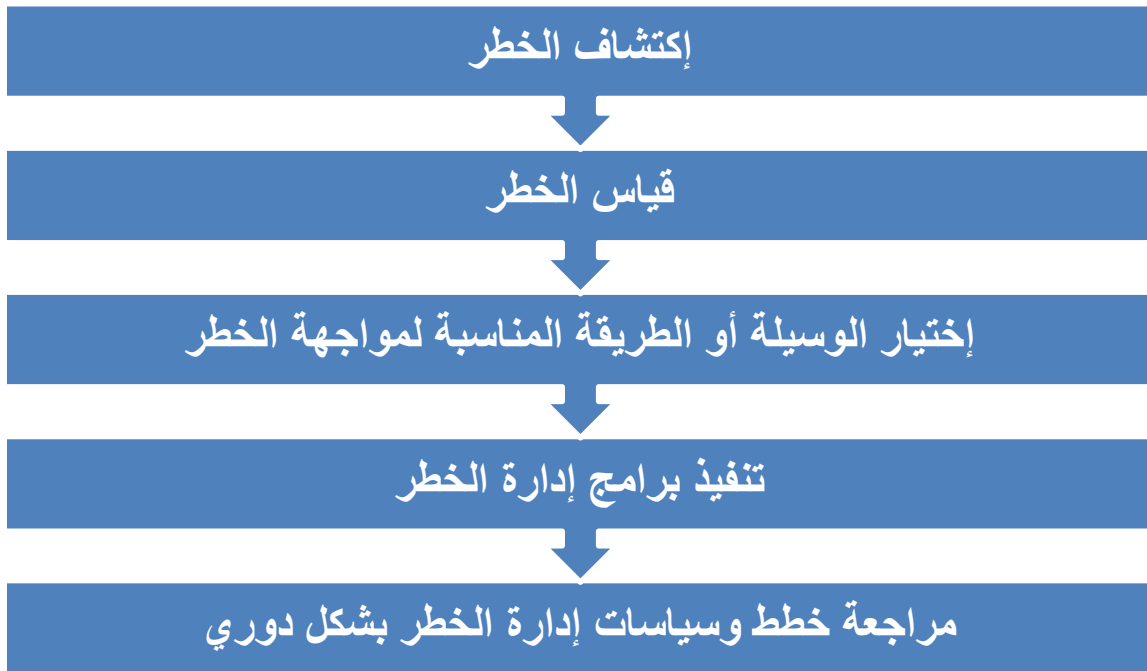
وبالإضافة إلى ذلك، بإمكان المسؤول عن إدارة الخطر صياغة دليل عن إدارة الخطر والأساليب التي يتوجب إتباعها لمواجهة الخسائر المحتملة، ويحتوي مثل هذا الدليل على تفاصيل برامج إدارة الخطر، ويمكن استخدامه في تدريب الموظفين المسؤولين عن إدارة الخطر في المنشأة وعلى كل حال فإن مسؤولية إدارة الخطر لا تقع على عاتق المسؤول عن إدارة الخطر في المنشأة وحده، إذ أنه لا يعمل بمعزل عن الدوائر الأخرى في المنشأة ويتوجب تعاون هذه الدوائر التي تستطيع المساهمة في عملية إدارة الخطر.

## المرحلة الخامسة: التقييم والمراجعة

يجب أن تتم عملية مراجعة الخطط وسياسات إدارة الخطر بشكل دوري وتقييم فعاليتها وكفاءتها وملائمتها لأوضاع المنشأة، حيث إن الأخطار تتبدل وتتغير وتختفي بعض الأخطار وتنشأ أخطار أخرى وكذلك يجب على المسئول عن إدارة الخطر أن يراجع بشكل دوري العملية التأمينية التي قام بها، وذلك بهدف تقييمها الأسعار والشروط ونوعية الخدمات التي تقدمها شركات التأمين وكذلك من حيث حاجة المنشأة أو عدم حاجتها إلى استخدام التأمين كطريقة لإدارة الأخطار التي تواجهها المنشأة.

والشكل الموالي يلخص لنا هذه الخطوات:

## الشكل رقم 01: خطوات إدارة المخاطر



**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على كتاب حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل " التأمين وإدارة الخطر ".



## المبحث الثاني: ماهية المخاطر المالية

تنشأ المخاطر المالية من النشاطات الاقتصادية، وقد استمرت المخاطر المالية في التزايد مع التنوع الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية، بل وأصبحت صفة ملازمة للاقتصاديات المعاصرة، وهذا التلازم بين النشاط الاقتصادي والمخاطرة وتجعل التخلص منها بشكل نهائي أمر غير ممكن، لكن ذلك لا يعني بالضرورة عدم إمكانية التعامل معها وفق مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تجعل أثارها ونتائجها متحكم فيها إلى حد بعيد.

### المطلب الأول: نشأة المخاطر المالية ومفهومها

#### أولاً: نشأة المخاطر المالية

تتوقف القيمة الحقيقية للأوراق المالية على كل من التدفقات النقدية المتوقعة ودرجة الخطر المرتبطة بهذه التدفقات لذلك فإن العائد والخطر يمثلان المحددات الرئيسية التي يجب التنبؤ بها للوصول إلى القيمة الحقيقية للورقة المالية وقد عرف التاريخ الاقتصادي تتابع انقطاعات وأزمات خلقت عدم التأكد في مجالات عدة، خلال فترات زمنية مستقرة نسبياً لهذه المخاطر.

إن تجمع العديد من العوامل أدى إلى تحقيق بعض الاستقرار الذي تعرض إلى موجات من التغيير بسبب العوامل التالية: الدور الكبير والمتنامي الذي تلعبه الأسواق المالية، التحرر من القواعد واللوائح التنظيمية، ازدياد المنافسة.

ثم إن توسيع التحرر في التعاملات العينية والمالية والتنوع في المنتجات والخدمات المقدمة من طرف البنوك والأسواق المالية أدى إلى تنوع العمليات التي تقوم بها هذه المؤسسات، إضافة إلى ابتكار منتجات جديدة ما سمح بتطور مختلف التعاملات وتوسع مهام وأدوار هذه المؤسسات، ومنه ظهور المخاطر التي تسببت في زيادة المنافسة وابتكار المنتجات الجديدة وارتفاع النقلات السوقية والعولمة المالية التي أزلت العوائق والحوجز القديمة التي كانت تحد من نطاق العمليات المالية وقد شهدت العقود الثلاث الأخيرة تسارع الأزمات التي أدت كلها إلى إعادة تحليل المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد، ما نتج عنه إعادة تحديد الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسات المالية وبالتالي البحث عن عناصر تسمح بشرح وتوضيح هذه المخاطر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - حمداني زهرة، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، رسالة ماجستير تخصص مالية دولية جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012، ص ص 22، 23.

ثانياً: مفهوم المخاطر المالية

هناك العديد من التعاريف حول المخاطر المالية يمكن إيجازها فيما يلي:

- 1\_ المخاطر المالية هي مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً أو هي الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة.<sup>1</sup>
- 2\_ هي احتمال تحقيق موارد أو عائد أقل من المردود أو العائد المتوقع فكلما زاد احتمال تحقيق مردودات أو عوائد أقل من المتوقع أو سالبة كلما ارتفعت المخاطرة.<sup>2</sup>
- 3\_ المخاطر المالية هي مخاطر مصدرها الخسائر المحتملة في الأسواق المالية نتيجة تقلبات المتغيرات المالية وتكون هذه المخاطر في العادة مصاحبة لنظام الاستدانة (الرافعة المالية) حيث أن المؤسسة المالية تكون في وضع مالي لا تستطيع فيه مقابلة التزاماتها من أصولها الجارية.<sup>3</sup>
- 4\_ تعد قضية المخاطرة جزءاً جوهرياً في انشغالات أي مؤسسة فهي تعتبر معوقاً حقيقياً لاستدامة المزايا التي تمنحها الأنشطة المالية المختلفة من خلال استنفار حالة عدم التأكد، تقليص احتمالات النجاح تخفيض الفرص وزيادة التهديدات الناجمة عن تلك الأنشطة في ثلاث أبعاد: الربحية والأمان والسيولة.<sup>4</sup>

المطلب الثاني: تصنيفات المخاطر المالية

تواجه البنوك التجارية نتيجة لقيامها بوظائفها العديد من المخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية ويمكن تصنيف هذه المخاطر إلى 5 أنواع هي: مخاطر معدل الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الصرف، ونقوم بشرحها فيما يلي:

- 1\_ **مخاطر أسعار الفائدة:** هي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله، كما قد تنشأ بسبب التفاوت الزمني لآجال وإعادة تقييم الأصول والخصوم. وكقاعدة عامة فإنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها،

<sup>1</sup> - محمد شاهين، تحليل وتقييم محافظ الأدوات المالية، دار حميثرا للنشر والترجمة القاهرة، مصر، 2017، ص ص 147، 148.

<sup>2</sup> - أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص 205.

<sup>3</sup> - طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بابكر أحمد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 29.

<sup>4</sup> - بن سليم محسن وبن رجم محمد خميسي، الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة: مقارنة السيولة المعرضة للخطر، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2016، ص 62.

كلما ارتفعت مستويات أسعار الفائدة في السوق، انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة والعكس صحيح.<sup>1</sup>

**2\_ مخاطر السيولة:** بما أن مشكلة السيولة المصرفية قد تكون عامة وتشمل القطاع المصرفي ككل فإن المصارف المركزية قد يكون لها دور أساسي للتقليل من هذه المشكلة. فمن المعروف أن السحوبات والإبداعات اليومية لدى المصارف التجارية يمكن التنبؤ بها على درجة عالية من الدقة (بافتراض عدم ظهور عوامل ومتغيرات عرضية مفاجئة) ورغم ذلك قد يواجه القطاع المصرفي أزمة سيولة كما حدث في نهاية 1999 وظهور ما يسمى بمشكلة عام 2000 فقد كانت هناك مخاوف من توقف أجهزة الحاسوب في المصارف عن العمل في أول ثانية من أول دقيقة في أول ساعة من ساعات أول يوم من عام 2000 بسبب مشاكل في برمجة التاريخ والسنة لأجهزة الحاسوب المستخدمة بالمصارف التجارية عموماً. قد تؤدي أزمة السيولة في المصرف التجاري إلى لجوءه للاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة أو بشروط سداد غير مناسبة للمصرف فإذا لم تستطع إدارة المصرف مواجهة هذه المشكلة بحرفية عالية فقد تتطور إلى أزمة تهدد بقاء المصرف عموماً وتعرضه إلى حالة الإفلاس أو على الأقل اهتزاز ثقة المودعين والزبائن به فضلاً عن تعرضه إلى إجراءات عقابية أو تعرضه إلى تحقيق من قبل المصرف المركزي حتى لو كان العجز في السيولة استمر عدة ساعات في أحد الأيام.<sup>2</sup>

**3\_ مخاطر الائتمان:** تعتبر من أكثر الأنواع التي تواجهها البنوك التجارية، بحيث تظهر عندما يتخلف المقترض عن سداد القرض في التاريخ المحدد، ويذكر أن مخاطر الإقراض موجودة في نشاطات البنك، سواء داخل الميزانية أو خارج الميزانية، ومن المعروف أن البنوك التجارية غالباً ما تمنح القروض مقابل ضمانات معينة، وبعد مرور فترة من الزمن قد تنخفض قيمتها، وهذا يعتبر من المشاكل أو المخاطر التي تواجهها في هذا المجال وتقليل هذا النوع من المخاطر يكون من خلال التنويع، لكن لا يمكن تغطيتها بالكامل بسبب أن جزءاً منها (التخلف عن السداد) يكون مرتبطاً بالسوق.<sup>3</sup>

**4\_ مخاطر رأس المال:** تتمثل في عدم كفاية رأس المال لحماية مصالح كل من المودعين والمقترضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة. ويتوجب الاحتفاظ في جميع الأوقات برأس مال ملائم وكاف لمواجهة الخطر التي يتعرض لها واستيعاب أي خسائر يمكن أن تلحق به، وقد اهتمت لجنة بازل بموضوع كفاية رأس

<sup>1</sup> نور الدين زعيبي، عمار بوطوك، الهندسة المالية واستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر البنكية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، الجزء 1، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017، ص 498.

<sup>2</sup> أسعد حميد العلي، إدارة المخاطر التجارية، مدخل إدارة المخاطر، مكتبة الذاكرة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2013، ص 353، 354.

<sup>3</sup> نور الدين زعيبي، عمار بوطوك، مرجع سبق ذكره، ص 498.

المال للمصارف من خلال التركيز على مفهوم رأس المال المستند إلى المخاطر، فزيادة مخاطر المصرف يتطلب منه الاحتفاظ برأسمال أكبر لمواجهة تلك المخاطر.<sup>1</sup>

**5\_ مخاطر سعر الصرف:** أو مخاطر تغيرات أسعار الصرف مرتبطة أساساً بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذلك مرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية وهي مخاطر تواجه المؤسسة دولية النشاط وأن المؤسسة تكون عرضة لتقلبات أسعار الصرف عندما تكون ثروتها مهددة بهذا الخطر، الذي يمس أساساً المؤسسات ذات العلاقات التجارية والمالية مع الخارج، وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم والدفع لنشاطات تلك المؤسسات.<sup>2</sup>

والشكل التالي يلخص هذه المخاطر:

الشكل رقم 02: أنواع المخاطر المالية



المصدر: من إعداد الطالبتين.

<sup>1</sup> - عز الدين نايف عنانزه، محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 217.

<sup>2</sup> - عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، بدون تاريخ، ص 3.

## المطلب الثالث: أسباب المخاطر المالية

تقسم أسباب المخاطر المالية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، ويقصد بالأسباب الخارجية تلك الأسباب التي لا تقع تحت سيطرة الإدارة، أما الأسباب الداخلية، فهي تلك التي تقع تحت سيطرة الإدارة.

وتعتبر الأسباب الداخلية أهم من الأسباب الخارجية حيث يعزى لها حوالي 90% من حالات الخطر مما يؤكد أن الإدارة هي المسؤولة في المقام الأول عن الوصول بالمؤسسة إلى حالة الخطر.

## أولاً: الأسباب الخارجية للمخاطر

ترتبط العوامل الخارجية عموماً بالمحيط الخارجي للمؤسسة، وهو العامل الذي له تأثير أكبر على هذه الأخيرة، ولكنه لا ينشأ عنها، فهو مجموع القوى والقرارات والقيود، التي تمارس تأثيراً على نشاط المؤسسة ونموها ولا تتمكن المؤسسة من الرقابة على كل العوامل والعناصر التي تنتمي إلى هذا المحيط، ومن الأسباب الخارجية ما يلي:<sup>1</sup>

**1\_ التكنولوجيا:** يؤثر العامل التكنولوجي في نشاط المؤسسة تأثيراً بالغاً إذ للتكنولوجيا ارتباط كبير بطرق الإنتاج والعتاد المتاح والمؤسسة مدعوة إلى مسايرة التطور التقني الذي يسمح بدرجات عالية من الكفاءة الإنتاجية ويمكن أن تتولد من تطبيق الأساليب الإنتاجية القائمة بشكل أكثر فعالية فكلما حصلت المؤسسة على خبرة أكثر في تطبيق عملية إنتاجية معينة سوف تكون هناك فرص متاحة لتحسين الأساليب الفنية للإنتاج وأن الدافع الأكبر لتبني تكنولوجيات جديدة هو زيادة الربحية وتدعيم فرص من أجل النجاح التسويقي.

**2\_ العملاء:** يتحدد العملاء في قطاع اقتصادي ضيق أو على مستوى دولي، ثم أ توع الأسواق يؤدي إلى توع العملاء، ويفرض على المؤسسة تنويع منتجاتها وتعددتها، ولأن البيع والتسويق يتطور بتطور العلوم وتكنولوجيا العصر، فإن المؤسسات تتبدل جهود إعلامية لتحسين اختيار الأسواق المستهدفة لتوزيع السلع والخدمات، وما يتطلب هذا من تحليل للأسواق والتي تتطلب الوصول إلى قرارات تسويقية، تحقق أهداف المؤسسة المتمثلة في تلبية احتياجات المستهلكين.

**3\_ المنافسة:** قد تتعرض المؤسسة لمنافسة جهوية أو وطنية أو دولية بحيث أن كل نشاطاتها تكون خاضعة لهذه المنافسة، فمحيط المؤسسة على هذا المستوى يمكن أن يتشكل إذ من مؤسسات أخرى تنتمي

<sup>1</sup> - نسيمه بروال، إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية مالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2010-2011، ص ص 83-85.

لنفس القطاع الذي تنشط فيه ومن المؤسسات الموردة التي تعد ضرورية لسير المؤسسة وتطورها وإلى المؤسسات الزبونة، وتكون درجة المنافسة بين المؤسسات الحالية قوية عندما تكون:

- عدد المنافسين كبيرا أولهم موارد متماثلة.

- نمو ضعيف لقطاع النشاط.

- التكاليف الثابتة في القطاع مرتفعة والحواجز التي تمنع الخروج من القطاع قوية.

**4\_ البيئة الاقتصادية:** تشير البيئة الاقتصادية إلى خصائص النظام الاقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسة

ومن أمثلتها: الدخل، الطلب، ومدى توافر عوامل الإنتاج... الخ.

ومن المتغيرات الاقتصادية التي تلعب حاليا دورا ملموسا ومؤثرا على البيئة الاقتصادية للمؤسسة هو

الاتجاه نحو العولمة، وتحرير الاقتصاد في الكثير من الدول والاتجاه نحو الخصخصة.

**5\_ البيئة الاجتماعية والثقافية:** تؤثر البيئة الاجتماعية تأثيرا كبيرا على التدفقات النقدية للمؤسسة وهذا

لأنها تؤثر بدرجة ملموسة في جانب الطلب على منتجات المؤسسة وكذلك على القيم والقواعد وممارسات العاملين داخل المنظمات، بالإضافة للمحيط الثقافي، وهو ما يعني مجموعة المحددات العامة لأذواق المستهلكين والقيم السائدة في هذا المجال.

**6\_ البيئة السياسية والتشريعية:** يؤثر المحيط القانوني بما يفرضه من تشريعات عمل، وقانون ضرائب

وقوانين الاستثمار والاستيراد والتصدير، وهذا ما أثبتته دراسة قام بها البنك الدولي أن المخاطر السياسية لاسيما في الدول النامية هي العنصر الأساسي عد اتخاذ القرار الاستثماري.

**7\_ البيئة الطبيعية:** وتشمل العناصر البيئية التابعة من الطبيعة نفسها والتي تؤثر بدورها على المؤسسات

من حيث أنها تقدم لها الفرص أو التهديدات.

### ثانيا: الأسباب الداخلية للمخاطر

ترتبط العوامل الداخلية بعناصر عدة ويأتي على رأس هذه العناصر الإدارة بالدرجة الأولى والتي يجب

أن تحتوي خبرات متنوعة فالإدارة تسيير الأشخاص والأموال والمواد والآلات والأسواق والوقت وأن المحافظة على بقاء المؤسسة وتحسين قدرتها التنافسية بصورة مستمرة يفترضان النقاء عنصرين أساسيين هما أحداث

القدرة الكامنة لتحقيق أداء المؤسسة وتشغيل هذه القدرة، وهما النمطين الجوهريين لعملية التسيير وسيتم التعرض لأسباب الداخلية الأخرى وهي الافراد والإستراتيجية، المنتجات، الهياكل والاعلام والاتصال وهي: <sup>1</sup>

**1\_ الإدارة (التسيير):** التسيير يسمح للمديرين بمعرفة النتائج على مستوى مختلف النشاطات بالمؤسسة ولهذا يجب أن يكون مرنا، متكيف، مشجعا وغير ممرکز هو من عمل الإدارة لهذا فهو مرتبط بالمستقبل دائما، وبما أن المستقبل يحيطه دائما اللاتأكد المتمثل في عدم توافر كافة الحقائق والمعلومات عما يمكن أن يحدث لاحقا فإن هذا يشكل بعدا هاما للرقابة في مسؤولية الإدارة وقدرة الأشخاص الموكلة إليهم إدارة المؤسسات بصورة عامة والصناعية منها بصورة خاصة، لأنه في ضوء اللاتأكد والخطر يجب اتخاذ قرارات لا تظهر آثارها إلا بعد مضي وقت سواء قصر أم طال، استنادا إلى قدر غير كامل من المعلومات وعلى ذلك فمنها كانت مقدرة الإدارة من حيث الكفاءة، فإن هناك دوما احتمال تجاوز النتائج المحققة لما كان متوقعا أو قصورها عما هو مقدرا.

**2\_ الأفراد:** إن الأفراد العاملين والذين يوجدون القيمة المضافة يجب أن يدرسوا من حيث الأجور الممنوحة لهم ومعرفة أوضاعهم النفسية والاجتماعية، وكذا عامل التغيب لديهم ومستوى إنتاجيتهم، حيث تشكل الأجور عامل كبح أو عامل دفع لزيادة إنتاجية العمل وتحسين نوعية المنتجات أو الخدمات لذا فإن إحدى المهام الرئيسية للمؤسسة هي اختيار الطريقة المثلى لاحتساب أجور العمال، التي تحدث لهم شعورا بالرضا، كما أن المعرفة تعد عاملا جوهريا بالنسبة للأفراد لتحسين الإنتاج ولذلك فمن الضروري إيلاء مهام اكتساب المعرفة لمنظومة مجتمعية كفؤة، تتسم بالنشاط والمرونة وتكسب الأفراد كفاءة وفاعلية.

كما أن للتعليم دوره في اكتساب المعارف والخبرات ورفع الإنتاجية لدى العاملين، وأن للتكوين الذي يتيحه نتائجه الواضحة على المشغلين والمسيرين ذلك أن التعليم يعطي مرونة كبيرة لمهارة العمل، حيث أن زيادة الإنتاجية المتصلة بالتعليم والتدريب، هي الوسيلة الفعالة لرفع مستوى المعيشة. <sup>2</sup>

**3\_ الإستراتيجية:** يتضح بان الإستراتيجية ترتبط بمقررات المؤسسة المهمة سواء على مستوى المالية أو الإنتاج أو الأفراد أو التسويق وهي ترتبط بالمؤسسة ومحاولة التحكم في مصيرها مع تحمل المخاطرة والمنافسة بغرض الوصول إلى الهدف ذلك أن إستراتيجية المؤسسة هي اختيار الطرق واستعمال الوسائل

<sup>1</sup> - نسيمه بروال، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-89

<sup>2</sup> - مصدق الحبيب، الأهمية الاقتصادية للعنصر البشري، والدور الاستثماري للتربية والتعليم، دراسات عربية، مجلة فكرية اقتصادية واجتماعية، دار الطلبة بيروت، العدد الخامس، 1980، ص 78.

للوصول إلى الأهداف المحددة وهي تسمح للمسير في المؤسسة بالإعداد المنهجي للمستقبل والتقدير الطويل المدى وإدارة التحكم في مصير المؤسسة وتنتج أيضا الخطر وعدم اليقين العائد إلى المحيط وعامل المنافسة.

**4\_ المنتجات:** إن المنتجات لها عمر محدد، ومتسارع مع مستوى التطور التقني والمؤسسة التي تود البقاء مستقبلا هي التي تعد دائمة البحث عن منتجات جديدة تحل محل المنتجات التي لم تعد مقبولة أو تؤدي إلى تحمل أخطار كبيرة ذلك لأنه كلما كان المنتج أكثر تخصصا كلما كان الخطر الذي تتحمله المؤسسة كبيرا.<sup>1</sup>

**5\_ الهياكل:** يعتبر الهيكل هو الأسلوب الذي من خلاله تنظم الأقسام والمسؤوليات والصلاحيات وإن هيكل المؤسسة يجب أن يخدم تطور الأفراد وتحسين أدائهم لا أن يكون عقبة لهم بدعوى الرقابة وضرورة التسيير تستدعي ذلك.

**6\_ الإعلام والاتصال:** المعلومة أصبحت الآن هي الأساس، فمن يملك المعلومة يملك عناصر التقدم ومن لا يملك المعلومة أو من لا يستطيع استخدامها محكوم عليه بالانقراض.

### المطلب الرابع: قياس المخاطر المالية

يمكن تحديد العديد من المقاييس الإحصائية أو المالية للتعبير الكمي عن المستوى النسبي للخطر ويمكن تصنيف تلك الأدوات في مجموعتين هما: مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية ومجموعة المقاييس التي تعتمد على أدوات التحليل المالي.

#### أولا: الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية:

وتعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الاهتمام، أو قياس درجة حساسيته تجاه التغيرات التي تحدث في متغير آخر ومن أهم هذه الأدوات:<sup>2</sup>

**1\_ المدى Range:** والذي يتمثل في الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير المالي موضع الاهتمام، ويمكن استخدام المدى كمؤشر للحكم على المستوى النسبي للخطر، وكلما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر المصاحب للمتغير المالي موضع الاهتمام.

<sup>1</sup> - حوري زينب، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية، دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005-2006، ص 94.

<sup>2</sup> - قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 29.



2\_ الانحراف المعياري **Standard deviation**: يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداماً كمؤشر

للخطر الكلي المصاحب للمتغير المالي، وهو يقيس درجة تشتت قيم المتغير موضوع الدراسة حول القيمة المتوقعة له، وكلما زادت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

3\_ معامل الاختلاف **Coefficient of variation**: هو مقياس نسبي (أو معياري) لدرجة التشتت

حيث يربط بين المخاطر (مقاساً بالانحراف المعياري) وبين العائد (مقاساً بالقيمة المتوقعة)، ولذلك يصبح معمل الاختلاف أكثر دقة وتفضيلاً عن الانحراف المعياري عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة ومختلفة فيما بينها من حيث العائد والخطر، إن معامل الاختلاف يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد، وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.<sup>1</sup>

4\_ التوزيعات الاحتمالية: **Probability distributions**: وهي تقدم أداة كمية أكثر تفصيلاً من

مقياس المدى، وذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة، وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم، واستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة وبما يمكن من المفاضلة فيما بينها، وكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعاً نحو الطرفين كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مستوى الخطر.

5\_ معامل بيتا **Beta coefficient**: وهو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة

للتغيرات التي تحدث في متغير آخر، (فمثلاً يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين للتغيرات في عائد السوق، أو للتغيرات في أسعار الفائدة بالبنوك...)، ويدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية وبالتالي ارتفاع مستوى الخطر.<sup>2</sup>

### ثانياً: أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية:

وهي تعتمد على قياس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الغير، وبخاصة الدائنين، في الآجال المحددة لاستحقاقها، وتحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين. ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمنشأة على مجموعة النسب والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها - كمؤشرات تقريبية- على الحالة

<sup>1</sup> - لينا الزهراوي، إدارة المخاطر المالية، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: <http://m.marefa.org/%D8%A7%D8%AF%D> (اطلع عليه يوم 2020/06/15 على الساعة 19:50).

<sup>2</sup> - محمد شاهين، مرجع سبق ذكره، ص ص 157، 158.

المتوقعة للمنشأة من حيث التدفقات النقدية المتوقعة للمنشأة، وبالتالي هوامش الربح أو مؤشرات التغطية لالتزامات المنشأة.

ومن أهم النسب أو المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد ما يلي: <sup>1</sup>

1- نسب المديونية.

2- نسب التداول.

3- درجة الرافعة الكلية (مؤشر حساسية ربح السهم للتغير في المبيعات).

4- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون.

5- نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل.

6- نسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل.

### المبحث الثالث: طبيعة إدارة المخاطر المالية

تعتبر الأنشطة الاقتصادية بشكل عام عرضة لشتى أنواع المخاطر، ولعل المعاملات المالية أكثرها عرضة وتأثراً بها، ويهتم علم الإحصاء وعلم الاقتصاد، وعلم الإدارة المالية، والتأمين بدراسة موضوع المخاطر المالية الذي له خصوصيات ينفرد بها، باعتبار أن المخاطر المالية من أهم وأبرز المشكلات التي تواجه المؤسسات عموماً وتتمثل في مشكلات الائتمان والتمويل وتقتضي دراسة إدارة المخاطر المالية التطرق إلى أهم تعاريفها ومراحلها.

#### المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية ومراحلها

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر المالية.

تتناول إدارة المخاطر المالية العلاقة بين العائد المطلوب على الاستثمار وبين المخاطر التي تصاحب هذا الاستثمار، وذلك بقصد توظيف هذه العلاقة بما يؤدي إلى تعظيم قيمة ذلك الاستثمار من وجهة نظر أصحابه.

<sup>1</sup> - محمد علي محمد علي، إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية (مدخل لتعظيم القيمة)، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، جامعة القاهرة، 2005، ص 13.

وبشكل عام يمكن توضيح ما يعنيه مصطلح إدارة المخاطر المالية من خلال مراجعة بعض التعريفات،

كما يلي: <sup>1</sup>

1\_ عرف **ERIK. B. 1993** إدارة المخاطر على أنها "إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المنشأة، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب"، وأوضح أن عملية إدارة الخطر تتضمن ثلاث مراحل أساسية هي: تعريف الخطر، وقياس الخطر، وإدارة الخطر.

2\_ ويرى **Williams, Smith, and Young, 1995** أن إدارة المخاطر المالية بالمنشأة تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، وقياسها، والتعامل مع مسبباتها والآثار المترتبة عليها وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية بالمنشأة يتمثل في تمكين المنشأة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

3\_ ويعرف **Penny** إدارة المخاطر المالية على أنها " استخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية المختلفة من أجل السيطرة على مخاطر معينة وتدنية آثارها غير المرغوبة في المنشأة ".

4\_ ويرى **Cummins, J., D., etal., 1998** أن مفهوم إدارة المخاطر المالية يشير إلى تلك القرارات التي تستهدف تغيير شكل العلاقة الخاصة بالعائد والخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية المستقبلية.

5\_ أن مصطلح " إدارة المخاطر المالية " يتضمن كافة الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع، وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد.

وبمراجعة المفاهيم والتعريفات السابقة، يمكن استخلاص نقطتين أساسيتين تركز عليه الدراسة الحالية وهما: <sup>2</sup>

أ/ إن مصطلح "إدارة المخاطر المالية " يتضمن كافة الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع، وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد.

ب/ أن النظام المتكامل لإدارة المخاطر المالية بالمؤسسة يعتمد على ثلاثة مراحل رئيسية:

<sup>1</sup> - فرج خير الله، إدارة المخاطر المالية، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016، ص، ص 44-49.

<sup>2</sup> - نسيمه بروال، مرجع سبق ذكره، ص 97.

- تحديد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها.
- قياس مستوى الخطر والخسائر المحتملة.
- استخدام الأساليب أو الأدوات المناسبة لتدنية مستوى الخطر، وتدنية أو منع حدوث الخسائر المحتملة بسببه.

### ثانياً: مراحل إدارة المخاطر المالية

يعتمد النظام المتكامل لإدارة المخاطر المالية بالمؤسسة على ثلاث مراحل أساسية هي:<sup>1</sup>

#### 1\_ الوقوف على طبيعة المخاطر:

تمثل القوائم المالية وملحقاتها مصدراً خصباً للمعلومات عن طبيعة المخاطر، فخطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين عن أبرز المتغيرات المؤثرة على نشاط المنشأة، هو مصدر ثري لتلك المعلومات وقائمة الدخل تعطي معلومات عن تطور المبيعات والتكاليف المرتبطة بها، وكذا مكونات الربحية، وتتسم القوائم المالية ربع السنوية بالفعالية إذ تسهم في الكشف المبكر عن المخاطر، فالتغير في حجم المبيعات، ومعدل دوران المخزون الذي تمثل المبيعات أحد مكوناته يزودان الإدارة بمؤشرات عن سوق منتجاتها، فالاتجاه العكسي لتلك المؤشرات قد يحمل في طياته وجود تغير أو منافسة سعرية أو يكشف عن انخفاض في جودة المنتج، كما يكشف هامش مجمل الربح، واتجاه حركة المصروفات عن ما إذا كان هناك تغير في الأسعار كما يمكن الكشف عن مدى احتمال التعرض لمخاطر الصرف، وذلك بتحليل المبيعات والمشتريات إلى محلية، تصديرية أو استرادييه، ومعرفة العملات وحصّة كل عملة، كما يمكن الكشف عن مدى التعرض لمخاطر سعر الفائدة وذلك من واقع قائمة الدخل، ويكون ذلك بحساب معدا تغطية الفوائد من ربح العمليات. كما أنه من الضروري الاعتماد أيضاً على قائمة التدفق النقدي التي تكشف عن السيولة، فالأرباح هي نتيجة لقيود دفترية، ومن ثم يمكن الوقوف على مدى كون تلك الأرباح محملة بتدفقات نقدية، وذلك طالما أن الفوائد تدفع من التدفقات النقدية وليس من الأرباح الدفترية، كما تكشف قائمة الدخل عن مدى جودة الأرباح المتولدة، أي ما إذا كان الجانب الأكبر منها هو من ربح العمليات أم أنشطة ثانوية، ومن المؤكد أن لذلك أهميته إذ يزودنا بمؤشرات عن مدى إمكانية استيعاب المنشأة للارتفاع في أسعار الفائدة، وربما أيضاً قدرتها على مواجهة الارتفاع في أسعار مدخلاتها،

<sup>1</sup> - منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، توزيع المكتب العربي الحديث، ب ط، مصر، 2009، ص، ص 79-81.

هذه مجرد أمثلة يمكن أن تسهم به قائمة الدخل في مجال الكشف عن المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، وحجم كل نوع منها، ومن المؤكد أنه يمكن للقارئ أن يضيف إليها.

وإذا كان لقائمة الدخل كل هذه المساهمات، فإن ذلك يرجع إلى كونها قائمة تزودنا بمؤشرات عن الأداء منذ بداية السنة المالية حتى نهايتها، كما أن الأرقام التي تتضمنها تتسم بالحركة، حيث يمكن الوقوف على عناصرها لحظة بلحظة، أما الميزانية العمومية فإن أرقامها تتسم بالثبات، إذ تعكس المركز المالي في لحظة بعينها، ومع هذا تظل للميزانية العمومية بعض المنافع فصافي قيمة الأصول الثابتة يمكن أن يكون مؤشرا على مدى اقتراب تعرض المنشأة لمخاطر تغير أسعار أدوات ووسائل الإنتاج، كما يكشف حجم الاستثمار في الأوراق المالية عن حجم التأثير المحتمل الذي يمكن أن تحدثه مخاطر سعر الفائدة على قيمة الأصول وتلقى نسبة الأموال المقترضة التي تدفع عنها فوائد الضوء على مدى التأثير الذي يحتمل أن تتركه مخاطر سعر الفائدة على أداء المنشأة، وتزداد معرفتها بمخاطر سعر الفائدة، من تقرير مراقب الحسابات الذي يصاحب الميزانية العمومية، والذي يكشف عما إذا كانت القروض التي حصلت عليها المنشأة قصيرة أم طويلة الأجل، وما إذا كان سعر الفائدة ثابتا أو متغيرا.

ومن المؤكد أن الوقوف على طبيعة المخاطر وحجمها له فوائده، فهو يبين الطريق أمامنا ليكشف عما إذا كانت المخاطر في حجم يتطلب التغطية ضده أم أن المخاطر من حجم تفوق فيه تكلفة التغطية العائد المتوقع منها، وإذا ما كانت التغطية واجبة، حينئذ يبرز التساؤل عن الأداة الملائمة.

## 2\_ قياس حجم المخاطر:

سبق أن أشرنا إلى أن الوقوف على المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، لا يعني ضرورة التعامل معها، إذ يتوقف الأمر على حجم تلك المخاطر وبالتالي مدى تأثيرها على أداء المنشأة بعبارة أخرى يصبح قياس حجم تلك المخاطر هو المرشد إلى ما ينبغي عمله، فقد تتعرض منشأتين مختلفتين لنفس المخاطر ولكن تعاملها مع تلك المخاطر يختلف، فالمنشأة الصناعية التي تمثل فيها القروض نسبة عالية من إجمالي مصادر التمويل، يتوقع لها أن تعطي اهتماما كافيا لمخاطر تغير سعر الفائدة، وهو ما قد لا يتطلبه الأمر مع منشأة تعمل في قطاع الخدمات، حصلت على قرض لا تمثل فوائده الدورية سوى قدر ضئيل من التدفقات النقدية التي تحققها، كذلك فإنه بينما تمثل مخاطر تغير أسعار البترول مصدر للإزعاج لشركة لخطوط الطيران، حيث يمثل الوقود ما يعادل حوالي 38% من تكاليف العمليات، فإن منشأة لخدمة الحدائق قد لا تلقى ذات القدر من الاهتمام بتلك، نظرا لضآلة تكلفة البنزين المستخدم في الأدوات التي تستخدمها.

كما أن وجود مقاييس متعددة للمخاطر في مقدمتها الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف اللذان يقيسان المخاطر الكلية، والتغاير ومعامل بيتا اللذان يقيسان المخاطر المنتظمة. وهناك كذلك الرفع التشغيلي الذي يقيس مخاطر تغير أسعار المنتجات والرفع المالي الذي يلقي الضوء على مخاطر سعر الفائدة وإلى جانب ذلك هناك ما يقيس مدى التعرض لمخاطر تغير سعر الفائدة.

ومن الأدوات الأخرى لقياس المخاطر ولعلها هي الأكثر فاعلية هو ما يسمى بإطار أو حدود المخاطر Risk Profile وفيه يتم الربط بين السعر أو التغير في السعر ومستوى الأداء.

وبالتالي يمكن تصنيف تلك المقاييس إلى مجموعتين هما: مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية ومجموعة المقاييس التي تعتمد على أدوات التحليل المالي.

### 3\_ البحث عن سبل التعامل مع المخاطر:

لابد لكل مؤسسة أن تحرص على وجود إستراتيجية لإدارة المخاطر وإذا أخذنا تكلفة الفرصة الضائعة بعين الاعتبار فإنه ليس من الممكن القضاء على جميع الخسائر المحتملة للمؤسسة، لهذا فإستراتيجية إدارة المخاطر وترتيب أولوياتها وتطبيق الإستراتيجيات للقليل من المخاطر للمشاكل الفعلية، فهي عملية مستمرة تشترك فيها الموارد البشرية في جميع مستويات المؤسسة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أساليب تغطية المخاطر المالية

أولاً: التقنيات الداخلية للمخاطر:

وتتمثل هذه التقنيات فيما يلي:<sup>2</sup>

1\_ اختيار عملة الفوترة: عملية الفوترة هي العملية التي يحرر بها عقد البيع أو عقد الشراء، ولتجنب التعرض لخطر الصرف الطريقة الأسهل هي الفوترة المرجعية والتي في الغالب هي العملية الوطنية.

أ/ اختيار عملة الفوترة بالنسبة للمصدر: في الغالب فإن المؤسسة التي تقوم بالتصدير لها قدرة على جعل عملتها الوطنية أساساً للفوترة وبالتالي لا وجود لخطر الصرف بالنسبة لها طالما أن مبيعاتها في السوق الوطنية وصادراتها تعامل وتتم محاسبياً بالعملة الوطنية، وتوجد بعض الاعتبارات والمعايير التي تدخل في

<sup>1</sup> ريم بونواله، محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2018-2019، ص 11.

<sup>2</sup> السعيد عنابي، آثار تقلبات أسعار الصرف وتدبير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر،

2006، ص 18.

حسم مواقف التفاوض والاختيار، فعدم قدرة المستورد على تغطية خطر الصرف نتيجة محدودية التشريعات أو عدم توفر المعلومات المالية والنقدية المتعلقة بتسهيل عملية إتمام التعاملات الخارجية بالإضافة إلى بعض السلع التي تربط بعملية خاصة لتحديد سعرها وهذا ما يعني اختيارها في الفوترة.

**ب/ اختيار عملة الفوترة بالنسبة للمستورد:** قد يحظى المستورد باختيار عملة الفوترة وبالتالي ستكون عملته الوطنية أو عملة أخرى أقل تطاير (تتسم بالاستقرار النسبي) كعملة الفوترة، حيث من مصلحة المستورد التفاوض لاعتماد عملته الوطنية عندما تكون عملة المصدر مرتفعة القيمة، ومن أهم المعايير الخارجية على المؤسسة التي تفرض استخدام عملة أجنبية في الاختيار كالتشريعات المتعلقة بالصرف المنطقة الجغرافية، سوق الصرف، وأهم العملات المتاحة فيه.

**ج/ آجال الدفع:** فمن خلال هذه التقنية يمكن تسريع التحصيل أو تأخير السداد للعملات بناء على تطوير العملة المعنية فإذا توقع المستورد انخفاض في قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملة التي سوف يتم بها التسديد، فإنه يطلب تعجيل التسديد (تسبيق موعد السداد) وعلى العكس فالمصدر يؤخر استلام حقوقه من المورد قصد الاستفادة من الربح الذي ينجم عن التقلبات الإيجابية لسعر صرف عملة التحصيل.

**2\_ المقاصة:** تعتبر المقاصة من الأساليب الأكثر شيوعاً لتسوية الحقوق والالتزامات قصيرة الأجل التي تستخدم فيها عملات مشتركة، وتتم المقاصة عن طريق تصفية الحقوق والالتزامات المشتركة لطرفين أو أكثر وبعملات متماثلة بحيث لا يظهر إلا الرصيد الصافي، وتتخذ شكلين يتمثلان فيما يلي:<sup>1</sup>

**أ/ المقاصة الثنائية:** مبدأ المقاصة هو القيام بمقاصة وضعيات الصرف لفرعين ينتميان إلى نفس المجتمع المتعدد الجنسيات، بما يؤدي إلى إظهار الوضعية الصافية لأحد الفرعين مقارنة بالفرع الآخر.

**ب/ المقاصة المتعددة:** يعد هذا النوع من المقاصة الأكثر استعمالاً عندما تكون العمليات بين فروع متعددة وبالتالي حجم التحويلات بين الفروع يكون منخفض لأن كل فرع لا يدفع أو يستلم إلا المبلغ الصافي لوضعية السالبة أو الموجبة.

**3\_ التغطية:** هي مركز مؤقت بديل عن مركز سوف يأخذه المستثمر مستقبلاً على أصل معين. كما يمكن تعريفها بأنها أسلوب لحماية قيمة أصل ما يملكه المستثمر إلى أن تتم تصفيته.

<sup>1</sup> - السعيد عنابي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

وتتمثل في: <sup>1</sup>

أ/ **تغطية عن طريق الأسواق الآجلة:** بالنسبة للمؤسسة التي تقوم بالتصدير فالتغطية الآجلة (نتيجة توقع انخفاض قيمة العملة) تفرض على المؤسسة بيع قيمة مستحقاتها بسعر الصرف الآجل إلى البنك والذي بدوره يقوم بالترتيبات المناسبة لذلك فتقوم هذه المؤسسة بإعلان البنك عن استعدادها لبيع مستحقاتها على سعر الصرف الآجل الذي يكون معروض (معلنا من طرف البنك) أما الإجراءات المستوردة في تغطية الآجال فتكون مناظرة بالنسبة للمصدر.

ب/ **تغطية عن طريق الأسواق النقدية:** تعتبر التغطية الفورية بمثابة اقتراض فوري لحجم معين من العملات من مصرف وطني أو أجنبي، بالنسبة للطرف المصدر يقوم باستدانة مبلغ من العملات (قرض) يتطابق من حيث النوع والكمية والمدة مع حقوقه في ذمة المستورد وبعد ذلك يجري تحويلها إلى عملته الوطنية (المصدر) أي أنه يتزود مسبقاً بسيولة ثم يقوم بتسديد القرض مع الفوائد المترتبة عليه حينما يسدد المستورد التزاماته في تاريخ استحقاق محدد.

أما بالنسبة للمستورد فيقوم بشراء مقادير مكافئة لالتزامه بسعر الصرف العاجل وهكذا من جهته قد ضحى بالائتمان الذي منحه إياه المصدر.

**ثانياً: التقنيات الخارجية للمخاطر المالية:**

وتتمثل فيما يلي: <sup>2</sup>

**1\_ التغطية عن طريق الأسواق المشتقة:** العقود المستقبلية على العملات هي العقود الآجلة التي يلتزم

فيها المتعاملين بشراء، وبيع كمية محددة من العملات بسعر صرف آجل محدد مسبقاً.

كما تمتاز العقود المستقبلية على العملات في كون المبالغ موحدة، والتسعير يتم مقارنة الدولار بمعنى

.GBP / USD، EUR / USD

**2\_ التغطية عن طريق الخيارات:** وتتمثل في الآتي:

<sup>1</sup> - السعيد عنابي، مرجع سبق ذكره، ص ص 129، 130.

<sup>2</sup> - مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2002، ص، ص 130، 131.



أ/ تعريف خيارات الصرف: خيار الصرف هو عبارة عن السند الذي يعطي الحق لحامله وليس الالتزام بالشراء أو البيع لكمية محددة من العملات بسعر معروف مسبقا والذي يسمى الممارسة بتاريخ محدد مسبقا والذي يسمى بسعر الممارسة بتاريخ محدد مسبقا من خلال دفع علاوة.

ب/ التغطية باستخدام الخيارات على العملات: يمكن إبراز حالات في التغطية باستعمال الخيارات على العملات وهي كالتالي:

- يحقق عقد خيار الشراء عملة أجنبية ربحا: إذا كان الصرف للعملة الأجنبية المعنية الجاري مقابل الدولار السائد في السوق أكبر من سعر الصرف أو تنفيذ المحدد في العقد.

- يحقق عقد خيار الشراء عملة أجنبية خسارة محدودة هي قيمة الهامش المدفوع المحرر العقد: إذا كان سعر الصرف للعملة الأجنبية المعنية الجاري مقابل السائد في السوق أصغر من سعر الصرف أو التنفيذ المحدد في العقد.

أما إذا توقع مستثمر ما انخفاض سعر عملة أجنبية معنية مقابل الدولار، فقد يبادر إلى شراء عقد بيع وإذا ثبتت التوقعات وانخفض سعر العملة الأجنبية الجاري مقابل الدولار في السوق، على مستوى أقل من سعر الصرف المحدد في العقد المعني، فإن حامله سيرى أن ممارسة حقه في العقد سيحقق له ربحا، ويكون ربحه الإجمالي هو عبارة عن الفرق بين سعر الصرف أو ممارسة المحددة في العقد وسعر الصرف الجاري السائد في السوق في حين تتحدد قيمة ربحه الصافي عن هذا العقد يطرح قيمة الهامش الذي دفعه حامل العقد المحرر.

أما في حالة ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية المعنية الجاري مقابل الدولار في السوق إلى مستوى أعلى من سعر الصرف المحدد في العقد المعني فإن حامل هذا العقد سيرى أن ممارسة حقه لن يحقق ربحا سيمتتع من ممارسة حقه، وتكون خسارته محدودة والمتمثلة في الهامش المدفوع أو المكافأة المدفوعة للطرف الآخر، أي محرر عقد خيار الشراء العملة الأجنبية المعنية.<sup>1</sup>

### 3\_ التغطية عن طريق أسواق المبادلات: تتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

أ/ تعريف مبادلات الصرف: مبادلة الصرف بشكلها البسيط هي المعاملة المالية التي من خلالها يلتزم طرفان بالتبادل الذاتي للعملة، مثل اليورو مقابل الدولار بسعر صرف عاجل، وتبادل نفس العملات عند تاريخ

<sup>1</sup> - طارق حماد عبد العال، المنتجات المالية، الدار الجامعية للنشر، ط1، الإسكندرية، 2001، ص 246.

<sup>2</sup> - صلوح محمد العيد، آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية: دراسة حالة مجموعة بنك سوسيتي جنرال، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد الأول، 2015، ص 47.

الاستحقاق (3 أشهر، سنة... إلخ) بسعر صرف آجل إذ يمكن القول ان مبادلة الصرف هي عبارة عن المعاملة التي يقوم بها الصيرفي والتي تدمج بين عملية الصرف العاجل وعملية الصرف الأجل.

ب/ تعريف مبادلات العملات: تدعى مبادلات سعر الصرف، وقد أظهرت بعد مبادلات الصرف والتي تهدف إلى المبادلة الفعلية للديون بالعملات: مبلغ المقترض، الفوائد والسداد.

ومنه يمكن القول ان هذه العملية تسمح بالتغير في نفس الوقت في كل من وضعية الصرف ووضعية الفائدة. كما أن عقد المبادلة للعملات يحدد:

- المبلغ الوهمي أو النظري للعملية.

- معدل الصرف (العاجل والآجل).

- تاريخ انطلاق المبادلة.

- مدة العقد.

- استحقاق التدفقات.

- طبيعة معدلات الفائدة (ثابتة أو متغيرة).

### المطلب الثالث: أدوات واستراتيجيات إدارة المخاطر المالية

#### أولاً: أدوات إدارة المخاطر المالية:

توجد ثلاث أنواع من أدوات إدارة المخاطر المالية وهي:<sup>1</sup>

1\_ التخلص من مصدر المخاطر بالبيع: حيث أن إحلال جزء من الأصول ذات المخاطر المرتفعة مثل الأسهم العادية، في ظروف معينة بأصول أقل مخاطرة أو خالية من المخاطر مثل السندات الحكومية أو أدوات الخزينة، والتعامل في السوق الحاضر وأسواق المشتقات، بيع أصل في أحد الأسواق وشراؤه من سوق آخر.

<sup>1</sup> - جمال معنوق، إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية، دراسة مقارنة بين سوقين ماليين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015-2016، ص 179.

2\_ **التنويع:** أي تنويع مكونات المحفظة المالية، بمعنى عدم تركيزها في أوراق مالية تصدرها منشأة معينة، بل توزيع مخصصات المحفظة على أوراق مالية تصدرها عدة منشآت، بناءً عليه يعتبر التنويع أداة فعالة للتخفيف من المخاطر غير المنتظمة.

3\_ **التأمين ضد المخاطر:** ومن أمثلة ذلك قيام المستثمر الذي يمتلك أسهم منشأة معينة، بإبرام عقد اختيار بيع عليها، فإذا ما انخفضت الأسعار في السوق الحاضر، حق له عقد اختيار الحماية المنشودة، أما إذا ارتفعت الأسعار في السوق، وأصبح تنفيذ العقد في غير صالحه، حينئذ سوف يخسر قيمة المكافأة والمكافأة هنا هي ثمن التأمين.

### ثانياً: استراتيجيات إدارة المخاطر المالية

باستقراء الكتابات المالية العديدة التي ركزت على موضوع إدارة المخاطر المالية بالمنشأة يمكن تحديد ثلاث إستراتيجيات رئيسية لإدارة المخاطر المالية وهي: <sup>1</sup>

1\_ **إستراتيجية ترك الموقف مفتوح:** ويقصد بذلك الاحتفاظ بمستوى الخطر على ما هو عليه ويمكن أن تعتمد الشركة على هذه الإستراتيجية حينما يكون مستوى الخطر منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته، وتندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسة قبول الخطر.

2\_ **إستراتيجية تحمل مخاطر المحسوبة:** ويقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها بالمنشأة - والتي لا ترغب المنشأة في تحمل أكثر منها- ثم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدنية المخاطر بالمنشأة حتى هذا المستوى المقبول، وتندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تخفيض الخطر مثل: التنويع في خطوط منتجات الشركة (هيكل الاستثمار) والتغيير في مستوى الرافعة المالية (هيكل التمويل)، واستخدام الأدوات المالية المشتقة للحماية ضد مخاطر الأسعار. <sup>2</sup>

3\_ **إستراتيجية تغطية كل خطر:** ويقصد بذلك تحديد مصدر الخطر بالنسبة للشركة، أي تدنية الخطر إلى الصفر، ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تحويل الخطر مثل: التغطية الكاملة أو التأمين ضد الخطر باستخدام أدوات الهندسة المالية، تحويل الخطر المالي إلى طرف ثالث بواسطة عقود التأمين والتجنب التام للأنشطة التي ينشأ عنها الخطر.

<sup>1</sup> - عبد الرؤوف أحمد على محمد، إدارة المخاطر والأزمات، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، ط1، مصر، 2016، ص 314-315.

<sup>2</sup> - جمال معتوق، مرجع سبق ذكره، ص 179، 180.

هذا وترتكز كتابات التمويل والإدارة المالية بشكل أساسي على مجموعة متنوعة من الأساليب والأدوات المالية التي يمكن بواسطتها إعادة الهيكلة للمنشأة من أجل زيادة القيمة السوقية لها، وقد تستخدم عمليات إعادة الهيكلة - بشكل خاص - لأجل إنقاذ المنشأة من حالة فشل مالي تمر بها إلا أنها أصبحت إحدى الإستراتيجيات المالية الرئيسية للمنشآت المختلفة منذ الثمانينات وحتى الآن ويمكن تقسيم عمليات إعادة الهيكلة المالية للمنشآت إلى مجموعتين:

أ/ إعادة هيكلة الأصول: وتسمى أيضا هندسة الأصول، وهي تتضمن الأساليب المالية التي تغير من هيكل أصول المنشأة لأجل تحقيق الاستخدام الأعلى قيمة (الأكفأ) لموارد المنشأة، أو لتوفير الضرائب، أو للتخلص من التدفق النقدي الزائد بدفع إلى المساهمين.

وتجري إعادة هيكلة الأصول بواسطة عمليات الدفع المختلفة، مثل بيع جزء من الأصول أو طرح أسهم إحدى الشركات التابعة إلى سوق رأس المال للاكتتاب العام أو فصل شركة تابعة بأحد الأساليب الثلاثة:

Split-Ups، Split-Offs، Spin-Offs، أو من خلال عمليات التصفية وقد تقوم الشركة بإعادة هيكلة وحدات النشاط بالاعتماد على إستراتيجية النمو، سواء بالاستحواذ أو بالمشروعات المشتركة.

ب/ إعادة هيكلة التمويل: وترك هذه الإستراتيجية على تغيير هيكل الملكية بالمنشأة وذلك من أجل إدارة المخاطر المالية، وبخاصة لتدنية خطر الإفلاس، أو مشكلة وتكاليف الوكالة المرتبطة بخصائص هيكل الخصوم ورأس المال الخاص، بالمنشأة ويمكن تنفيذ إستراتيجية إعادة هيكلة التمويل للمنشأة بطريقة أو أكثر من الطرق التالية:

- طرح شكل جديد من التمويل الأقل خطورة على المنشأة (مثل: السندات القابلة للتحويل، أو السندات القابلة للاستدعاء، أو الأسهم الممتازة بدلا من السندات العادية).

- استبدال الأوراق المالية الحالية بأوراق مالية ذات خصائص مختلفة.

- إعادة شراء الأسهم نقدا من السوق المفتوحة.

بمراجعة أدوات إعادة الهيكلة للمنشأة يمكن القول بأنها جميعا تقع ضمن إستراتيجية تحمل مخاطر محسوبة حيث أنها تسعى إلى تخفيض مستوى المخاطر المالية بالمنشأة (كما هو الحال عند إعادة الهيكلة المالية)، أو تسعى إلى تكوين محفظة استثمارات ذات كفاءة بحيث يتناسب عائدها مع المخاطر الخاصة بها (كما هو الحال عند إعادة هيكلة الأصول)، وأي كانت الأدوات المستخدمة فإن الهدف النهائي لعمليات إعادة

الهيكل للمنشأة يتمثل في تعظيم القيمة السوقية للمنشأة، وهو ما يتوافق مع الإطار العام لنظرية التمويل ومدخل خلق القيمة وعلى ضوء نظرية التمويل، ينبغي إدراك أن إدارة المخاطر المالية بالمنشأة - باعتبارها تسعى إلى تغيير شكل العلاقة بين العائد والخطر بهدف تعظيم القيمة - ترتبط بجميع القرارات والممارسات لمالية التي تتم بالمنشأة، كما أنها ترتبط بجميع البنود التي تشملها الميزانية وسواء في جانب الأصول (هيكل الاستثمار) أو في جانب الخصوم ورأس المال (هيكل التمويل).

- وبمراجعة الأساليب والأدوات التي تقترحها الكتابات في مجال إدارة المخاطر المالية، وكذلك التي اعتمدت عليها الدراسات التطبيقية السابقة في اختبار فروض نظرية إدارة المخاطر المالية بالمنشأة، وكذلك كتابات التمويل والإدارة المالية، يمكن تحديد تسعة أساليب مالية تستطيع المنشآت المختلفة استخدامها في إدارة الخطر المالي بها، وذلك بما يتسق مع نظرية التمويل والإدارة المالية من ناحية وطبيعة وأهداف الدراسة الحالية وكذلك ظروف سوق المال من ناحية أخرى، وهذه الأساليب هي:

- زيادة كفاءة الاستخدام للأموال.
- تقليل المديونية.
- الاعتماد على مصادر تمويل أقل خطورة على الشركة.
- الاستثمار في أصول أكثر سيولة.
- تقليل نسبة التوزيعات من الأرباح.
- تقليل حجم الالتزامات النقدية الثابتة.
- تحقيق التوازن المالي بين هيكل التمويل وهيكل الأصول.
- تحقيق التوازن النقدي (التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة).
- تنويع الاستثمارات بالمنشأة.

#### المطلب الرابع: أهداف إدارة المخاطر المالية

تتمثل أهداف إدارة المخاطر فيما يلي:

أولاً: أهداف تسبق الخسارة:

تتضمن الأهداف التي تسبق الخسارة ما يلي:<sup>1</sup>

**1\_ هدف الاقتصاد:** ويعد أول الأهداف هنا يكون الهدف هو خفض تكلفة التعامل إلى أدنى مستوى ممكن، وغني عن الذكر أن الاقتصاد يتم تحقيقه على حساب التحوط الكافي من وقوع الخسائر يحتمل أن يكون لها آثار كارثية ورغم أن (Mehe and Hedger) يصفان الاقتصاد على أنه هدف سابق للخسارة، فإن هناك حالات يمكن أن يكون فيها الاقتصاد هدفا لاحق للخسارة يتم تنفيذ الكثير من تدابير خفض الخسارة بعد وقوعها، والقرارات التي يتم اتخاذها ما في هذا الوقت، يمكن أن يكون لها تأثيرا على التكلفة النهائية للخسارة وعلى تكلفة التعامل مع المخاطرة.

**2\_ تقليل القلق:** وبقصد تقليل التوتر الذي يأتي من معرفة أن التدابير المناسبة قد تم اتخاذها للتصدي للظروف المعاكسة، وعندما يظل تعرض الخطر دون حماية فإن عدم التأكد، والقلق يبقى قائما.

### ثانيا: أهداف تلي الخسارة:

تتضمن الأهداف المهمة التي تلي الخسارة ما يلي:<sup>2</sup>

**1\_ هدف استمرارية النمو:** فالنمو هدف تنظيمي هام فالوقاية من التهديدات التي تواجهه أحد أهداف إدارة المخاطر، وإستراتيجيات هذه الأخيرة يمكن أن تسهل استمرارية النمو في حالة حدوث خسائر كان من الممكن أن تهدد ذلك النمو.

**2\_ هدف استقرار الأرباح والمكاسب:** حيث ينبع هذا الهدف من التأثير الذي يمكن أن تحدثه التغيرات الواسعة في المكاسب، حيث يفضل المساهمون الأرباح المستقرة عن المكاسب التي تتقلب بشكل واسع، ولأن المستثمرين يفضلون عموما التدفق المستمر للدخل، فإن إدارة المخاطر يمكن أن تسهم بخفض التباينات في الدخل، التي تنتج من الخسائر فإن خفض التباين في الدخل يمكن أيضا أن يساعد في تعظيم الاقتطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب.

<sup>1</sup> - أحمد جلال، إدارة الأزمات المالية، دار خالد اللحائي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص ص 72، 73.

<sup>2</sup> - عبد القادر شلاحي، علاش قاشي، مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول: إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، أيام 26 / 27 / 11 / 2013، ص 3.

3\_ المسؤولية الاجتماعية: حيث يقلل هذا الهدف من التأثيرات التي سوف تحدثها الخسارة على الأشخاص، فتدابير منع الخسارة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر، لأنه عندما تشهر الشركة إفلاسها يتضرر الموظفون، والملاك، أما عندما تحمي إستراتيجيات إدارة المخاطر المناسبة الشركة من تكبد خسائر فادحة يتم تقادي الإفلاس وتداعياته.

## خلاصة الفصل:

تتعرض البنوك أثناء نشاطها الى مجموعة من المخاطر التي تحدث نتيجة لعدم التأكد والتي تنجم من كثرة، وتنوع الأعمال المصرفية في وقتنا الحالي لذلك يجب أن تضع إدارة المخاطر في أعلى مراتب الأولويات وأن ترقى بها على مراتب عالية في مستوى الإدارات العليا.

وبناء على ما تم عرضه يمكن القول إن إدارة المخاطر المالية يترتب عليها تخفيض مستوى المخاطر المالية التي يحتمل أن تحدث، ويأتي في مقدمة هذه المخاطر سعر الفائدة مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الصرف... الخ

وعندما تتمكن المؤسسة من وضع آليات للتعامل مع تلك المخاطر، سوف تجد الوقت الكافي للتعامل مع المخاطر التي ترتبط بعملياتها، وعدم قدرة المؤسسة على إدارة المخاطر المالية قد يأخذ بها الى طريق الإفلاس، وهناك أدوات عديدة للتعامل مع هذه المخاطر، وإدارتها كالتغطية ضد المخاطر المالية.



**الفصل الثاني:**

**مقررات لجنة بازل**

**تمهيد:**

إذا كان القطاع المالي هو أكثر القطاعات الاقتصادية تعاملًا مع المخاطر فإن التطور الاقتصادي المعاصر، قد أظهر من ناحية أن سلامة هذا القطاع ونموه وكفاءة عمله شرط أساسي للتقدم الاقتصادي بشكل عام، ومن ناحية أخرى فإن هذا القطاع هو من أكثر القطاعات الاقتصادية اندماجًا في الاقتصاد العالمي، وهنا فالاهتمام بالسلامة المالية للبنوك والمؤسسات المالية وترشيد إدارة مخاطرها أصبح من أولويات المجتمع الدولي ومع سرعة تطور العلاقات الدولية المعاصرة في مختلف الجوانب أصبح من الضروري وضع ترتيبات وقواعد ومعايير دولية تضبط وتنظم سير العمل البنكي، في ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد قاعدة مشتركة بين البنوك المركزية في دول العالم تقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك ونتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل للرقابة البنكية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية في ظل تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وتعثر هذه البنوك في كل من ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وسنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول: إدارة المخاطر وفق اتفاقية بازل 1 للرقابة المصرفية؛**

**المبحث الثاني: اتفاقية بازل 2 ومتطلبات تحقيق السلامة المالية المصرفية؛**

**المبحث الثالث: مقررات بازل 3 وأهم انعكاساتها على النظام المصرفي؛**

## المبحث الأول: إدارة المخاطر وفق اتفاقية بازل 1 للرقابة المصرفية

إن التطور في الصناعة المصرفية وفي استخدام الوسائل الإلكترونية والأموال أدى إلى تعدد الخدمات المصرفية وتنوعها، وزيادة تعقيدها، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بموضوع الرقابة المصرفية حيث تمثل جزءا من أهداف حسن وسير الجهاز المصرفي، وتزامنا مع تطور وتفاقم المخاطر المصرفية أصبح من الضروري مراقبة درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة، وقد بدأت البنوك بوضع برامج خاصة لإدارة المخاطر يمكنها أن تقدم الأمن والسلامة للبنك وساهمت لجنة بازل الدولية بدور فعال في تطوير إدارة المخاطر المصرفية، وعلى هذا الأساس تولدت الحاجة إلى إقرار معايير موحدة تكون ملزمة لكافة البنوك العاملة على المستوى الدولي والمحلي كمعايير عالمية.

### المطلب الأول: مفهوم الرقابة المصرفية وأنواعها

#### أولاً: مفهوم الرقابة المصرفية

قبل التطرق إلى تعريف الرقابة المصرفية تعرف الرقابة بصفة خاصة:

تعرف الرقابة بصفة عامة بأنها "تعني الإشراف وعملية المتابعة المستمرة والدائمة للمؤسسة والفحص الدقيق لمختلف الأعمال التي تقوم بها، للتأكد من أن العمل داخلها يتم وفقا للخطط المرسومة والسياسات المتبناة وكذا التحقق من مدى مطابقتها واحترامه للقوانين والأنظمة"<sup>1</sup>.

ويعرفها "هيكس وجوليت" أنها العملية التي يمكن أن ترى بها الإدارة أن ما يحدث هو ما كان ينبغي أن يحدث، وإذا لم يكن كذلك فمن الضروري القيام بعدة تصحيحات، وهي أيضا العملية الإدارية الفرعية التي

<sup>1</sup> - عبد الحق شبح، الرقابة على البنوك التجارية، رسالة ماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009-2010، ص 29.

بموجبها يتم التأكد من أن التنفيذ الفعلي مطابق لمعايير الخطط المرسومة، وحتى يتم التأكد من تلك المطابقة فمن الضروري أن تمارس العملية الرقابية منذ اللحظة الأولى للتنفيذ وتستمر أثناءه وتمتد ما بعد انتهائه.<sup>1</sup>

من خلال تعريف الرقابة يمكن التطرق إلى مفهوم الرقابة المصرفية:

"هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تدير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم، يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها".<sup>2</sup>

تعد الرقابة المصرفية شرطا لاستمرارية البنوك وتأكيد سلامة مراكزها المالية ويمكن تعريفها انطلاقا من مبادئها العامة على " أنها جزءا أساسيا من العملية الإدارية هدفها التحقق من أن التنفيذ والأداء الفعلي يسيران طبقا للخطة الموضوعة".<sup>3</sup>

ويمكن القول بأن أهداف الرقابة المصرفية تتمثل فيما يلي:<sup>4</sup>

- دعم وحماية الجهاز البنكي، وبالتالي المحافظة على حقوق المودعين الدائنين للبنك.
- منع التركيز في ملكية البنك، مما ينعكس سلبا على المنافسة وعلى نوعية الخدمات البنكية التي تقدمها هذه البنوك.

<sup>1</sup>- محمد زيدان، عبد الرزاق حيار، متطلبات تكيف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية، مداخلة مقدمة في المؤتمر

العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المنعقد يومي 11/12 مارس 2008، ص 3.

<sup>2</sup>- صلاح الدين محمد أمين الإمام وصادق راشد الشمري، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجا مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد 90، 2011، ص 385.

<sup>3</sup>- بوحفص جلاب نعناعة، الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي في الجزائر، مجلة الفكر، العدد 11، بدون تاريخ، ص 130.

<sup>4</sup>- صلاح حسن، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية لإلكترونية، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة 2011، ص، 309.

بالإضافة إلى أهداف أخرى تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

- الوقوف على سلامة العمليات البنكية التي قام بها البنك وتحقيقه للأهداف المرسومة.
- تقييم الموجودات لكل مصرف، وخاصة الديون والسلفيات، والحسابات المدينة الأخرى.
- دراسة المشاكل التي تواجه المؤسسات، ومحاولة إيجاد حلول لتلك المشاكل.
- التحقق من أن المصارف والمؤسسات المالية، تتقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي.
- تقديم الاقتراحات، والسبل التي تساعد على حل المشاكل التي تواجه المصارف التجارية وطرق زيادة كفاءتها.
- وقد قامت الدول العربية بتأسيس لجان رقابية على المصارف، إما بواسطة قوانين خاصة، أو إعطاء الهيئات الرسمية صلاحية بتعيين اللجان للقيام بأعمال الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية.

### ثانياً: أنواع الرقابة المصرفية

تصنف الرقابة المصرفية حسب الجهة التي تقوم بها إلى الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية.

#### 1\_ الرقابة الداخلية:

وهي الرقابة التي تمارس من قبل إدارة المنظمة، وقد عرفتها لجنة طرائق التدقيق التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنها: "الخطة التنظيمية وجميع الطرق والمقاييس التي تتبناها المنشأة لحماية الأصول ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات الإدارية المحددة مقدماً".<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- أحمد صبحي العبادي، إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها، دار الفكر ناشر وموزع، ط1، الأردن، 2011، ص 198.

<sup>2</sup>-جهد محمد شرف، أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية، دراسة ميدانية، المؤسسات الأهلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص 23.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية فيما يلي:<sup>1</sup>

- تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات.
- التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.
- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية.
- تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.
- حماية نوعية المعلومات وتشجيع تحسين الأداء.

ولتحقيق هذه الأهداف كان لابد من تقسيم الرقابة الداخلية إلى الأقسام التالية:<sup>2</sup>

أ/ الرقابة المحاسبية: تسعى للتأكد من تنفيذ التعليمات المحاسبية طبقا لتفويض السلطات المرخص لها وتسجل العمليات المحاسبية بشكل يسمح باستخدام القوائم المالية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ما ينتج من فروق بعد المطابقة بين الأرصدة.

ب/ الضبط الداخلي: وهي الإجراءات التي يقوم بها من ليوم لآخر بصفة تلقائية ومستمرة لمنع أو كشف الغش والأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب، وتتولى هذه الرقابة أجهزة فنية تابعة للإدارة العليا للبنك أو المؤسسة المالية، أما نتيجة أعمال هذه الأجهزة فيتم رفعها في تقارير مكتوبة إلى رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام وفق الترتيب المعمول به في البنك أو المؤسسة المعينة، ومن ثمة متابعة هذه التقارير حيث تدعو الحاجة إلى ذلك.

<sup>1</sup>- KHELASSI Réda, L'audit interne (Audit opérationnel), Edition Houma, 3ème édition, Algérie, 2010, p 71.

<sup>2</sup>- فريدة ختير، الرقابة المصرفية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018، ص، ص 30-31.

ج / الرقابة الإدارية: والتي تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة الإنتاجية مع تشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.<sup>1</sup>

## 2\_ الرقابة الخارجية (رقابة البنك المركزي):

تعتبر الرقابة الخارجية عملاً متمماً للرقابة الداخلية، ذلك لأنه إذا كانت الرقابة الداخلية على درجة عالية من الإتقان بما يكفل حسن الأداء فإنه ليس ثمة داع عندئذ إلى رقابة أخرى خارجية، فإن الرقابة الخارجية في العادة تكون شاملة، كما أنها تمارس بواسطة أجهزة مستقلة ومتخصصة، من خارج البنك أو المؤسسة المالية الواقعة تحت الرقابة وتمارس عملها وفق الصلاحيات الممنوحة لها في القانون، كما أنها تمتاز بالحيادية والشفافية في تبيان الحقائق المالية.<sup>2</sup>

وتنقسم الرقابة التي يمارسها البنك المركزي إلى ثلاث أنواع:<sup>3</sup>

أ/ الرقابة المكتبية: تقوم هذه الرقابة عن طريق فحص التقارير والبيانات والإحصاءات التي تتوافر بها وحدات الجهاز المصرفي للبنك المركزي حيث تجري عليها الدراسة والتحليل ما يمكنها من التعرف على حقيقة مراكزها المالية ودرجة الكفاءة التي يمارس بها الوظائف، ويرسل البنك المركزي نماذج خاصة تقوم بتعبئتها البنوك التجارية وترسل البنوك التجارية تقارير شهرية تكشف عن مراكزها ويظهر فيه جانب الأصول والخصوم.

ب/ الرقابة الميدانية: يجريها المصرف المركزي عن طريق إيفاد لجنة مندوبية بالتفتيش على البنوك التجارية بهدف التأكد من صحة البيانات الوظيفية التي يتبعها البنك المركزي ومدى سلامة القروض التي يمنحها من الوجهة الفنية وفي حالة التفتيش يقوم المفتش بالاطلاع على كافة دفاتر وسجلات البنك التجارية وقد يطلب إليه إيضاحات يراها ضرورية لتحقيق الرقابة الميدانية.

<sup>1</sup> - خليل الرفاعي، تقييم متانة الرقابة الداخلية على التسهيلات المباشرة في البنوك الإسلامية الأردنية، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول "الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، جامعة ورقلة، الجزائر، أيام 09/08 مارس 2005، ص 6.

<sup>2</sup> - فريدة خنير، مرجع سبق ذكره، ص 31.

<sup>3</sup> - محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006، ص، ص 291-292.

ج/ رقابة الأسلوب التعاوني: حيث يشترك البنك المركزي مع البنوك التجارية في دراسة المشكلات التي تواجه هذه الأخيرة لاتخاذ الإجراءات الوقائية قبل تحقق المخاطر، وذلك في إطار قرارات جماعية يواجه بها الجهاز المصرفي مشكلاته وصعوباته، وهذا الأسلوب ينمي روح التعاون بين السلطة النقدية ووحدات البنوك مما يجعلها تنفذ القرارات والتوجيهات التي أسفرت عنها الدراسة المشتركة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: ماهية لجنة بازل للرقابة المصرفية

#### أولاً: نشأة لجنة بازل:

تم تشكيل لجنة بازل تحت مسمى " لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية " وقد تكونت هذه اللجنة من مجموعة الدول العشرة وهي: (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا ولوكسمبورغ)، ولجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، وذلك فإن قرارات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية.

تتضمن قرارات بازل وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة منها كذلك تلجأ بعض المنظمات الدولية فضلا عن بعض الدول إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية، وتتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق والبنوك الدولية في كثير من الأحوال شروطا بإلزام الدول بإتباع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك وغيرها من قواعد ومعايير الإدارة السليمة، فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الإلزام الأدبي والذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها.

خلال فترة سبعينيات القرن الماضي 1974 وبسبب انهيار بعض البنوك ظهرت مخاطر مصرفية جديدة لم تكن معروفة في السابق (مثل مخاطر التسوية ومخاطر الإحلال) وازدادت المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق وأدى إلى إفلاس وانهيار البنوك الكبيرة، مما دفع بالسلطات للتدخل للإنقاذ بعد أن بلغت

<sup>1</sup> - أحلام موسى مبارك، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص 21.



مشكلة عدم توافق آجال الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات وثبات سعر الفائدة على قروضه مداها خاصة مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على الدولار عام 1980 والتي بلغت 20% وفي ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم بالتنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك ونتيجة لذلك شكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول التي منحتها البنوك العالمية وتعثر هذه البنوك، والأهم أن لجنة بازل قد أقرت عام 1988 معياراً موحداً لكفاية رأس المال ليكون ملزماً لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي أو عالمي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك.<sup>1</sup>

### ثانياً: تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية:

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت مسمى " لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية " من طرف محافظي البنوك المركزية لدول المجموعة العشرة مع نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا. ويقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في كل من: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا سويسرا، السويد، بريطانيا، إسبانيا، لوكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية.

لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية. تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوياً وتساعد فرق عمل مكونة من فنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك

<sup>1</sup> - دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2012، ص ص 306-307.

إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي، وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية.<sup>1</sup>

إن لجنة بازل هي عبارة عن لجنة تتكون من ممثلي محافظي البنوك المركزية بهدف مراقبة أعمال البنوك والإشراف عليها، وأطلق على تلك اللجنة مسميات ثلاثة، بال بالنسبة إلى مكان انعقادها بمدينة بال الفرنسية، أو لجنة بازل نسبة إلى مدينة بزل بالإنجليزية، أو لجنة كوك نسبة إلى رئيسها "مدير بنك إنجلترا المركزي".<sup>2</sup>

### ثالثا: أهداف لجنة بازل:

تهدف لجنة بازل إلى:<sup>3</sup>

- فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية.
- التنسيق بين السلطات النقدية الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية.
- تحفيز ومساندة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين للمستثمرين والجهاز المصرفي برمته ويحقق الاستقرار في الأسواق العالمية.
- تحذير البنوك من مواجهة أي مخاطر مستقبلية.
- تخفيض المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
- تعزيز أنظمة الإدارة والحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية.

<sup>1</sup> - حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص 94.

<sup>2</sup> - منال هني، دور الأساليب الرقابية والإشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية، دراسة حالة بنك الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013-2014، ص 74.

<sup>3</sup> - عبد القادر شاشي، معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية، "اتفاقية بازل الثانية"، ملتقى الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، أيام 18-20، افريل، 2010، ص 470.

- تحسين مستوى ودقة البيانات القياسية للمخاطر الاستثمارية والتجارية.

### المطلب الثالث: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1

انطوت اتفاقية بازل على العديد من الجوانب أهمها: <sup>1</sup>

#### أولاً: التركيز على المخاطر الائتمانية:

حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال آخذاً في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساساً، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما حيث لم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل: مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف، ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

#### ثانياً: تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:

حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يتم تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت وعليه فمن الضروري كفاية المخصصات أولاً ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال.

#### ثالثاً: تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:

حيث قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين: الأولى متدنية المخاطر وتضم مجموعتين فرعيتين:

المجموعة الأولى وتضم ما يلي:

1\_ الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ويضاف إلى ذلك دولتان

هما: سويسرا، والمملكة العربية السعودية.

<sup>1</sup> - عبد العزيز خنفوسي، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016، ص، ص 49-50.

2\_ الدول التي قامت بعقد الترتيبات الافتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فنلندا، أيسلندا، الدانمرك، اليونان، وتركيا.

وقد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم خلال جويلية 1994، وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمسة سنوات إذا قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي، وأما المجموعة الثانية: فهي الدول ذات المخاطر المرتفعة وتشمل كل دول العالم عدا التي أشير إليها في المجموعة الأولى.

#### رابعاً: وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول:

إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة، وكذلك اختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تدرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان هي: 0%، 10%، 50%، 100%، وإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة، فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية لأن تختار تحديد بعض أوزان المخاطر، والأهم أن إعطاء وزن مخاطر الأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

#### الجدول رقم 01: أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب نسبة بازل.

نوعية الأصول	درجة المخاطرة
النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + المطلوبة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان (OECD).	0%
المطلوب من هيئات القطاع المحلية (حسب ما يتقرر محلياً).	من 10% إلى 50%
قروض مضمونة من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OECD + النقدية في الطريق.	20%

قروض مضمونة برهونات عقارية ويستغلها ملاكها.	50%
جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + مطلوبات من قطاع خاص + مطلوبات من خارج منظمة OECD ويبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام + مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى	100%

المصدر: عبد العزيز خنفوسي، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،

2016-2017، ص 51.

وتحسب أيضا أوزان المخاطر بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) بضرب  
معامل ترجيح الخطر للتعهد خارج الميزانية في معامل الترجيح للالتزام الأصلي المقابل له في أصول  
الميزانية، ومعاملات الترجيح للتعهدات الموضحة في الجدول أدناه:

#### الجدول رقم 02: معاملات الترجيح للتعهدات

البنود	أوزان المخاطرة
بنود مرتبطة بمخاطرة قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الإتمادات المستندية)	20%
بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات المقاولات أو التوريدات)	50%
بنود مثيلة للقروض (الضمانات العامة للقروض)	100%

المصدر: عبد العزيز خنفوسي، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،

2016-2017 ص 53.

خامسا: مكونات رأس المال المصرفي (حسب توصيات لجنة بازل).

تحدد كفاية رأس المال وفقا للاعتبارات التالية:<sup>1</sup>

1\_ ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن الأنشطة المختلفة بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته.

2\_ تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين:

أ/ رأس المال الأساسي: يشمل حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة) - (القيم المعنوية + الاستثمار في الشركات التابعة).

ب/ رأس المال التكميلي: حيث يشمل احتياطات غير معلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + مخصصات لمواجهة مخاطر عامة أو خسائر القروض + الإقراض متوسط الأجل من المساهمين أو من غيرهم (القروض المساندة) + الأدوات الرأسمالية الأخرى التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض.

3\_ يجب احترام الشروط الآتية في رأس المال:

- أن لا يتعدى رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي.

- أن لا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50% من رأس المال الأساسي.

- أن لا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحليا، ثم تحدد ب 1,25% من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر، لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية.

<sup>1</sup> - سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 06، 2006، ص 153-154.

- تخضع احتياطات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة (خصوم بنسبة 55% لاحتتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول).

- الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم (يتم سددها بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين).

- يشترط لقبول أية احتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساند أو التكميلي أن يكون موافقا عليها ومعتمدة من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصص، وبعض الدول لا تسمح بها.

- وبهذا أصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي:

$$\text{رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)} \leq 8\% \text{ مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة}$$

**المطلب الرابع: التعديلات المدخلة على اتفاقية بازل 1 وتقييمها**

**أولاً: التعديلات المدخلة على اتفاقية بازل الأولى**

في فيفري عام 1995 أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من الاقتراحات الرقابية لتطبيق معايير رأس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها المصارف، وقد تم عرض هذه المقترحات على المصارف للحصول على ملاحظاتها، وتمثل الهدف الأساس من استحداث هذا التعديل في توفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها المصارف الناشئة في سياستها التشغيلية لأموالها.

وقد اقترحت اللجنة بعض المعايير الكمية والنوعية لقياس المخاطر وقد تم الإشارة إلى ما يسمى بمقياس القيمة عند المخاطرة (var) value at risk كأحد المقاييس الإحصائية لقياس المخاطر المصرفية أن التعديلات التي تم إجراؤها سنة 1995 قد ساعدت في تقوية سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي

ودعم المساواة التنافسية بين المصارف والذي استوجب التعديل إلى الاتفاقية التي تم إصدار مقرراتها عام 1988 لتوفير الحوافز المناسبة لتقنيات إدارة المخاطر بالنسبة لمتطلبات رأس المال في حالة توفير الضمانات، وفي بعض الحالات فإن القرارات الأصلية لعام 1988 لا تشجع على استخدام تقنيات إدارة مخاطر القروض، كما أن مقررات بازل 1 لعام 1998 قد أغفلت أنواعا من المخاطر أفرزتها التطورات لاحقة مثل: مخاطرة السوق والمخاطرة التشغيلية ومخاطرة السيولة والمخاطرة القانونية وركزت على مخاطرة الائتمان فقط.<sup>1</sup>

وقد سمحت هذه التعديلات للبنوك بما يلي:<sup>2</sup>

- إضافة شريحة ثالثة لرأس المال بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين إضافة إلى الشريحتين المعمول بهما من قبل وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية.

وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكون من: الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة) + الشريحة الثانية (رأس المال المساند أو التكميلي)، وهذا كما هو محدد في اتفاقية 1988م + الشريحة الثالثة (قروض مساندة لأجل سنتين)، وهذه الأخيرة أي رأس المال من الطبقة الثالثة يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية:

- أن يكون على شكل قروض مساندة، لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين، وأن لا يتجاوز 50% كحد أقصى من رأس مال البنك من الطبقة الأولى (حسب تعريف بعض الدول).

- أن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط، بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي.

- يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال، وذلك ضمن الحد المذكور.

<sup>1</sup> - صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن 2013، ص، ص 81، 82.

<sup>2</sup> - صادق أحمد عبد الله السبني، إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات بازل 3: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية، مجلة امباراك، المجلد السابع، العدد الحادي والعشرون، 2016، ص 173.



- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال أكبر أو يساوي الشريحة الثانية زائد الشريحة الثالثة وقد قررت اللجنة أن يكون هذا القيد رهنا بالإرادة الوطنية.

عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12,5 (وذلك على أساس أن 100 مقسومة على 8 وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال تساوي 12,5) ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة. وبما أن المخاطرة السوقية قد تختلف من بنك لآخر فقد تضمنت مقترحات اللجنة طرقاً إحصائية نمطية لقياس هذه المخاطرة، منها القيمة المقدرة للمخاطرة Value at Risk (VAR) إضافة إلى مقاييس كمية ونوعية أخرى.

تصبح إذن العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

$$\%8 \leq \frac{\text{إجمالي رأس المال الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية * 12.5}}$$

للإشارة فإن اللجنة ترى أنه يتعين على البنوك المستخدمة لنماذج داخلية أن يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطرة يعبر عن كل مخاطرها السوقية، وبالتالي يجب قياس المخاطرة باستخدام منهج واحد أي باستخدام النماذج الداخلية أو باستخدام النموذج الموحد الصادر عن اللجنة.

### ثانياً: تقييم اتفاقية بازل 1

من البديهي ألا يخلو أي تقييم لأي شيء من ذكر إيجابياته وسلبياته، وفيما يلي سنتطرق إلى هذه الإيجابيات والسلبيات

1\_ الإيجابيات: وتتمثل فيما يلي: <sup>1</sup>

- الإسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت فيما بين قدرات البنوك على المنافسة.

- تنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال وجعلها أكثر ارتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها البنوك.

- لم يعد المساهمون في المشروعات المصرفية مجرد حملة أسهم ينتظرون العائد منها على غرار المشروعات الأخرى، بل أقحم ذلك المعيار مساهمي البنوك في صميم أعمالها، حيث أن وجود زيادة رأس المال بزيادة الأصول الخطرة مع تصاعد الاهتمام بسلامة المراكز المالية للبنوك ضاعف من مسؤولية الجمعيات العمومية في اختيار مجالس إدارات البنوك واتخاذ القرارات المالية المناسبة، حتى لو اقتضى الأمر زيادة رأس مال البنك بمساهمات جديدة من أموال المساهمين الخاصة - عند تعرض البنك لمخاطر - وفق تقدير الجهة الرقابية، وهو ما من شأنه الوصول إلى دور أكثر فاعلية للمساهمين بما يساند الجهات الرقابية في عملها بل ويساند البنوك في حد ذاتها.

- توفير معيار يتميز بسهولة التطبيق نسبيا، ويقدم مقياسا سهل المقارنة والتدقيق لسلامة البنك فضلا عن أن تطبيقه في أوائل التسعينات، قد أوقف الهبوط في معدلات رأس مال البنوك في معظم دول مجموعة العشرة.

- القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة البنوك والمؤسسات المالية وذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دوليا وبذات الصورة بين دول وأخرى، أو بين بنك وآخر، وفيما لو قامت البنوك بالإعلان عن موقفها من الالتزام بالمعيار، فإنه يسهل على جهات الرقابة متابعة مدى التزامها به بكل سهولة.

<sup>1</sup> - منار حنية، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون العام، فرع التنظيم الاقتصادي، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، 2013-2014، ص، ص 43-45.

- إن تطبيق معيار كفاية رأس المال يشجع البنوك على القيام بعمليات اندماج فيما بينها بغرض تخفيض التكاليف، الأمر الذي يؤدي إلى وجود كيانات مصرفية قوية وقادرة على مواجهة المخاطر المختلفة.
- سيدعو تطبيق المعيار إلى أن تكون البنوك أكثر اتجاهاً إلى الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة، وهو ما قد يترتب عليه الارتفاع النسبي في درجة الأمان من أصول البنوك، حيث ستضيف البنوك ضمن تكلفة حيازة الأصول ما يقتضيه الأمر من الاحتفاظ برأسمال مقابل، بل ربما ستسعى أيضاً إلى بيع الأصول الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة إذا ما صعب عليها زيادة عاصر رأس المال.

## 2\_ السلبيات: وتتمثل في:<sup>1</sup>

- أنها ركزت على مخاطر الائتمان فقط، رغم أنه هناك مخاطر أخرى لا تقل تأثيراً على وضعية البنوك مثل مخاطر التشغيل ومخاطر السوق.
- كما أن اتفاقية كفاية رأس المال ركزت بصفة رسمية على الحد الأدنى المطلوب لرأس المال وهو 8% مع التركيز على مخاطر الائتمان - وليس إدارتها - دون أن تولي الاهتمام المطلوب بالاحتمال تعثر العميل، حيث تم حساب متطلبات الأموال الخاصة بشكل جزافي لكل صنف من الأصناف الكبرى لخطر القرض.
- الخطر مرتبط بالعميل وليس بالدولة وأعطت الأولوية للدول الصناعية على باقي الدول.
- تشجيع البنوك على امتلاك الأصول السائلة وشبه السائلة ذات درجة المخاطرة المنخفضة وإحجامها عن الاستثمار في المشروعات الضخمة ذات المخاطر المرتفعة مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية.

<sup>1</sup>- حمدي محمد حمدي مصبح، واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2018، ص 30.

- الإدراك بأن متطلبات الحد الأدنى لرأس المال غير كافية لحث البنوك على الإدارة السليمة والصحيحة لعملياتها، فكل البنوك التي أعلن إفلاسها كانت الإدارة السليمة والصحيحة لعملياتها، فكل البنوك التي أعلن إفلاسها كانت تحترم نسبة كوك، لذلك كان من الضروري إدخال المتطلبات الكيفية.

- كما أن معيار كوك للملاءة المصرفية لم يتناول بشكل واضح وشامل أثر استخدام تقنيات تقليص المخاطر مثل: التأمينات أو المقاصة.

- صعوبة تعميم نطاق بازل 1 على دول العالم، لوجود فوارق بين المعايير المحاسبية والممارسات التنظيمية.

- افتراض لجنة بازل أن انخفاض معيار كفاية رأس المال عن نسبة 8% لأي بلد يعد دلالة على ضعف متطلبات رأس المال، كما أن ارتفاعه عن تلك النسبة يعني تمتع البنك بفائض من رؤوس الأموال.

نظرا لكل ذلك ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في معايير كفاية رأس المال بإزالة التمييز بين مختلف الدول من ناحية، والاستناد بدرجة أكبر إلى طبيعة المخاطر وقياسها وفقا لظروف السوق من ناحية أخرى، مما استدعى الأمر إدخال تعديلات مرحلية على هذه الاتفاقية وظهور اتفاقية جديدة أطلق عليها اسم بازل 2.

## المبحث الثاني: اتفاقية بازل 2 ومتطلبات تحقيق السلامة المالية المصرفية

أدت الأزمات المالية في بعض دول العالم نتيجة ظهور مخاطر جديدة، إلى إعادة النظر في اتفاقية بازل الأولى التي أثبت قصورها على الرغم من الالتزام بها بالإضافة إلى التطورات في العمليات المالية لمختلف القطاعات المالية حيث لم تحد لجنة بازل 1 من المخاطر الناتجة عن تلك التطورات لذلك كان لا بد من تدعيم بازل 1 بقواعد تعمل على الحد من تلك المخاطر.

### المطلب الأول: مضمون اتفاقية بازل 2

بدأت لجنة بازل منذ جوان 1999 في تقديم مقترحاتها لتعديل أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال الذي أطلقت عليه Basel 2، وعرضتها على المعنيين والمختصين والهيئات ومنها صندوق النقد الدولي، وطلبت اللجنة أن يتم موافقتها بالتعقيب على هذه المقترحات آخر مارس 2000 تمهيدا لإصدار توصيات نهائية في هذا المجال خلال نفس العام.

ولقد قوبلت هذه المقترحات الجديدة بالعديد من الانتقادات من البنوك ذات الانتشار الدولي والسلطات الرقابية، مما دعا اللجنة إلى إصدار مقترحات معدلة Second ativecosult paper في جانفي 2001، وطلبت اللجنة أن يتم موافقتها بالتعقيب على هذه المقترحات بنهاية ماي 2001، إلا أنه نظرا لتكرار بعض الانتقادات وعدم التوصل إلى حد أدنى من الإنفاق بشأن هذه المقترحات فقد صدر عن اللجنة مقترحات شبه نهائية Third consultative Paper في أفريل 2003، على أن تتلقى التعقيبات النهائية بخصوصها في موعد أقصاه نهاية جويلية 2003، تمهيدا لإصدارها في صيغتها النهائية في الربع الأخير من عام 2003، على أن يبدأ تطبيقها بنهاية 2006، إلا أنه نظرا لكثرة التعقيبات التي تلقتها اللجنة فلم تصدر تقريرها النهائي إلا في جوان 2004 ولم تغير اللجنة الموعد النهائي لتطبيق الاتفاقية وصدرت اتفاقية Basel 2 في إطار جديد أكثر شمولا و حساسية للمخاطر التي تتعرض لها البنوك ليشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، وتقوم هذه الاتفاقية على ثلاث دعائم Three pillars أساسية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - فائزة لعرف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، رسالة ماجستير، تخصص علوم تجارية، فرع إدارة أعمال، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009-2010، ص 69.

## أولاً: أسباب ظهور اتفاقية بازل 2

قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية بازل 2 نتيجة لمجموعة من الظروف والأسباب نذكرها فيما يلي:<sup>1</sup>

- عدم مراعاة مقررات لجنة بازل لسنة 1988 عند تحديد أوزان المخاطر، اختلاف درجة التصنيف بين مدين وآخر.

- من غير المناسب الاستمرار في التفرقة بين الدول على أساس كونها OECD، أو من غيرها OECD-NON، وذلك لأن مجموعة من الدول في المجموعة الأخيرة تتمتع بجدارة ائتمانية عالية بينما تتسم اقتصاديات البعض الآخر منها بتقلبات ذات مستويات مرتفعة، مما يتطلب اختلاف أوزان المخاطرة من دولة لأخرى.

- العمل على تحسين الأساليب المتبعة من قبل المصارف لقياس وإدارة المخاطر.

- توفير أدوات للسيطرة على المخاطر الائتمانية، مثل توافر عقود المشتقات المالية مع تحسين في أساليب توفير الضمانات العينية، الأمر الذي استدعى بحث مدى إمكانية استبعاد أثر استخدام هذه الأدوات أو توافر الضمانات المشار إليها، على قدر التزامات المدين المتخذ أساساً لحساب معيار كفاية رأس المال حيث يقتصر النظام السابق على استبعاد الضمانات النقدية وضمانات الحكومة المركزية.

- ظهور مخاطر جديدة مثل:

\* مخاطر تقلبات أسعار الفائدة بالنسبة للأصول والالتزامات والعمليات خارج الميزانية بغرض الاستثمار طويل الأجل.

\* مخاطر أخرى مثل: مخاطر التشغيل.

<sup>1</sup>- أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012-2013، ص، ص 25، 26.

## ثانيا: أهداف اتفاقية بازل 2

تهدف اتفاقية بازل 2 إلى ما يلي:<sup>1</sup>

- إقامة صلة أفضل بين الحد الأدنى لرأس المال والرقابة على المخاطر.
- تعزيز انضباط السوق.
- دعم تكافؤ الفرص في عالم يزداد فيه تكامل النظام المالي العالمي.
- إنشاء والحفاظ على الحد الأدنى من رأس المال ليكون ركيزة كافية لتعزيز الاستقرار المالي في فترات الشدائد وعدم اليقين.
- وتهدف بازل 2 إلى تطوير الإطار العام لرأس المال بصورة أكثر حساسة لمخاطر الخسائر الائتمانية بالاعتماد على ترجيح الأصول بأوزان المخاطر وفقا لنوع التسهيل والتقييم الائتماني للعميل من جانب مؤسسات تقييم خارجية ووكالات التصنيف الائتماني، ويؤدي تطبيق هذا الأسلوب إلى قيام المصرف بتجنيب قدر أكبر من رأس المال، قد يزيد عما كان مقررا في ظل بازل 1، وذلك حسب مستوى التصنيف الائتماني لعملاء المصرف.
- وضع أسس قياس وإدارة المخاطر في البيانات الفعلية بتقنيات كمية.
- وغالبا ما يتم تجاهل الهدف الأخير رغم أهميته بالنسبة لاتفاق بازل 2، ويتضح هذا من الجهد المبذول لتحسين قياس وإدارة المخاطر، خاصة بالنسبة للمنظمات الكبرى والأكثر تعقيدا.

<sup>1</sup>- عبد السلام محمد خميس ومحمد عبد الوهاب العزاوي، نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي: بين مقررات لجنة بازل وتقليل المخاطر المصرفية  
الذاكرة للنشر والتوزيع، ط 1، بغداد، 2014، ص، ص 46 . 53.

## المطلب الثاني: الدعائم الرئيسية لمقررات بازل 2

يقوم اتفاق بازل 2 على ثلاثة دعائم أساسية هي: <sup>1</sup>

### أولاً: المتطلبات الدنيا لرأس المال

يركز الاتفاق في دعامته الأولى على ضرورة ربط معيار كفاية رأس المال بالمخاطر الحقيقية التي يتعرض لها المصرف، وعلى مدى قدرة المصرف على قياس تلك المخاطر والتحوط لها عن طريق تقرير العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقدرة المصرف على التنبؤ بتلك العلاقة، ومدى كفاية رأس المال لدرء المخاطر.

ولغرض تحسين الحساسية للمخاطر، فإن الاتفاق يقترح مجموعة من الخيارات لمواجهة كل من المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية على الوجه الآتي:

### 1\_ المخاطر الائتمانية:

يطرح اتفاق بازل 2 ثلاث طرق وأساليب لقياس المخاطر الائتمانية وهي:

أ/ **المدخل المعياري (النمطي):** يعتمد المدخل المعياري في تحديد أوزان المخاطرة الائتمانية للموجودات المصرفية على التصنيفات الائتمانية التي تضعها مؤسسات التصنيف الخارجية مثل مؤسسة ووكالات ضمان الصادات Standard & poor.

وقد قسمت لجنة بازل هذا التصنيفات إلى ست فئات وأعطت لكل فئة وزن مخاطرة حسب فئة التصنيف للدول والمصارف والشركات.

ب/ **المدخل المستند إلى التصنيف الداخلي:** يستند هذا المدخل إلى التصنيفات الداخلية التي يضعها المصرف لتقييم المراكز الائتمانية لزيائن المصرف، ويمكن أن ينفذ التصنيف الداخلي بالطريقتين الآتيتين:

<sup>1</sup> - حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن 2011، ص، ص 57، 58.



-المنهج الأساسي الذي يتطلب تقسيم محفظة القروض إلى مالا يقل عن سبعة أحزمة مختلفة بحيث توفر المصارف تصنيفاتها الذاتية لاحتمال التعثر وتوفر السلطات الرقابية تقديرات مكونات المخاطر المعنية الأخرى.

- المنهج المتقدم الذي يوم على نفس المنهجية المطبقة في المنهج الأساسي، باستثناء أن المصارف تقرر تصنيفاتها الداخلية بناء على الخبرة التاريخية.

### 2\_ المخاطر السوقية:

يظل متطلب كفاية رأس المال للمخاطرة السوقية كما هو دون تغيير ومسموح أيضا احتساب متطلب رأس المال للمخاطرة السوقية عبر منهج معياري أو منهج نماذج داخلية.

### 3\_ المخاطر التشغيلية:

عرفت لجنة بازل المخاطرة التشغيلية بأنها مخاطرة خسارة ناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات والأفراد والنظم داخليا، وقد زادت عن عدم كفاية أو فشل العمليات والأفراد والنظم داخليا وقد زادت عدة تطورات من المخاطرة التشغيلية، مثل زيادة عمليات التجزئة ونمو التجارة الإلكترونية وزيادة الاتجاه إلى تشغيل الغير والاستخدام الأكبر للتقنيات المعقدة المتطورة من أجل خفض المخاطرة الائتمانية والسوقية وقد أدى ذلك إلى زيادة التركيز على الإدارة السليمة للمخاطرة التشغيلية ضمن تقديرات المصرف الداخلية لرأس المال وعملية تخصيص الموارد. وقد ترتب على ذلك إدراج النفقات الرأس مالية ذات الصلة الواضحة بتقدير المخاطرة التشغيلية في اتفاق بازل 2. وقد اقترح في البداية أن تكون نسبة النفقة 20% من رأس المال الرقابي Regulatory capital لتغطية المخاطرة التشغيلية، إلا أن الصناعة اعترضت عليها فخفضت إلى 12% اقترحت اللجنة ثلاث أساليب لقياس مخاطر التشغيل، يمكن للمصارف اختبار إحداها، وهذه الأساليب هي أسلوب المؤشر الأساسي والأسلوب النمطي وأسلوب القياس المتقدم.

أ/المؤشر الأساسي: وهو منهج مبسط يستخدم مؤشرا واحدا كبديل لتعرض المصرف الإجمالي لمخاطرة التشغيل، وهو يقيس المتوسط السنوي لإجمالي الدخل للسنوات الثلاث السابقة، ويتم ضرب الناتج في 15% والناتج عبارة عن حجم رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل، ومن الجدير بالذكر أن

أسلوب المؤشر الأساسي لا يتطلب شروطاً أو معايير معينة يجب أن يحققها المصرف حتى يستطيع استخدامه.

**ب/المؤشر النمطي:** يقسم هذا الأسلوب، أنشطة المصارف إلى ثمانية أنواع من الأنشطة أو خطوط الأعمال التجارية المصرفية والمدفوعات والتسوية وخدمات الوكالة وإدارة الأصول والسمسرة بالتجزئة، مع إعطاء كل خط أعمال نسبة (يطلق عليها بيتا Beta) من إجمالي الدخل، هذه النسبة تمثل المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل، وتتراوح هذه النسبة ما بين 12% و 18%، وقد وضعت اللجنة بعض الشروط الواجب توافرها بالنسبة للمصارف التي ترغب في تطبيق هذا الأسلوب، من أهمها أن يكون لدى المصرف نظم جيد لإدارة مخاطر التشغيل، ووجود بيانات منتظمة خاصة بكل خط أعمال، وأن يخضع هذا النظام للمراجعة الداخلية والرقابة الخارجية وسوف لا يطبق المنهج المعياري إلى أن تنشئ المصارف نظاماً كافياً للمعلومات الإدارية وإجراءات لتتبع خبرات الخسارة الداخلية ورسم خرائط للخسائر.

**ج/أسلوب القياس المتقدم :** أما بالنسبة لأساليب القياس المتقدم (المنهج الداخلي، منهج توزيع الخسارة، بطاقة الأداء المتوازنة)، فهي أكثر الأساليب تقدماً، وتعتمد على قيام المصرف بتصميم وتنفيذ نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل و من الجدير بالذكر أن لجنة بازل قد وضعت بعض الشروط التي يجب توافرها لدى المصرف حتى يسمح له بتطبيق أسلوب القياس المتقدم، يستخدم منهج القياس الداخلي من الناحية الجوهرية لمعلومات مستقاة من المنهج المعياري ويوفر بالنسبة لكل خط أعمال مؤشر تعرض واحتمالية حدوث حدث مسبب للخسارة، فيسمح للمصارف بتقدير التوزيع المحتمل للخسائر التشغيلية على مدار فترة زمنية معينة لكل خط أعمال ونوع مخاطرة، ويجوز للمصارف أن تطبق منهج مدخل البطاقة المتوازنة لتقرير مستوى مبدئي لرأس مال المخاطرة التشغيلية على مستوى المنشأة أو وحدة العمل ويتم ذلك بعد تعديل مبالغ رأس المال هذا بمرور الوقت عن طريق التعرف على أنماط المخاطر الأساسية التي تواجه الأعمال المختلفة.

## ثانيا: عمليات المراجعة الإشرافية:

تتضمن عملية المراجعة الإشرافية مجموعة المبادئ الأساسية بما فيها الشفافية الإشرافية والمساءلة مع عرض الخطوط الإرشادية العريضة التي تعالج اللجنة بموجبها مخاطرة سعر الفائدة في محفظة الأوراق المالية ويمكن إيجاز تلك المبادئ في التالي:

1\_ أن يكون لدى المصارف أساليب ونظم للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال تبعا لشكل المخاطرة، وإستراتيجية المحافظة على مستويات رؤوس الأموال فيها، ويجب أن يكون لدى المصارف كذلك إطار شامل لتحديد المخاطر المادية كافة وقياسها، وتقريرها، وتقييم وتخصيص رأس المال لمواجهة هذه المخاطر بشكل منظم وهادف.

2\_ أن يقوم المراقبون بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للمصارف لمدى كفاية رأس المال، وضمان التزامها بمعدلات رأس المال الرقابية، ومن ثم على المراقبين اتخاذ الإجراءات الرقابية المناسبة إذا لم يكن هناك قبول لنتائج هذه العمليات، شريطة أن يؤخذ بعين الاعتبار طبيعة وحجم ودرجة تطور كل مصرف عند القيام بعملية المراجعة، وإجمالاً يجب على المراقبين القيام بما يأتي:

- التأكد من أن التحليل الخاص بالمصرف يشمل المخاطر المادية كافة، وأن هناك مراحل محددة لفحص جودة إدارة المخاطر والنظم الرقابية، وتوعية مجلس الإدارة ببرنامج تقييم كفاية رأس المال والدرجة التي يتم بها استخدام تقييمات كافة رأس المال بشكل دوري داخل المصرف في عملية اتخاذ القرار.

- التحقق من أن المستويات المستهدفة لرأس المال التي اختارها المصرف شاملة ومناسبة للمناخ الحالي للعمليات وكذلك التحقق من أن المراقبة ومراجعة مستويات رأس المال تتم بشكل جيد من قبل الإدارة العليا، وما إذا كان المستوى والتكوين الفعلي لرأس المال مناسباً لطبيعة ومجال أنشطة المصرف.

- المقارنة بين رأس المال الفعلي الذي يقوم المصرف باحتجازه وبين رأس المال الواجب، على أن يكون فحص عملية تقييم كفاية رأس المال من لدى المراقبين دورياً.

- أن يحدد المراقبون المناهج التي يعتمدونها في حالة عدم قبول نتائج برنامج تقييم كفاية رأس المال الخاص بالمصرف.

3\_ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا من المصارف أن تعمل بمستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال الرقابي، وينبغي أن تكون لهم السلطة على إلزام المصارف على احتجاز رأس المال بنسب أكبر من الحد الأدنى.

4\_ينبغي على المراقبين السعي للتدخل في مرحلة مبكرة لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من المستويات الدنيا المطلوبة لمواجهة تبعات الخسائر لمصرف معين وينبغي أن يطلبوا اتخاذ إجراء سريع لعلاج ذلك إذا لم تتم المحافظة على رأس المال أو إعادته لحالته السابقة.

### ثالثاً: انضباط السوق

- تعد الدعامة الثالثة والخاصة بانضباط السوق أحد المحاور الجديدة في اتفاق بازل2، وذلك بالإضافة إلى الدعامة الثانية المتعلقة بعمليات المراجعة الإشرافية، إذ أن اتفاق بازل1 لم يتضمن هاتين الدعامتين، وتعتبر دعامة انضباط السوق مكتملة للدعامة الأولى والخاصة بالحد الأدنى لرأس المال، ومكملة أيضاً للدعامة الثانية والخاصة بعمليات المراجعة الإشرافية.

- ترى لجنة بازل أن تشجيع انضباط السوق يتم من خلال مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق المصرفية بتقييم المعلومات الرئيسية الخاصة بالمخاطر الكلية التي تواجهها ومستوى رأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر، وبهذا تساعد هذه الدعامة المصارف والمراقبين على إدارة المخاطر ودعم الاستقرار، إلى جانب تلافي إغراق السوق بالمعلومات التي يصعب تحليلها أو استخدامها في التعرف على الحجم الفعلي للمخاطر التي تواجه المصارف.

- تعتقد لجنة بازل2 بأن الإفصاح العام له أهمية خاصة في اتفاق بازل2 إذ أن اعتماد المصارف على منهجياتها وأساليبها الداخلية في التصنيف الائتماني وقياس المخاطر يستلزم الإفصاح عنها، أن انضباط السوق سيعود بالفائدة على المصارف والسلطات الرقابية وخصوصاً في مجال إدارة المخاطر وتحسين الاستقرار المصرفي.

- وأشار الاتفاق إلى أن الإفصاح المطلوب بموجب الاتفاق لا بد أن يكون متسقا مع الإفصاح المحاسبي الدولي والتركيز على أهمية عدم وجود تعارض بينهما، وقد أشار الاتفاق إلى الإفصاح عن معظم المعلومات الخاصة بأعمال المصارف ومنها على سبيل المثال الإفصاح عن نطاق التطبيق، وهيكل رأس المال، وكفاية رأس المال، والمخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل.

### المطلب الثالث: تقييم اتفاقية بازل 2 وأثرها

#### أولا: تقييم اتفاقية بازل 2

لقد تضمنت اتفاقية بازل 2 مجموعة من السلبيات والإيجابيات نذكرها فيما يلي:<sup>1</sup>

#### 1\_الإيجابيات: وتتمثل فيما يلي:

- أ/ الإسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي، وإزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة
- ب/ المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية.
- ج/ لم يعد المساهمون في المشروعات المصرفية مجرد حملة أسهم ينتظرون العائد منها على غرار المشروعات الأخرى، بل إن ذلك المعيار أعطى مساهمي المصارف حق معرفة تفاصيل أعمالها.
- د/ أتاحت للمساهم العادي ورجل الشارع تكوين فكرة عن سلامة المؤسسات المالية من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دوليا بين دولة وأخرى أو بين مصرف وآخر.
- هـ/ اتجاه المصارف إلى الأصول ذات درجة المخاطرة الأقل، مما يرفع نسبيا درجة الأمان، وربما تسعى لبيع الأصول الخطرة لاستبدالها بأصول أقل مخاطرة.

#### 2\_السلبيات:

<sup>1</sup>- محمد عبد الوهاب العزاوي، وعبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية قيمها وحديثها، أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة منها، دار إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص ص 189-190.

أ/ قد يلجأ مصرف ما ليظهر الالتزام بمعيار كفاية رأس المال إلى عدم تكوين مخصصات كافية إذا لم تكن الدولة تتبع سياسات موحدة وملزمة في تصنيف الأصول واحتساب المخصصات وهو ما يؤدي إلى تضخيم الأرباح. بشكل صوري. نتيجة زيادة الاحتياطات مما يسرع باستنزاف المصرف. لذا يتعين متابعة جهات الرقابة لمدى كفاية المخصصات المكونة.

ب/ قد يحاول المصرف التهرب من تطبيق هذا المعيار؛ فيلجأ إلى بدائل الائتمان التي تتدرج خارج الميزانية، وهو ما ينبغي متابعته من جانب سلطات الرقابة.

ج/ إضافة تكلفة زائدة على المشروعات المصرفية تضعفها تنافسيا في مواجهة المشروعات غير المصرفية والتي تؤدي خدمات شبيهة بالمشروعات المصرفية، لأن ذلك يعني أن عليها- المصرفية - زيادة عناصر رأس المال بما يتطلبه من تكلفة عند زيادة الأصول الخطرة ومثال ذلك أنه إذا كانت كل 100 وحدة نقدية من الأصول الخطرة تتطلب زيادة عناصر رأس المال بمقدار 8 وحدات نقدية، وكان سعر الفائدة السائد في السوق 15% فإن التكلفة المترتبة على تطبيق المعيار تصبح 1.2 وحدة \* 8 \* 15% وتضاف إلى تكلفة الحصول على الأموال اللازمة للحصول على الاستخدام في أصول خطرة، وهو ما يجعل الهامش يضيق بين تكلفة الموارد وعائد الاستخدامات حيث ستخصم هذه الفائدة من العائد.

د/ تخوفت الاتفاقية كثيرا من الاستثمارات (الأصول الثابتة) وأعطتها وزنا كبيرا من حيث درجة المخاطرة 100% بسبب نظرتها للمصارف نظرة رأسمالية، حيث تعتبرها مصارف تمويل وليست مصارف تنمية.

في جانب الأوزان أخذت بعين الاعتبار التوجه السياسي للدول، حتى ولو لم تصرح بذلك، فلا يعقل أن تصنف الصين والتي تعتبر رابع دولة من حيث التقدم الاقتصادي العالمي مع تلك الدول ذات المخاطر العالية.

### ثانيا: تأثير تطبيق مقررات بازل 2 على أوضاع البنوك

لا شك أن هناك درجة محتملة لتطبيق مقررات بازل 2 على الاقتصاد الإقليمي regional economies، سيتطلب تقديرها تواجد آلية قياس التأثير تنحصر في إنشاء نظام إقليمي معلوماتي تبادلي

وتأسيس وكالات إقليمية للتصنيف بما تتوافق مع الحد الأدنى للتوافق مع أنظمة التصنيف الداخلية، إدراج المعايير القياسية لتعريف حالات التعثر والخسارة، تنسيق بين الجهات الإشرافية الإقليمية والبنوك لتعبئة وتنظيم الجهد المبذول لمساندة تطبيق مقررات بازل2.

ويجب أن تعنى الدراسات الخاصة بتأثير تلك المقررات إقليمياً بمدى إمكانية تطبيقها بنسبة معينة من خلال أسواق المال الإقليمية للمؤسسات المالية بالمنطقة خلال السنوات التالية للتطبيق، ومن المحتمل أن يمتد التأثير ويشمل تكلفة المال *cost of fund* بالنقد الأجنبي لتمويل مشروعات التنمية بوجه عام.

- كما يعتقد أن تطبيق مقررات بازل2 سيزيد من تكلفة رأس مال البنوك مما يؤدي إلى تقليل الاستثمار في البنوك الإقليمية ويرفع بالتالي سعر الإقراض في السوق، كما يفرض على البنوك أن تضع مصرفياً في تدريب مستمر لسنوات بهدف تحسين جودة الائتمان *credit quality*، كما يضع تطبيق المقررات الصعاب أمام البنوك العربية في استقطاب مصادر التمويل الدولية بسبب التصنيفات الائتمانية للاقتصاديات العربية و البنوك معا مما يفرض عليها ضغوطاً لتدعيم مستويات رأسمالها ومعدلات كفاية رأس المال بسبب المخاطر الجديدة لاسيما مخاطر التشغيل كما يفرض ضغوطاً في اتجاه تطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر المالية على تنوعها والانتقال تدريجياً من أسلوب التقييم الائتماني *credit evaluation* إلى أسلوب التقييم الداخلي الذي يصنف عملاء البنوك.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- عبد الحميد الشواربي ومحمد الشواربي، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منظومة اصلاح مصرفي بين النظرية والتطبيق من خلال رؤية فلسفية ومنهجية وتنويرية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2010، ص 254.

## المبحث الثالث: مقررات بازل 3 وسبل تعزيز الاستقرار المالي

بعد أزمة الرهن العقاري والتي أدت إلى أزمة مالية عالمية، أقرت لجنة بازل بوجود بعض نقاط الضعف في اتفاقية بازل 2 ولذلك أقرت في اجتماعها الذي انعقد في جويلية 2009 مجموعة من المقاييس لتعزيز القواعد التي تحدد رأس المال لتغطية مخاطر سجلات المتاجرة وتحسين الدائم الثلاث للاتفاقية، تم الإعلان عن حزمة التعديلات الجديدة التي أصبحت تعرف ببازل 3 خلال الاجتماع الذي عقد في 12 سبتمبر 2010 م بمدينة بازل السويسرية وضم مسؤولي المصارف المركزية ومسؤولين في الهيئات التنظيمية لـ 27 دولة من بين الاقتصاديات الرائدة في العالم.

### المطلب الأول: ماهية اتفاقية بازل 3

#### أولاً: تعريف اتفاقية بازل 3

- اتفاقية بازل 3 هي عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على المصارف، لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وتعزيز إطار التنظيم المصرفي، وهي تركز أساساً على الاتفاقية الدولية لقياس رأس المال ومعايير رأس المال بازل 2.

وتهدف هذه التدابير إلى:<sup>1</sup>

- تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية، أيا كان مصدرها.

- تحسين إدارة المخاطر وحوكمة المصارف.

- تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف على مستوى العالم.

وتتطوي تلك التدابير الإصلاحية على جانبين ومستويين من الإصلاح المصرفي:

<sup>1</sup>- لويزة أوصغير، دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وأثرها على البنوك التجارية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص 105.



**الجانب الأول:** الإصلاح على مستوى المصرف الواحد الجزئي مما سيساعد على زيادة صمود المؤسسات المصرفية الفردية في فترات الضغط واحتمالات حدوث الأزمة أو الصدمة، وهي تدابير احترازية تحوطية على مستوى المصرف الواحد.

**الجانب الثاني:** الإصلاح على مستوى المصرف الكلي الذي يمكن أن يبني عبر القطاع المصرفي وهي تدابير احترازية تحوطية على مستوى القطاع أو النظام المصرفي ككل. وتكمل هذه التدابير الإصلاحية بعضها البعض بمعنى أن صمود أكبر للمصارف على مستوى المصرف الواحد، يؤدي إلى من مخاطر الصدمات والوقوع في الأزمات المصرفية على مستوى النظام المصرفي ككل.

### ثانيا: مضمون اتفاقية بازل 3

تتضمن اتفاقية بازل 3 ما يلي:<sup>1</sup>

**1\_ متطلبات رأس المال التنظيمي وفق بازل 3:** تم تعديل مكونات رأس المال التنظيمي ليضم الشريحة الأولى للأسهم العادية التي تتكون بصفة رئيسية من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المدورة، الشريحة الأولى الإضافية، الشريحة الثانية، في حين ألغت اتفاقية بازل 3 الشريحة الثالثة التي تضمنتها بازل 2.

**2\_ نسبة كفاية رأس المال:** تم تعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداء من 2013 إلى 2018 كما

يلي:

رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر للشريحة الأولى للأسهم العادية من 2% إلى 4.5% وهذا سيرفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر للشريحة الأولى (الأسهم العادية والإضافية) من 4.5% إلى 6%. إضافة رأس مال لغايات التحوط إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5% وسوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح.

<sup>1</sup> - إبراهيم تومي، تكيف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية، دراسة حالة بنك البركة الإسلامي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، 2017، ص، ص 180، 181.

رأس المال الإضافي المعاكس لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من 0% إلى 2.5% فضلا عن رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية.

**3\_ معيار السيولة:** تم إضافة معايير جديدة لإدارة السيولة في المصارف تشمل:

أ/ **نسبة تغطية السيولة:** وتتمثل نسبة الأصول مرتفعة السيولة إلى صافي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة خلال 30 يوم ويجب أن لا تقل عن 100%.

ب/ **نسبة صافي التمويل المستقر:** وتمثل نسبة الأصول مرتفعة السيولة إلى صافي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة خلال 30 يوما ويجب ألا تقل عن 100%.

ج/ **نسبة الرافعة المالية:** تعد معيار جديد أضافته الاتفاقية وتمثل نسبة الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار على أن لا تقل عن 3%.

### ثالثا: إصلاحات اتفاقية بازل 3

قامت لجنة بازل من خلال معيار كفاية رأس المال للاتفاقية الثالثة بإصلاحات تتمثل في:<sup>1</sup>

**1\_ إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم "رأس المال الأساسي" وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها، ويعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب 2% وفق اتفاقية بازل 2.**

**2\_ تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى 3 أضعاف ليبلغ نسبة 7% وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات أن تفرض قيودا على توزيع الأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.**

**3\_ بموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين الصفر و 2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح**

<sup>1</sup> - بدون اسم الكاتب، إضاءات مالية ومصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، الكويت، ديسمبر 2012، ص 3.

الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الزبائن.

4\_ رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم حساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل بهذه الإجراءات تدريجياً اعتباراً من جانفي 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.

5\_ تشمل هذه المجموعة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيكون على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات الحكومية.

- أبرزت الأزمة المالية أهمية السيولة وتأثيرها المباشر على قدرة البنوك في تقديم الائتمان وبالتالي على النشاط الاقتصادي، ولهذا اقترحت اتفاقية بازل 3 اعتماد نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة هما:<sup>1</sup>

نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR).

أ/ نسبة تغطية السيولة (Liquidity coverage ration): تنص على أن البنوك ينبغي أن تحتفظ بالأصول السائلة الكافية لتلبية جميع المطالب المحتملة للسيولة خلال 30 يوماً وذلك في ظل ظروف ضاغطة وشاذة، وتقاس بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من تدفقاته النقدية، ويجب أن لا تقل عن 100% وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \leq 100\%$$

ب/ نسبة صافي التمويل المستقر (Net stable funding ration): يعمل هذا المقترح على تشجيع احتفاظ البنك بالمزيد من الأصول متوسطة وطويلة الأجل لتمويل أنشطته المصرفية، بحيث يحدد

<sup>1</sup>- عمار عريس، مجذوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة بشار، الجزائر، مارس 2017، ص 107.

الحد الأدنى من التمويل المستقر القائم على خصائص السيولة للأصول وأنشطة البنك على مدى أفق سنة واحدة.

حيث تم تصميم هذا المعيار لتوفير بنية النضج المستدام للموجودات والمطلوبات وتشجيع تقييم أفضل لمخاطر السيولة على جميع بنود الميزانية وإضفاء بعض المرونة على حساب نسب السيولة من طرف البنك وتعزيز الصمود على المدى الطويل بوضع حوافز إضافية، وذلك لأجل تمكين البنك من تمويل عملياته بتوفير مصادر هيكلية أكثر استفزازا لتغطية التزاماته، وهي تقاس بنسبة مصادر التمويل لدى البنك إلى استخدامات هذه المصادر ويجب أن لا تقل عن 100% وتحسب كما يلي:

$$\%100 \leq \frac{\text{قيمة التمويل المستقرة المتوفر}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} = \text{نسبة صافي التمويل المستقر}$$

## المطلب الثاني: محاور اتفاقية بازل 3 ومراحل تنفيذها

## أولاً: محاور اتفاقية بازل 3

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة هي:<sup>1</sup>

**1\_** ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي يقتصر على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضاف إليها أدوات رأس المال غير المشروطة وغير المقيدة بتاريخ الاستحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف وأسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.

**2\_** تشدد مقترحات لجنة بازل في هذا المحور على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

**3\_** تدخل لجنة بازل من خلال هذا المحور نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وذلك في حدود 3%، والتي يتم احتسابها بقسمة رأس المال الأساسي على إجمالي الموجودات (وقد تم إضافة الموجودات خارج الميزانية)، والتي تكون مكتملة لمتطلبات الأموال الخاصة والتي تأتي لتغطية المخاطر التي لم يتم أخذها بعين الاعتبار عند ترجيح المخاطر، وتجدر الإشارة إلى أنه بدأت عملية اعتماد هذه النسبة بشكل تجريبي في العديد من كبريات المصارف الغربية اعتباراً من سنة 2013 واستمرت هذه العملية إلى غاية سنة 2017.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - مجلة إضاعات مالية ومصرفية، مرجع سبق ذكره، ص ص 3،4.

<sup>2</sup> - محمد يحيوي، تأثير إصلاحات بازل 3 على الدور الرقابي للسلطات النقدية، دراسة حالة السلطات النقدية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص 88.

4\_ يهدف المحور الرابع إلى الحد من إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتدع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

5\_ يهتم هذا المحور بمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقتراح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوم، أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.<sup>1</sup>

### ثانيا: مراحل تنفيذ مقررات بازل 3

لكي تستطيع البنوك مواجهة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها إما رفع رؤوس أموالها (عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل)، أو التقليل من حجم قروضها، وفي الحالتين، فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت. لذا فقد منحت اتفاقية بازل الجديدة المصارف حتى عام 2019 فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013، وبحلول عام 2015 يجب على البنوك أن تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة 4,5%، وهو ما يعرف باسم (coretier[bnecapitalraio) ثم ترفعها بنسبة حماية إضافية تبلغ 2,5% بحلول عام 2019، وهو ما يعرف باسم (counter-cyclical) كما أن بعض الدول مارست ضغوطا من أجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل 2,5% ليصل الإجمالي إلى 9,5%، بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة بازل أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول الفردية.<sup>2</sup>

والجدول أدناه يوضح بالتفصيل مراحل تنفيذ مقررات بازل 3:

<sup>1</sup> - زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 31/30، 2013، ص 456.

<sup>2</sup> - "قوانين بازل 3 للإصلاح المصرفي" هل تمنع وقوع أزمة مالية مصرفية، بالاعتماد على الموقع: <http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=11700&article=587106#>، نشرت في 17 سبتمبر 2010، اطلع عليه في (2020/05/07، على الساعة 18:20).

الجدول رقم 03: مراحل تنفيذ مقررات بازل 3

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
%4,5	%4,5	%4,5	%4,5	%4,5	%4,0	%3,5			الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين
%2,50	%1,875	%1,25	%0,625						رأس المال التحوط
%7,0	%6,375	%5,75	%5,125	%4,5	%4,0	%3,5			الحد الأدنى لحقوق المساهمين زائد
%6,0	%6,0	%6,0	%6,0	%6,0	%5,5	%4,5			الحد الأدنى لرأس المال الفئة 1
%8,0	%8,0	%8,0	%8,0	%8,0	%8,0	%8,0			الحد الأدنى من إجمالي رأس المال
%10,5	%9,875	%9,25	%8,625	%8,0	%8,0	%8,0			الحد الأدنى لإجمالي رأس المال رأس مال التحوط

source: Mohammad Alsharif, AnnuarMd Nassir, FakarudinKamarudin, M.A. Zariyawati,

**BASEL 3; MAIN ISSUES FOR GCC BANK**, International Journal of Economics, Commerce and Management, Issue 11, 2016, p 549.

### المطلب الثالث: تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي

تتلخص أهم تأثيرات مقررات بازل 3 على النظام المصرفي في النقاط التالية: <sup>1</sup>

- إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
- عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.
- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية: تعزيز رأس المال والاحتياطات جنب إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض فشل البنك، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.
- إن مقررات لجنة بازل 3 ستجعل السيطرة على البنوك العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للالتزامات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لبنوك عالمية كبنك (ليمان بروذرز) في الأزمة المالية الأخيرة، ضيف إلى ذلك أن الميزة الأساسية في بازل 3 تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول، صار أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة.
- انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية: نظرا أن أرباح الأسهم من المرجح أن تتخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.
- التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل 3 يؤدي إلى التحكم الدولي: لأن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل 3 كما حدث في بازل 1 ويازل 2 سيؤدي إلى تواصل تعطيل استقرار النظام المالي.

<sup>1</sup>- مروان أحمد طاهات، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي، بالاعتماد على الموقع:

اطلع عليه في (2020/05/08)، الساعة 15:20، [http://www-marwanmant.blogspot.com/2014/02/iii\\_8.html?m=1](http://www-marwanmant.blogspot.com/2014/02/iii_8.html?m=1)



- فرض ضغوطا على المؤسسات الضعيفة، حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها.
- الزيادة في احتياطات البنوك ورفع من رأسمالها، وتحسين من نوعيته.
- التغيير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل: فإدخال نسبتي في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيدا عن مصادر التمويل قصيرة الأجل وأكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها.
- إن معايير اللجنة الدولية المصرفية بازل 3 ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلا في هيكل رأسمال البنوك ومجوداتها وبالتالي تحميل إدارتها تكاليف تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور.
- انخفاض القدرة على الإقراض، إن القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطات النظامية التي لدى البنوك فيها تقييدا للبنوك في الإقراض ما يعمق أزمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة على البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف.
- إقرار شفافية أكبر في العالم المالي.
- قد تتسبب معايير بازل 3 في تفاقم الأزمة لدى المؤسسات المالية الكبرى بما يؤدي ببعضها إلى الانهيار، بينما تكافح الحكومات من أجل إنقاذ المؤسسات المالية من الأزمة المالية، وهذا حسب التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي، والذي حذر من أن معايير بازل 3 سوف ترفع من الدافعية لدى الكثير من المؤسسات المالية من أجل التحايل على أطر العمل الطبيعية المعمول بها في الأنظمة المصرفية، وحذر بلهجة واضحة من أن " إلزام البنوك برفع رؤوس أموالها قد يضع النمو في وضع حرج "
- إن تطبيق نظام بازل 3 سيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني وسيضع البنوك في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها.

- معايير بازل 3 ستحد من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية وهذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية، والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية.

- تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ اتفاقية بازل 3 سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار 10,5 إلى 1,15 في المائة تقريبا.

## خلاصة الفصل:

يتضح لنا من خلال دراسة هذا الفصل أن لجنة بازل للرقابة المصرفية سعت منذ نشأتها سنة 1974 إلى وضع نظام متكامل من المعايير النوعية والكمية، تسترشد إليها السلطات الرقابية عبر مختلف الدول في مجال تفعيل الرقابة المصرفية والارتقاء بأساليب إدارة المخاطر.

وقد حاولت لجنة بازل للرقابة المصرفية التأقلم مع واقع البيئة المصرفية والمالية الدولية المتغيرة وما أفرزته من تداعيات وأحداث، و ذلك من خلال إصدارها لاتفاقياتها الثلاث بازل1، بازل2، بازل3، مستنبطة التعديلات من الدروس المستخلصة من الأزمات المالية الدولية، سعيا منها إلى رفع قدرة القطاع المصرفي على الصمود أمام الأزمات عن طريق تعزيز وتقوية إطار رأس المال التنظيمي، بالاستناد إلى ثلاثة دعائم أساسية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال لمقابلة كل من المخاطر الائتمانية، التشغيلية، و مخاطر السوق مع وضع مجموعة من الأسس التي تضمن متابعة السلطات الإشرافية لكفاية رأس المال، بالإضافة إلى ضرورة تشجيع انضباط السوق بما يضمن لكل الأطراف المتعاملة في السوق المعلومات اللازمة لتقييم المخاطر وتحديد مستويات رأس المال، بالإضافة إلى معايير السيولة و الرافعة المالية.

هذا ما جعل العديد من الدول تسعى لتكييف أنظمتها المصرفية مع توصيات اللجنة لم توفره من أمان وسلامة واستقرار لأنظمتها، الأمر الذي يستوجب توفير حزمة كبيرة من المتطلبات والشروط بالإضافة إلى الآثار التي ستخلفها على أنظمتها المصرفية.

**الفصل الثالث:**

**دراسة حالة مؤسسة**

**JPMorgan Chase & Co**

**في ظل أزمة**

**COVID-19**

**تمهيد:**

تعتبر البنوك أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد القومي لكل بلدان العالم، كونها تلعب دورا بارزا في تسهيل المعاملات الاقتصادية والمالية، وحفظ الأموال والذهب وتمويل عمليات الاستثمار بشقيها العام والخاص، فضلا عن أنها مقياس لمدى تحقيق مستوى الرفاهية والخدمات في دول العالم في شكلها المعاصر، هذه البنوك لم تصل إلى ما وصلت إليه الآن دون أن يكون لها تاريخ عريق وأسباب أدت لنشأتها وتطورها.

بحيث أنه لا غنى عن المؤسسات المصرفية للنظام المالي واقتصاد أي دولة، إذ تتيح فرص الاقتراض والادخار وغيرها من المزايا للأفراد والمؤسسات، حيث تواصل البنوك الدولية نمو أصولها مع توسع الاقتصاد العالمي والسعي إلى المنافسة فيما بينها وقد ظلت البنوك التي تقع مقراتها في أمريكا مهيمنة على النظام المالي لسنوات إلا أن البنوك الصينية باتت في صدارة المشهد ومن بين أكبر 15 بنكا من حيث إجمالي الأصول هناك 6 بنوك يقع مقرها في آسيا من بينها 4 بنوك صينية، في حين أن هناك بنكين فقط يقع مقرهما في أمريكا من بينهما مؤسسة JPMorgan Chase & Co الذي يعتبر أول مؤسسة مركزها أمريكي في قائمة أكبر بنوك العالم وتعد أكبر مؤسسة في الولايات المتحدة الأمريكية وتشارك في خدمات الاستثمار وإدارة الأصول والثروات وكذلك الأوراق المالية، وسنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول: لمحة عن مؤسسة JPMorgan Chase & Co؛**

**المبحث الثاني: هيكل إدارة مخاطر مؤسسة JPMorgan Chase & Co واستراتيجيات إدارتها؛**

**المبحث الثالث: التحليل المالي لمؤسسة JPMorgan Chase & Co؛**

## المبحث الأول: لمحة عن مؤسسة JPMorgan Chase & Co

تعتبر JPMorgan Chase & Co هي واحدة من أقدم مؤسسات الخدمات المالية في العالم، ولديها أنشطة في 60 بلد حول العالم، وهي من الشركات الرائدة في مجال الخدمات المالية.

### المطلب الأول: نشأة مؤسسة JPMorgan Chase & Co

تعد JPMorgan Chase من أكبر مؤسسات الخدمات المالية في العالم، إذ تعتبر هذه المؤسسة العريقة التي يقع مقرها في مدينة "نيويورك" إحدى المؤسسات العالمية الرائدة في مجالات الاستثمار المصرفي وإدارة الأصول والثروات والأموال المساهمة الخاصة، وبفضل قيمة أصولها التي تقدر بـ 1.6 ترليون دولار تحتل مؤسسة "JPMorgan Chase" في الوقت الحاضر المرتبة الثالثة في قائمة أكبر المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد مؤسسة "بنك أوف أمريكا" و "سي تي جروب".

تعود جذور Morgan إلى شراكة "دريكسل مورغان وشركاؤه"، والتي أعيدت تسميتها في عام 1985 إلى شركة "JPMorgan & Co"، وقد قامت هذه المؤسسة بمهمة تمويل مؤسسة حديد الولايات المتحدة التي استحوذت على أعمال "أندرو كانجي" وغيره لتصبح أول مؤسسة في العالم تتجاوز قيمة أصولها المليار دولار وفي نفس ذلك العام أي 1985 قدمت مؤسسة "JPMorgan & Co" قرضا بقيمة 62 مليون دولار من الذهب إلى حكومة الولايات المتحدة بهدف تمويل طرح السندات واستعادة الفائض في الخزانة والبالغة قيمته 100 مليون دولار، وكانت المؤسسة قبل ذلك وتحديدا في عام 1892 قد بدأت بتمويل خط السكك الحديدية مما قادها إلى سلسلة من عمليات الاستحواذ التي جعلتها مهيمنة على قطاع النقل عبر السكك الحديدية.

بقي مقر مؤسسة "JPMorgan & Co" المعروف باسم "هاوس أوف مورغان" الذي تم بنائه عام 1914 محتلا رقم 14 في شارع "وول ستريت"، ولعقود طويلة المكان الأهم في قطاع المال الأمريكي إلى أن حدث تفجير هائل أمام مقر المؤسسة في ظهيرة 16 سبتمبر 1920 أودى بحياة 38 شخصا وأسفر عن جرح 400 شخص آخر.

في عام 1930 اضطرت مؤسسة "JPMorgan & Co" وبسبب صدور ما عرف بقانون "غلاس ستيغول" لأن تختار العمل فيما بين كونها مصرفا تجاريا أو مصرفا استثماريا قد اختارت المؤسسة العمل باعتبارها مصرفا تجاريا وذلك بفضل السمعة التي اكتسبتها باعتبارها المؤسسة الأكثر ربحية في الفترة التي أعقبت الكساد العظيم.

وفي سنة 1935 بعد منعه من تجارة الأوراق المالية لأكثر من سنة قام رؤساء مؤسسة "JPMorgan" بتوسيع عملياتها المصرفية الاستثمارية بقيادة "JPMorgan" الشركاء "هنري إس مورغان" (ابن جاك مورغان وحفيد بيرون مورغان) و"هارولد ستانلي"، تأسست "مورغان ستانلي" في 16 سبتمبر 1935 مع 6.6 مليون دولار من الأسهم المفضلة غير التصويتية من شركاء "JPMorgan" من أجل تعزيز مكانتها، وفي عام 1940 تحولت مؤسسة "JPMorgan & Co" إلى شركة مساهمة وفي عام 1959 اندمجت مع مؤسسة "غارانتي تراست كومباني" وبعد ذلك بعشرة أعوام أقدمت الأخيرة على تأسيس شركة مصرفية قابضة تحت اسم "JPMorgan & Co"، وبحلول أواخر التسعينات من القرن الماضي تم الاستحواذ على "JPMorgan & Co" من قبل مؤسسة "تشييس مانهاتن" ليتحول اسم الشركة المندمجة الجديدة إلى "JPMorgan Chase & Co"، وقد سمح قانون "غرام ليتش بيلي" الذي رفع القيود التي انطوى عليها قانون "غلاس ستيجول" لمؤسسة "JPMorgan Chase & Co" لأن تتحول إلى مصرف استثماري إلى جانب كونها مصرفا تجاريا، فبالإضافة إلى الاستثمار المصرفي تقدم المؤسسة الآن الخدمات المصرفية الخاصة وخدمات الحصص الخاصة.

في عام 2006 أقدمت مؤسسة "JPMorgan Chase & Co" على شراء مؤسسة "كولغيت فاندنغ سيرفيسيز" لتتمكن من تأسيس مؤسسة "Chase" لتمويل التعليم.

في 7 افريل 2006 أعلنت مؤسسة "JPMorgan Chase" عن عزمها على مبادلة وحدة الائتمان التابعة لها مقابل شبكة أنشطة التجزئة المصرفية والأعمال الصغيرة التابعة إلى "بنك أو نيويورك أند كو"، وبموجب الصفقة قدرت أعمال الشبكة التابعة إلى البنك الأخير بنحو 3.1 مليار دولار في حين قدرت قيمة وحدة الائتمان التابعة إلى "JPMorgan Chase" بنحو 2.8 مليار دولار، وقد منحت الصفقة مؤسسة "JPMorgan Chase" إمكانية إضافة 338 فرعا إلى فروعها ونحو 700 ألف زبون جديد لها في ولايات "نيويورك" و"نيوجيرسي" و"إنديانا".<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- الموقع الإلكتروني: <http://www.akhbarna.net/%D8%AC%D9%8A-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%BA%D8> (أطلع عليه في 2020/08/06 على الساعة 18:25).

## المطلب الثاني: تعريف مؤسسة JPMorgan Chase & Co وأهم مبادئها

### أولاً: تعريف JPMorgan Chase & Co

1\_ تعتبر مؤسسة أمريكية متعددة الجنسيات للخدمات المالية والاستثمار، تعتبر هذه المؤسسة أضخم مؤسسة في الولايات المتحدة الأمريكية وثاني أكبر مؤسسة في العالم في تصنيف سنة 2012، كما تعد ممون أساسي للخدمات المالية المصرفية بقيمة تبلغ 2.509 ترليون دولار، تعد وحدة صناديق التحوط (صناديق الاستثمار) التابعة JPMorgan Chase & Co واحدة من أكبر صناديق التحوط في الولايات المتحدة، تم تشكيلها سنة 2000، وهي أحد البنوك الأربعة الكبرى في الولايات المتحدة مع بنك "أوف أمريكا" و"سيتي جروب" و"ويلزفارجو" اعتباراً من 2011، ومن خلال عملية مستمرة في السوق لأكثر من 160 عاما تمكنت الشركة من المحافظة على مكانتها وتعزيز سيطرتها في سوق الولايات المتحدة، كما تعمل المؤسسة حالياً على توسيع تجارتها في 6 مجالات رئيسية والتي تشمل: إدارة الأصول، الخدمات المصرفية التجارية، بنك الاستثمار، بنك خاص، خدمات الأوراق المالية، خدمات الخزينة.<sup>1</sup>

2\_ هي مؤسسة أمريكية وشركة خدمات مالية مقرها في نيويورك، وهي أكبر مؤسسة في الولايات المتحدة وسادس أكبر مؤسسة في العالم من حيث إجمالي الأصول، إذ تعتبر أنها المؤسسة الأكثر قيمة في العالم من حيث القيمة السوقية، فهي مزود رئيسي للخدمات المصرفية الاستثمارية والخدمات المالية المختلفة، إذ أنها أحد البنوك الأربعة الكبرى في أمريكا، تعتبر بنكا عالميا وبنكا وصيا تستخدم علامة JPMorgan ، المعروفة تاريخياً باسم Morgan في أقسام الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات الخاصة وخدمات الخزينة والأوراق المالية، تستخدم العلامة التجارية " Chase " لخدمات بطاقات في الولايات المتحدة وكندا، والأنشطة المصرفية للأفراد في الولايات المتحدة والخدمات المصرفية التجارية، تأسست الشركة عام 2000 عندما اندمجت "تشييس منهاتن" مع "JPMorgan & Co"، اعتباراً من عام 2017 تعد المؤسسة واحدة من أكبر مؤسسات إدارة الأصول في العالم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -Sumit Kumar Shah, J.P Morgan & Chase Company, A Report Submitted to Apex Smart, Team Apex College Mid-Baneshwor, Kathmandu, November, 2012, p 3.

<sup>2</sup> -الموقع الإلكتروني: <https://mimirbook.com/ar/5a694cc8fca> (اطلع عليه في 2020/08/06 على الساعة 16:30).



3\_ تعتبر JPMorgan Chase أكبر مؤسسة في الولايات المتحدة مع سندات تصل قيمتها إلى 2.415 ترليون دولار، وثاني أكبر بنك في العالم، بحيث يعمل في أكثر من 100 دولة حول العالم، تعتبر المؤسسة رائدة في المشتقات وتتعامل مع الخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية الاستثمارية والسندات المالية وإدارة السندات، حيث أن مؤسسة "JPMorgan Chase" لديها سجل طويل في عمليات الاندماج والاستحواذ على البنوك الأخرى، تعود جذورها إلى عام 1871 عندما أسس "جون بيروننت" "Morgan" باسمه وفي عام 1985 تم تغيير اسم المؤسسة إلى "JPMorgan & Co"، وهو نتيجة الدمج بين Bank، Chemical Bank، Washington Mutual، Bear Stearns وغيرها.<sup>1</sup>

### ثانياً: مبادئ عمل مؤسسة JPMorgan Chase & Co

تتمثل هذه المبادئ في:<sup>2</sup>

#### 1- تقديم خدمات استثنائية للعملاء

- التركيز على العميل.
- أن تكون المؤسسة ميدانياً مع العميل وأن يكون العميل مدفوعاً ويعمل على المستوى المحلي.
- بناء امتيازات عالمية المستوى والاستثمار على المدى الطويل لخدمة العملاء.

#### 2- التفوق التشغيلي

- تحديد أعلى معايير الأداء.
- المطالبة بالصرامة المالية وانضباط المخاطر: أي المحافظة على الميزانية العامة متينة.
- السعي لتحقيق أفضل لآليات الحوكمة والضوابط الداخلية.
- التصرف والتفكير مثل الملاك والشركاء.
- السعي لبناء وصيانة أفضل الأنظمة والعمليات وأكثرها كفاءة.
- الانضباط في العمل.

#### 3- الالتزام بالنزاهة والعدالة والمسؤولية

- العمل والحفاظ على النزاهة في العمل.
- مواجهة الحقائق.
- الثبات.
- تعزيز بيئة من الاحترام والشمول والإنسانية والتواضع.

<sup>1</sup>- الموقع الإلكتروني: <https://www.sa-fx.com/ar-sa/%D8%A7%D9%84%D8%B3> (اطلع عليه في 2020/08/06 على الساعة 17:00).

<sup>2</sup>-الموقع الإلكتروني: [www.jpmorganchase.com](http://www.jpmorganchase.com) (اطلع عليه في 2020/08/10 على الساعة 17:18).

- المساعدة في تقوية المجتمعات التي تعمل فيها المؤسسة.

#### 4- فريق عظيم وثقافة الفوز

- توظيف وتدريب واستبقاء الموظفين المتنوعين.

- بناء العمل الجماعي والولاء والمعنويات.

- الحفاظ على جدارة منفتحة وريادية للجميع.

- التواصل بصدق ووضوح وثبات.

- السعي إلى تكوين قادة ملهمين وجادين.

### المطلب الثالث: هيكل مؤسسة JPMorgan Chase & Co وأهم منتجاتها وخدماتها

#### أولاً: هيكل المؤسسة

بدأت المؤسسة عملياتها في اليابان عام 1924، في استراليا خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وفي إندونيسيا خلال أوائل عشرينيات القرن العشرين. افتتحت المؤسسة المصرفية الشرقية فرعاً في الصين عام 1921 كما تأسس بنك Chase National هناك عام 1923. اشتملت المؤسسة في المملكة العربية السعودية والهند منذ الثلاثينات، كما افتتح بنك "تشيس مانهاتن" مكتباً في كوريا في عام 1967 ويعود وجود المؤسسة في اليونان إلى عام 1968، تم افتتاح مكتب لمؤسسة "JPMorgan" في تايوان في عام 1970، في روسيا (الاتحاد السوفياتي) في عام 1973، كما وبدأت عمليات الشمال أيضاً آنذاك، أما العمليات في بولندا فكانت سنة 1995.

هيكل JPMorgan Chase الحالي هو نتيجة لمجموعة من عدة شركات مصرفية أمريكية كبيرة خلال العقد الماضي، وتشمل الشركات ما يلي:<sup>1</sup>

- بنك تشيس مانهاتن.

- واشنطن ميوتشوال.

- جي بي مورغان وشركاؤه.

- بير ستيرنز وبنك واحد.

بالعودة إلى الوراء، فإن سابقاتها تشمل الشركات المصرفية الكبرى التي من بينها:

- بنك الكيماويات.

- بنك تكساس التجاري.

- مصنعين هانوفر.

- الضفة الغربية الكبرى.

<sup>1</sup> - Sumit Kumar Shah ، مرجع سابق، ص 56.

- بنك شيكاغو الأول.
  - المالية والإدارية.
  - بنك ديترويت الوطني
- تمتلك مؤسسة JPMorgan Chase & Co خمس بنوك تابعة في الولايات المتحدة:
- بنك JPMorgan Chase.
  - الجمعية الوطنية.
  - بنك Chase الولايات المتحدة الأمريكية.
  - بنك JPMorgan وشركة تراست.
  - ديربورن.
  - شركة أمانة الحفظ.
- يتم تنظيم أنشطة JPMorgan Chase من أجل إعداد التقارير الإدارية، إلى ست قطاعات أعمال وهي:
- الخدمات المصرفية الاستثمارية.
  - إدارة الأصول.
  - خدمات البطاقة والإقراض الاستهلاكي.
  - الإقراض المنزلي.
  - خدمات الخزينة والأوراق المالية.
  - الخدمات المصرفية الشخصية والتجارية.
  - الشركات- بما في ذلك الأسهم الخاصة (شركاء حقوق الملكية والخزينة ووظائف الشركة).
- يتم تقسيم القسم أعلاه في JPMorgan من قبل فرق من السلطات المختلفة والمسؤوليات إلى جانب غيرها يتم تقسيم قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية من قبل فرق إلى: الصناعة، وعمليات الدمج والاستحواذ وأسواق رأس المال، تشمل فرق الصناعة المستهلك والبيع بالتجزئة، الرعاية الصحية والصناعات المتنوعة والنقل والموارد الطبيعية والمالية والمعادن والتعدين والعقارات والتكنولوجيا والإعلام والاتصال.
- والجدول أدناه يوضح الهيكل التنظيمي ل JPMorgan:

**الجدول رقم 04: هيكل مؤسسة JPMorgan Chase & Co**

هيكل مؤسسة JPMorgan Chase & Co		
وحدات العمل	قطاع التشغيل	المؤسسة
بنك الاستثمار	بنك الشركات والاستثمار	J.P.Morgan
خدمات الأمن العالمية		
خدمات الخزينة		
إدارة الأصول	إدارة الأصول	
الخدمات المصرفية الخاصة	الشركات والملكية الخاصة	
شركاء الإنصاف الواحد		
الخدمات المصرفية في الفروع وأجهزة الصراف الآلي والهاتف والانترنت	عميل البنك	Chase
بطاقات الائتمان		
أعمال صغيرة		
التمويل العقاري والقروض العقارية		
تمويل السيارات		
تمويل التعليم		
التقاعد والاستثمار		
فحص البيع بالتجزئة		
خدمات تجارية		
السوق الأوسط	البنوك التجارية	
الخدمات المصرفية لعملاء الشركات		
العقارات التجارية		
الائتمان التجاري		
تمويل المعدات		
الإقراض التجاري		
مطوري المجتمع		

يوضح هذا الجدول تفاصيل التسلسل الهرمي لهيكل شركة JPMorgan Chase's من اليمين إلى اليسار

**Source:** John Fairty, A Financail and organizational break down of jpmorgan chase's segnients, March, 2013, P 5.

## ثانياً: المنتجات والخدمات

تعد "JPMorgan Chase & Co" مؤسسة خدمات مالية عالمية رائدة من خلال العمليات (الخدمات) التي تقدمها في أكثر من 60 دولة. المؤسسة رائدة في الخدمات المصرفية الاستثمارية والخدمات المالية للعملاء، والأعمال التجارية الصغيرة والخدمات المصرفية التجارية والمعاملات المالية، التجهيز وإدارة الأصول والأسهم الخاصة.

تخدم JPMorgan Chase & Co ملايين المستهلكين في الولايات المتحدة والعديد من أبرز المستهلكين في العالم؛ كما يوجد العديد من عملاء الشركات والمؤسسات والحكومات تحت إشراف JPMorgan Chase & Co.

كونها الرائدة في العالم وكذلك واحدة من أكبر المؤسسات المالية، فقد كانت تخدم عملائها بعدد من الخدمات والمنتجات.

يكاد يكون من المستحيل ذكر جميع المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة حالياً إلى الأفراد والشركات الخاصة والحكومة من أجل تسهيل الأمر علينا لفهم طبيعة وتعقيد تلك المنتجات والخدمات تم تصنيف المنتجات في مصطلحات واسعة، وفيما يلي أهم المنتجات والخدمات المميزة التي تقدمها JPMorgan حالياً:<sup>1</sup>

## 1- الخدمات المصرفية الاستثمارية:

ضمن الخدمات المصرفية الاستثمارية تعمل المؤسسة مع مجموعة واسعة من العملاء المصدرين، بما في ذلك الشركات والمؤسسات والحكومات، وتوفر مشورة استراتيجية شاملة، رأس المال والخبرة في إدارة المخاطر المصرفية الاستثمارية، منطقة عمليات JPMorgan تتعامل كذلك مع:

## أ/عمليات الاندماج والاستحواذ (A&amp;M):

حصلت مؤسسة جي بي مورغان على أفضل مؤسسة استشارية لعمليات الاندماج والشراء، المؤسسة في العمق تمتد الخبرة إلى مجموعة واسعة من معاملات الاندماج والاستحواذ الاستراتيجية، بما في ذلك الأصول الشراء والتصرفات وإعادة الهيكلة وإعادة التنظيم.

## ب/ تغطية الصناعة:

ضمن الخدمات المصرفية الاستثمارية، تعمل المؤسسة مع مجموعة واسعة من العملاء بما في ذلك الشركات والمؤسسات والحكومة وتوفر استراتيجية شاملة، حلول المشورة وزيادة رأس المال وإدارة المخاطر تغطية الصناعة تشمل الخدمة تقريبا كل نوع من منظمات الأعمال حول العالم ويوفر لهم قرارات استثمارية فعالة.

<sup>1</sup> - Sumit Kumar Shah، مرجع سابق، ص 7-9.

ج/ الاستشارات المالية للشركات:

يوفر فريق JPMorgan للاستشارات المالية للشركات قيادة فكرية حول قضايا تمويل الشركات ويطور منتجات منظمة لعملاء الخدمات المصرفية الاستثمارية. يشمل مجال الخبرة:

- تمويل الشركات.
- استشارات التصنيف.
- استراتيجيات البنوك.
- استراتيجيات شركات التأمين.

2- إدارة وخدمات الأسهم

ان JPMorgan هي مؤسسة عالمية رائدة في تقديم مجموعة واسعة من حلول الأسهم المبتكرة للمستثمرين والعملاء المصدرين، حاليا تعمل المؤسسة في الأسهم النقدية ومشتقات الأسهم. تمتلك المؤسسة إمكانات كبيرة في الاكتتابات العامة وصناديق الأمانة من خلال قسم إدارة الأسهم.

3- صرف العملات الأجنبية

كمزود سيولة من الدرجة الأولى، تقدم JPMorgan حولا شاملة تمكن العملاء من الكشف عن إمكاناتهم في سوق العملات الأجنبية اليوم، تقدم الشركة تنافسية التسعير عبر 300 زوج من العملات في المنتجات النقدية والمشتقات، تعزز هذه الخدمة التنفيذ الفعال للمبيعات والتداول لعملائها في السوق التنافسية الحالية.

4- السلع

تحت منتج السلع، يوفر Morgan منصة السلع العالمية كاملة مع صنع السوق، وإدارة مخاطر السوق والائتمان والحلول المادية والمالية عبر مجموعة كاملة من السلع، من المعادن والطاقة إلى السلع البيئية والزراعية، يقوم JPMorgan بتطوير وتقديم حلول كاملة لعملائه من السلع.

5- إدارة المخاطر

مع خبرة واسعة لأكثر من 100 عام في إنشاء حلول إدارة المخاطر، JPMorgan قادرة على تلبية احتياجات العملاء المصرفي والمستثمرين على حد سواء، وقد أثبتت خبرة JPMorgan في إدارة المخاطر قدراتها المبتكرة في:

- المشتقات.
- إدارة مخاطر الاستثمارية.
- الامتياز والتفضيل للوساطة.
- إدارة السيولة الائتمانية وغيرها.

6- خدمات برايم (الامتياز أو التفضيل)

مثل أي بنك استثماري، تشمل الخدمات الرئيسية لـ JPMorgan ما يلي:

- خدمة تاجر وسيط

جي بي مورغان كشركة رائدة في مجال توفير الخدمات الواضحة والصناعة والعمليات والتكنولوجيا ولديها قدرات التنفيذ للوساطة في جميع أنحاء العالم.

- العقود الآجلة والخيارات

تعد JPMorgan هي واحدة من الشركات الرائدة في السوق الأكثر ديناميكية في مجال وساطة العقود الآجلة والخيارات، في الوقت الحاضر يتم مسح أكثر من 70 بورصة مع الوصول إلى التداول الإلكتروني لأكثر من 3 درجات من البورصات، يتعامل المنتج المستقبلي والخيار في البحث وتنفيذ المبيعات والخدمات الواضحة والعملات الأجنبية وفئات أصول السلع... الخ

7- المنتجات والخدمات الأخرى

تشمل المنتجات الرئيسية الأخرى التي تقدمها المؤسسة ما يلي:

- الفرص الناشئة في الأسواق والتجارة

ان JPMorgan تخدم عملاء الأسواق الناشئة عبر الأصل، والمشتقات، التداول والصراف الأجنبي والبحث في حين أن التواجد المحلي في كل سوق يضمن وصول العميل.

- منتجات الاستثمار المهيكلة

الاستثمارات المهيكلة هي فئات منظمة من الأصول المحسنة لتوفير تنوع متزايد لمحافظ العملاء، عوائد محسنة.

- بنك الشركات العالمي

يدير بنك الشركات العالمي العلاقات العامة للمؤسسة مع الشركات الكبيرة والمؤسسات المالية والقطاعات العامة، هذه الخدمة من صفقات JPMorgan مع الأهداف والتحديات في التمويل، وإدارة المخاطر، وإدارة رأس المال العامل، وإدارة النقد والاستثمارات.

جميع المنتجات والخدمات الثانوية مثل البطاقات التجارية والصراف الأجنبي، يتم توفير الخدمات المصرفية الخاصة والخدمات التجارية وما إلى ذلك تحت هذا القسم بالذات.

## المبحث الثاني: هيكل إدارة مخاطر مؤسسة JPMorgan chase & co واستراتيجيات إدارتها

المخاطر جزء متأصل في أنشطة أعمال JPMorgan chase & co، فعندما تقدم المؤسسة قرضا أو مشورة للعملاء بشأن قراراتهم الاستثمارية، أو تصنع أسواقا في الأوراق المالية، أو تقدم منتجات أو خدمات أخرى، فإن المؤسسة تتحمل درجة معينة من المخاطر، يتمثل الهدف العام للمؤسسة في إدارة أعمالها والمخاطر المرتبطة بها بطريقة تحقق التوازن بين مصالح عملائها ومستثمريها وسلامة المؤسسة وذلك من خلال إنشاء هياكل ووضع استراتيجيات وخطوات نتناولها في هذا المبحث.

### المطلب الأول: هيكل إدارة مخاطر المؤسسة

تعتقد المؤسسة أن الإدارة الفعالة للمخاطر تتطلب قبول المسؤولية، بما في ذلك تحديد وضبط مشكلات المخاطر، من قبل جميع الأفراد داخل المؤسسة، حيث تسعى جاهدة للتحسين المستمر من خلال الجهود المبذولة لتعزيز الضوابط، والتدريب المستمر للموظفين وتطويرهم، والاحتفاظ بالموهب، وغيرها من الإجراءات حيث تم وضع إطار العمل وقابلية المخاطرة للمؤسسة والموافقة عليها من قبل الرئيس التنفيذي للمؤسسة (Chief executive officer)، والمدير المالي (Chief financial officer) ورئيس إدارة المخاطر (Chief Risk officer)، ويتم تحديد الرغبة في تحمل المخاطر على مستوى

(Line Of Business) والمدير المالي و CRO ويتم اعتمادها من قبل الرئيس التنفيذي للمؤسسة والمدير المالي و CRO، تستخدم المعلومات الكمية والعوامل النوعية لمراقبة وقياس قدرة المؤسسة على تحمل المخاطر المعلنة، تم وضع المعايير الكمية لتقييم المخاطر الاستراتيجية المختارة ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق وتم وضع العوامل النوعية لتقييم مخاطر تشغيلية مختارة وتأثيرها على سمعة المؤسسة، ويتم الإبلاغ عن نتائج تقبل المخاطر بشكل ربع سنوي إلى لجنة سياسة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة (Directors' Risk Policy Committee).

لدى المؤسسة وظيفة إدارة مخاطر مستقلة ("Independent Risk Management")، والتي تتكون من مؤسسات إدارة المخاطر والامتثال، ويعين الرئيس التنفيذي، رهنا بموافقة DRPC، مسؤول علاقات العملاء للمؤسسة لقيادة مؤسسة (Independent Risk Management) وإدارة هيكل حوكمة المخاطر للمؤسسة يخضع إطار العمل لموافقة DRPC في شكل سياسات إدارة المخاطر الأساسية، يشرف مسؤول علاقات العملاء في المؤسسة ويفوض السلطات إلى CROS LOB، والمسؤولين التنفيذيين للمخاطر على مستوى



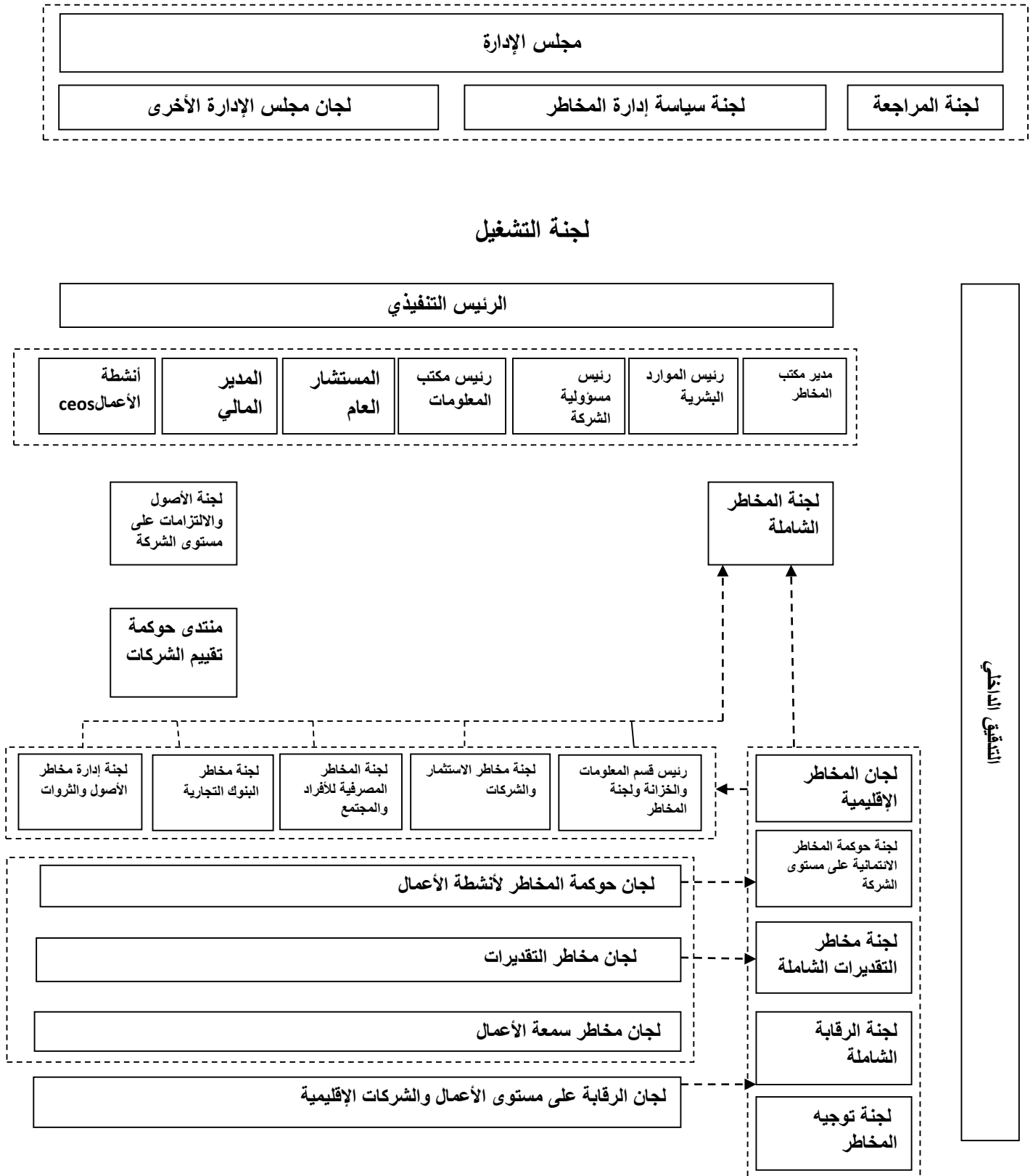
المؤسسة (Firmwide Risk Executives)، ورئيس الامتثال للمؤسسة ( Officer Compliance ) (Cheif ) ، يشرف CCO ويفوض السلطات إلى CCOS LOB، وهو مسؤول عن إنشاء وتنفيذ برنامج الامتثال العالمي بشكل فعال.

تعتمد المؤسسة على كل من LOBs الخاصة بها والمجالات الوظيفية الأخرى مما يؤدي إلى مخاطر للعمل ضمن المعايير المحددة بواسطة وظيفة IRM، وضمن معايير المخاطر والرقابة التي تحددها الإدارة، تعتبر كل من LOB و Treasury، بما في ذلك عملياتها المتوافقة، وإدارة التكنولوجيا والتحكم "خط الدفاع الأول" وتمتلك تحديد المخاطر، فضلا عن تصميم وتنفيذ الضوابط، بما في ذلك الضوابط المحددة IRM لإدارة تلك المخاطر، يعتبر خط الدفاع الأول مسؤولا عن الالتزام بالقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها وعن تنفيذ هيكل إدارة المخاطر (الذي قد يشمل السياسة والمعايير والقيود والعتبات والضوابط) التي وضعتها IRM، ووظيفة IRM مستقلة عن الأعمال التجارية وهي "خط الدفاع الثاني"، تحدد وظيفة IRM وتشرف على هيكل إدارة المخاطر لحوكمة المخاطر على مستوى المؤسسة، وتقوم بشكل مستقل بتقييم وتحدي الخط الأول من ممارسات إدارة المخاطر الدفاعية، مسؤول عن التزامه بالقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها وعن تنفيذ السياسات والمعايير التي وضعتها IRM فيما يتعلق بعملياتها الخاصة، تعمل وظيفة التدقيق الداخلي بشكل مستقل عن الأجزاء الأخرى من المؤسسة وتجري اختبارات وتقييم عمليات والضوابط عبر المؤسسة بأكملها باعتبارها "خط الدفاع الثالث" للمؤسسة يرأس وظيفة التدقيق الداخلي المدقق العام، بالإضافة إلى ذلك هناك وظائف أخرى تساهم في بيئة الرقابة على مستوى المؤسسة بما في ذلك الشؤون المالية وإدارة الموارد البشرية والشؤون القانونية والتحكم.

يتم دعم الوضع المستقل لوظيفة IRM من خلال هيكل حوكمة يوفر ضبط لمشكلات المخاطر إلى الإدارة العليا، ولجنة المخاطر على مستوى المؤسسة، ومجلس الإدارة، حسب الاقتضاء، حيث يوضح الرسم البياني أدناه مجلس الإدارة واللجان الرئيسية على مستوى الإدارة العليا في هيكل حوكمة المخاطر للمؤسسة بالإضافة إلى ذلك، هناك لجان ومجالس ومسارات ضبط أخرى تدعم الإشراف على المخاطر والتي لا تظهر في الرسم البياني أدناه: <sup>1</sup>

<sup>1</sup> - التقرير السنوي لمؤسسة JPMorgan chase & co 2019، ص، ص 80،81.

الشكل رقم (03): هيكل إدارة مخاطر المؤسسة



المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة JPMorgan Chase & CO 2019، ص 81.

اللجنة التشغيلية للمؤسسة ، والتي تتكون من الرئيس التنفيذي للمؤسسة ، ومنظم علاقات العملاء، والمدير المالي وكبار المسؤولين التنفيذيين الآخرين، مسؤولة أمام مجلس إدارة المؤسسة وقد تحيل الأمور إليه حيث تتحمل لجنة التشغيل مسؤولية إيصال المعلومات اللازمة إلى مجلس الإدارة لتسهيل ممارسة المجلس لواجباته ويقوم مجلس الإدارة بالإشراف على المخاطر، DRPC هي اللجنة الرئيسية التي تشرف على مسائل المخاطر تشرف لجنة التدقيق على البيئة الرقابية، وتشرف لجنة التعويضات والتطوير الإداري على التعويضات والمسائل الأخرى المتعلقة بالإدارة، تشرف كل لجنة من لجان مجلس الإدارة على مخاطر السمعة وإجراء قضايا تتعلق بالمخاطر ضمن نطاق مسؤوليتها.

تساعد لجنة سياسة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مجلس الإدارة في إشرافه على إطار إدارة المخاطر العالمي للمؤسسة والموافقة على سياسات إدارة المخاطر الأساسية لها، تشمل مسؤوليات اللجنة الإشراف على ممارسة الإدارة لمسؤولياتها لتقييم وإدارة مخاطر المؤسسة، وتخطيط وتحليل رأس المال والسيولة، يتم ضبط الخروقات في قابلية تحمل المخاطر، وقضايا رأس المال والسيولة التي قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على المؤسسة والمسائل الهامة الأخرى المتعلقة بالمخاطر إلى مركز معالجة مخاطر الكوارث.

تساعد لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة هذا المجلس في إشرافه على مسؤوليات الإدارة للتأكد من وجود نظام فعال للضوابط مصمم بشكل معقول لحماية أصول ودخل المؤسسة، وضمان سلامة البيانات المالية للمؤسسة، والالتزام بالمعايير والسياسات والخطط والإجراءات الأخلاقية للمؤسسة والقوانين واللوائح بالإضافة إلى ذلك تساعد لجنة التدقيق مجلس الإدارة في إشرافه على مؤهلات مؤسسة المحاسبة العامة المستقلة والمسجلة التابعة للمؤسسة واستقلاليتها وأدائها وعلى أداء وظيفة التدقيق الداخلي للمؤسسة وتساعد لجنة التعويضات والتطوير الإداري ("The Compensation & Management Development Committee") التابعة لمجلس الإدارة مجلس الإدارة في إشرافه على برامج تعويضات المؤسسة ومراجعتها والموافقة على فلسفة التعويض الشاملة للمؤسسة، وبرامج المكافآت والمراجعات ومجمعات التعويضات التنشيطية وممارسات التعويض المتوافقة مع أهداف العمل الرئيسية والسلامة، تقوم CMDC بمراجعة أداء أعضاء لجنة التشغيل مقابل أهدافهم وتوافق على مكافأتهم، كما تقوم لجنة إدارة التعويضات بشكل دوري بمراجعة برامج التنوع الخاصة بالمؤسسة وتطوير الإدارة وتخطيط التعاقب وتوفير الإشراف على ثقافة المؤسسة بما في ذلك مراجعة تحديات الإدارة فيما يتعلق بقضايا السلوك الهامة وأي إجراءات متعلقة بالموظفين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر إجراءات التعويض، تساعد لجنة المسؤولية العامة التابعة لمجلس الإدارة مجلس الإدارة في الإشراف على مواقف المؤسسة وممارساتها بشأن مسائل المسؤولية العامة مثل الاستثمار المجتمعي والإقراض العادل والاستدامة وممارسات المستهلك وقضايا السياسة العامة

الأخرى التي تعكس قيم المؤسسة وشخصيتها وتؤثر على سمعة المؤسسة بين جميع أصحاب المصلحة، كما تقدم اللجنة إرشادات حول هذه الأمور للإدارة والمجلس حسب الاقتضاء.

من بين اللجان على مستوى الإدارة العليا للمؤسسة والمسؤولة بشكل أساسي عن الوظائف الرئيسية المتعلقة بالمخاطر: لجنة المخاطر على مستوى المؤسسة.

(The Firmwide Risk Committee) هي أعلى لجنة للمخاطر على مستوى الإدارة للمؤسسة توفر الإشراف على المخاطر الكامنة في أعمال المؤسسة، يشترك في رئاسة مجلس إدارة المؤسسة من قبل الرئيس التنفيذي للمؤسسة و CRO، يعمل مجلس إدارة المخاطر (FRC) كنقطة ضبط لموضوعات وقضايا المخاطر والقضايا التي أثارها أعضائه، ولجان خط العمل للمخاطر، ولجنة إدارة المخاطر الائتمانية على مستوى المؤسسة، ولجنة مخاطر التقديرات على مستوى المؤسسة، ولجنة إدارة المخاطر ولجان المخاطر الإقليمية، حسب الاقتضاء ترفع FRC القضايا الهامة إلى DRPC، توفر لجنة الرقابة على مستوى المؤسسة ("FCC") مجلس للإدارة العليا لمراجعة ومناقشة المخاطر التشغيلية على مستوى المؤسسة، بما في ذلك القضايا الحالية والناشئة ومقاييس المخاطر التشغيلية ومراجعة تنفيذ إدارة المخاطر التشغيلية في سياق إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية يوفر (Operational Risk Management Framework) إطار عمل للحوكمة، وتحديد المخاطر وتقييمها، والقياس والمراقبة والإبلاغ عن المخاطر التشغيلية، ويشترك في رئاسة لجنة الاتصالات الفدرالية مدير التحكم والمدير التنفيذي للمخاطر على مستوى المؤسسة لإدارة المخاطر التشغيلية، تعتمد لجنة الاتصالات الفيدرالية (The Firmwide Control Committee) على الضبط الفوري للمخاطر التشغيلية وقضايا التحكم من الشركات والوظائف باعتبارها المالكين الأساسيين للمخاطر التشغيلية، قد يتم ضبط مشكلات التحكم والمخاطر التشغيلية من قبل لجان مراقبة الأعمال أو الوظائف إلى لجنة الاتصالات الفيدرالية (FRC) حسب الاقتضاء، لجنة حوكمة المخاطر الائتمانية على مستوى المؤسسة ("FFRGC") هي مجلس لأمور المخاطر المتعلقة بالأنشطة الائتمانية للمؤسسة، تشرف FFRGC على إطار الحوكمة للمخاطر الائتمانية المتأصلة في كل من LOBS للمؤسسة يدعم إطار الحوكمة التحديد المتسق وضبط المخاطر الائتمانية أو مخاطر تضارب المصالح ذات الصلة توافق FFRGC على استثناءات المخاطر أو سياسة الامتثال وتراجع التقارير الدورية من LOBS ووظائف التحكم بما في ذلك المقاييس الائتمانية واتجاهات الرقابة، ويشترك في رئاسة FFRGC الرئيس التنفيذي لإدارة الثروات و CRO لإدارة الأصول والثروات، ترفع FFRGC القضايا الائتمانية الهامة إلى FRC و DRPC ولجنة التدقيق حسب الاقتضاء تقوم لجنة مخاطر التقديرات الشاملة ("FERC") بمراجعة والإشراف على أنشطة الحوكمة والتنفيذ المتعلقة بالتقديرات الكمية والنوعية، مثل تلك المستخدمة في إدارة المخاطر والتنبؤ بالموازنة وتخطيط

رأس المال وتحليله، يرأس مجلس إدارة المخاطر المالية (FERC) المدير التنفيذي للمخاطر على مستوى المؤسسة لإدارة نموذج المخاطر والمراجعة، تعمل FERC كقناة ضبط للمواضيع والقضايا ذات الصلة التي أثارها أعضائها ولجان مخاطر تقدير الأعمال، ترفع FERC القضايا الهامة إلى FRC، حسب الاقتضاء، توفر لجنة توجيه مخاطر السلوك ("CRSC") الإشراف على مبادرات سلوك المؤسسة لتطوير رؤية أكثر شمولية لمخاطر السلوك وربط البرامج الرئيسية عبر المؤسسة لتحديد الفرص ومجالات التركيز الناشئة، ويشترك في رئاسة CRSC المدير التنفيذي للامتثال لمخاطر السلوك والمسؤول الإداري الأول للموارد البشرية، قد يقوم CRSC برفع قضايا مخاطر السلوك النظامي إلى FRC وحسب الاقتضاء إلى DRPC، تقوم لجان خط الأعمال ولجان المخاطر الإقليمية التي تراجع الطرق التي يمكن أن يتعرض فيها خط الأعمال أو الأعمال العاملة في منطقة معينة لنتائج سلبية مع التركيز على التحديد قبول/أو ضبط /أو طلب معالجة المسائل المعروضة على هذه اللجان، قد تقوم هذه اللجان برفع الأمور إلى لجنة توجيه المخاطر ولجان المخاطر الإقليمية، حسب الاقتضاء، يشترك في رئاسة لجان مخاطر LOB الرئيس التنفيذي LOB و CRO LOB، يجوز لكل لجنة مخاطر LOB إنشاء لجان فرعية مع متطلبات الضبط، يتم إنشاء اللجان الإقليمية بالمثل، حسب الاقتضاء للمنطقة، تشرف لجان مراقبة الأعمال والشركات على البيئة الرقابية لأعمالها أو وظائفها كجزء من هذا التفويض، فهم مسؤولون عن مراجعة البيانات التي تشير إلى جودة واستقرار العمليات في المؤسسة، ومعالجة قضايا المخاطر التشغيلية الرئيسية، والتركيز على العمليات ذات الشواغل الرقابية والإشراف على معالجة الرقابة، تقوم هذه اللجان برفع المشكلات إلى لجنة الاتصالات الفيدرالية FCC حسب الاقتضاء، تتولى لجنة الأصول والخصوم على مستوى المؤسسة "Asset Liability Committee" التي يرأسها أمين الخزانة ورئيس الاستثمار بالمؤسسة، مسؤولية الإشراف على أنشطة إدارة الأصول والخصوم Asset and liability management وإدارة مخاطر السيولة والميزانية العمومية ومعدل الفائدة، المخاطر ومخاطر رأس المال يتم دعم لجنة الأصول والخصوم من قبل لجنة أمين الخزانة ولجنة حوكمة رأس المال، إن لجنة أمين الخزانة مسؤولة عن مراقبة الميزانية العمومية الإجمالية للمؤسسة ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة، تتولى لجنة حوكمة رأس المال مسؤولية الإشراف على إدارة رأس المال الاستراتيجية الشاملة للمؤسسة وإطار الحوكمة، بما في ذلك تخطيط رأس المال واستراتيجية رأس المال وتنفيذ متطلبات رأس المال التنظيمية يتألف منتدى حوكمة التقييم الشامل VGF من كبار المديرين التنفيذيين للشؤون المالية والمخاطر وهو مسؤول عن الإشراف على إدارة مخاطر القيمة العادلة الناشئة عن أنشطة التقييم التي يتم إجراؤها عبر المؤسسة، يرأس VGF رئيس مجموعة مراقبة التقييم "VCG" تحت إشراف مراقب المؤسسة، ويتضمن مننديات فرعية تغطي بنك الشركات والاستثمار، والخدمات المصرفية للأفراد

والمجتمع، والخدمات المصرفية التجارية، وإدارة الأصول والثروات والشركات بما في ذلك الخزنة ورئيس قسم المعلومات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس إدارة بنك JPMorgan chase & Co،N.A هو المسؤول عن الإشراف على إدارة البنك، ينجز مجلس إدارة بنك JPMorgan Chase, N.A، هذه الوظيفة بالعمل بشكل مباشر ومن خلال اللجان الدائمة الرئيسية لمجلس إدارة المؤسسة، الإشراف على المخاطر والرقابة نيابة عن بنك JPMorgan Chase,NA هو في المقام الأول مسؤولية DRPC ولجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة المؤسسة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: استراتيجيات إدارة المخاطر

تتعرض JPMorganChase إلى عدة أنواع من المخاطر في مختلف أعمالها وأنشطتها، حيث تدير المؤسسة مخاطرها من خلال وظائف حوكمة المخاطر والرقابة، ويتم تصنيف مخاطر المؤسسة بشكل عام إلى أربعة أنواع من المخاطر هي: المخاطر الاستراتيجية، مخاطر الائتمان والاستثمار، مخاطر السوق المخاطر التشغيلية، يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>2</sup>

**أولاً: إدارة المخاطر الاستراتيجية:** المخاطر الاستراتيجية هي المخاطر المرتبطة بتوجه المؤسسة الحالي وخطط وأهداف الأعمال المستقبلية، وتشمل المخاطر الأرباح الحالية أو المتوقعة، أو رأس المال، أو السيولة أو قيمة المشروع، أو سمعة المؤسسة الناشئة من قرارات الأعمال السلبية، أو سوء تنفيذ قرارات العمل، أو عدم الاستجابة للتغيرات في الصناعة أو البيئة الخارجية.

حيث تتولى لجنة التشغيل والقيادة العليا لكل من LOB والشركات مسؤولية إدارة المخاطر الاستراتيجية الأكثر أهمية للمؤسسة، إذ تعتبر عملية التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة والتي تشمل تطوير وتنفيذ الأولويات والمبادرات الاستراتيجية من قبل لجنة التشغيل وفرق إدارة خطوط الأعمال والشركات، عملية مهمة لإدارة المخاطر الاستراتيجية للمؤسسة، يتم تحديث الأولويات والمبادرات الاستراتيجية سنويا وتشمل تقييم الأداء مقابل مبادرات العام السابق، وتقييم بيئة التشغيل، وتحسين الاستراتيجيات القائمة وتطوير استراتيجيات جديدة إذ تعتبر استراتيجية الميزانية العمومية للمؤسسة، والتي تركز على العوائد المعدلة حسب المخاطر ورأس المال القوي والسيولة القوية هي المفتاح لإدارة المخاطر الاستراتيجية.

<sup>1</sup> - التقرير السنوي لمؤسسة JPMorgan chase & co 2019 ، ص، ص 81-83.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص ص 84-134.

**1\_ إدارة مخاطر رأس المال:** إن مخاطر رأس المال هي مخاطر عدم كفاية مستوى وتكوين رأس مال المؤسسة لدعم أنشطة أعمال المؤسسة والمخاطر المرتبطة بها خلال البيئات الاقتصادية العادية وفي ظل الظروف الصعبة.

يعد وضع رأس المال القوي أمراً ضرورياً لاستراتيجية أعمال المؤسسة وموقعها التنافسي، يعتبر الحفاظ على ميزانية عمومية قوية للإدارة من خلال التقلبات الاقتصادية ضرورة استراتيجية لمجلس إدارة المؤسسة والرئيس التنفيذي ولجنة التشغيل، حيث تركز فلسفة الميزانية العمومية للمؤسسة على العوائد المعدلة حسب المخاطر ورأس المال القوي والسيولة القوية إذ تركز استراتيجية إدارة مخاطر رأس المال للمؤسسة على الحفاظ على استقرار طويل الأجل لتمكينها من بناء الأعمال التجارية الرائدة في السوق والاستثمار فيها، حتى في بيئة شديدة الضغط، تدرس الإدارة العليا الآثار المترتبة على رأس مال المؤسسة قبل اتخاذ أي قرارات مهمة قد تؤثر على أنشطة الأعمال المستقبلية، بالإضافة إلى النظر في توقعات أرباح المؤسسة في حين تقوم الإدارة العليا بتقييم جميع مصادر واستخدامات رأس المال بهدف ضمان قوة رأس مال المؤسسة.

تتمثل الأهداف الأساسية للإدارة الفعالة لرأس المال في:

- الاحتفاظ برأس مال كافٍ من أجل الاستمرار في البناء والاستثمار في أعمال المؤسسة خلال الدورة وفي البيئات المجهدة.

- الاحتفاظ بالمرونة للاستفادة من فرص الاستثمار المستقبلية.

- تعزيز قدرة المؤسسة على العمل كمصدر قوة للشركات التابعة لها.

- التأكد من أن المؤسسة تعمل فوق الحد الأدنى لنسب رأس المال التنظيمي وكذلك الحفاظ على حالة رأس المال الجيد للمؤسسة.

- تحقيق أهداف توزيع رأس المال.

- الحفاظ على موارد رأسمالية كافية للعمل وفقاً لاستراتيجية القرار المفضلة للمؤسسة.

تهدف إدارة مخاطر رأس المال إلى أن تكون مرنة من أجل الاستجابة لمجموعة من الأحداث المحتملة عند إدارتها لرأس المال، تأخذ المؤسسة في الاعتبار المخاطر الاقتصادية وجميع متطلبات رأس المال التنظيمية المعمول بها لتحديد مستوى رأس المال المطلوب.

\* الرقابة على إدارة رأس المال: مع إعادة تنظيم مجموعة إدارة رأس المال في الخزانة، أنشأت المؤسسة وظيفة الرقابة على إدارة رأس المال ضمن وظيفة مخاطر، رئيس قسم المعلومات والخزينة والشركات CTC، مسؤول علاقات العملاء في CTC، الذي يقدم تقاريره إلى مسؤول علاقات العملاء بالمؤسسة مسؤول عن الرقابة على إدارة رأس المال على مستوى المؤسسة، تشمل مسؤوليات الرقابة على إدارة رأس المال ما يلي:

- إنشاء ومعايرة ومراقبة حدود ومؤشرات مخاطر رأس المال، بما في ذلك تفاوتات تحمل مخاطر رأس المال.
- إجراء تقييم مستقل لأنشطة إدارة رأس مال المؤسسة، ومراقبة مركز رأس مال المؤسسة وأنشطة الميزانية العمومية بالإضافة إلى ذلك، تقوم وظيفة المراجعة المستقلة لبازل ("BIR")، والتي تعد الآن جزءاً من وظيفة IRM، بإجراء تقييمات مستقلة لإطار رأس المال التنظيمي للمؤسسة، تهدف هذه التقييمات إلى ضمان الامتثال لقواعد رأس المال التنظيمي المعمول بها لدعم مسؤولية الإدارة العليا لإدارة رأس المال والإشراف DRPC على الإدارة في تنفيذ تلك المسؤولية، تشمل لجان الحوكمة المسؤولة عن الإشراف على إدارة رأس مال المؤسسة لجنة حوكمة رأس المال ولجنة أمين الصندوق ولجنة الأصول والخصوم

تحدد قواعد رأس المال بموجب اتفاقية بازل 3 الحد الأدنى لرأس المال ومعايير كفاية رأس المال الإجمالية للشركات القابضة للبنوك الأمريكية الكبيرة والنشطة دولياً ("BHC") والبنوك، بما في ذلك المؤسسة والشركات التابعة لها، حيث تحدد المؤسسة نهجين شاملين لحساب RWA (الأصول المرجحة بالمخاطر): نهج موحد (معايير بازل 3)، ونهج متقدم (بازل 3 متقدم).

تحدد بازل 3 متطلبات رأس المال لحساب مخاطر الائتمان RWA ومخاطر السوق RWA، وفي حالة بازل 3 المتقدم المخاطر التشغيلية RWA، حيث أن الاختلافات الرئيسية في حساب مخاطر الائتمان RWA بين النهجين المعياري والمتقدم هي أنه بازل 3 المتقدم تعتمد مخاطر الائتمان RWA على مناهج حساسة للمخاطر والتي تعتمد إلى حد كبير على استخدام نماذج ومعايير الائتمان الداخلية، بينما بالنسبة لاتفاقية بازل 3 الموحدة المخاطر الائتمان تعتمد RWA بشكل عام على ترجيح المخاطر الإشرافية التي تختلف بشكل أساسي حسب نوع الطرف المقابل لفئة الأصول، ويتم احتساب المخاطر المتعلقة بالمخاطر السوقية على أساس ثابت بشكل عام بين بازل 3 المعياري وبازل 3 المتقدم، يتعين على جميع المؤسسات المصرفية بما في ذلك المؤسسة الاحتفاظ بمبالغ إضافية من رأس المال لتكوين بمثابة "احتياطي للحفاظ على رأس المال" بهدف استخدامه لامتناع الخسائر المحتملة في أوقات الضغوط المالية أو الاقتصادية، ويتعين على المؤسسة أيضاً الاحتفاظ بمستويات إضافية من رأس المال في شكل رسوم إضافية من البنوك العالمية ذات الأهمية النظامية GSIB ورأس مال احتياطي لمواجهة التقلبات الدورية.



2\_ إدارة مخاطر السيولة: هي مخاطر عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية التعاقدية والطارئة عند ظهورها أو عدم توفر المبلغ المناسب والتكوين ومدة التمويل والسيولة لدعم موجوداتها ومطلوباتها

تشمل اللجان المسؤولة عن إدارة مخاطر السيولة لجنة الأصول والخصوم على مستوى المؤسسة بالإضافة إلى خط الأعمال، ولجنة أمين الخزانة، ولجنة المخاطر بالإضافة إلى ذلك تراجع DRPS وتوصي مجلس الإدارة للحصول على الموافقة الرسمية وتحمل مخاطر السيولة للمؤسسة، واستراتيجية السيولة، وسياسة السيولة على الأقل سنويا.

تتمثل الأهداف الأساسية للإدارة الفعالة للسيولة في:

- ضمان أن الأعمال الأساسية للمؤسسة والكيانات القانونية المادية قادرة على العمل لدعم احتياجات العملاء والوفاء بالتزامات المالية التعاقدية والطارئة من خلال الدورات الاقتصادية العادية.

- إدارة مزيج التمويل الأمثل وتوافر مصادر السيولة، كجزء من استراتيجية إدارة السيولة الشاملة للمؤسسة تدير المؤسسة السيولة والتمويل باستخدام نهج مركزي وعالمي من أجل: تحسين مصادر السيولة واستخداماتها مراقبة التعرض، تحديد القيود المفروضة على تحويل السيولة بين الكيانات القانونية للمؤسسة الحفاظ على المقدار المناسب من فائض السيولة على مستوى المؤسسة وعلى مستوى الكيان القانوني عند الاقتضاء.

- في سياق إدارة سيولة المؤسسة، فإن الخزانة ورئيس قسم المعلومات مسؤولان عن تحليل وفهم خصائص السيولة لأصول والتزامات المؤسسة وخطوط العمل والكيانات القانونية مع مراعاة القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية، تطوير افتراضات اختبار ضغط السيولة الداخلية، تحديد ومراقبة استراتيجيات السيولة والسياسات والتقارير وخطط التمويل للطوارئ على مستوى المؤسسة والكيان القانوني، إدارة السيولة ضمن حدود ودرجات تحمل مخاطر السيولة المعتمدة للمؤسسة، إدارة الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بالتمويل ومخاطر السيولة وتحديد أسعار التحويل وفقا لخصائص السيولة الأساسية لموجودات ومطلوبات الميزانية العمومية بالإضافة إلى بعض البنود خارج الميزانية العمومية.

\* **مراقبة مخاطر السيولة:** لدى المؤسسة وظيفة مراقبة مخاطر السيولة هدفها الأساسي هو تقديم التقييم والقياس والمراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة عبر المؤسسة، حيث تتم إدارة مراقبة مخاطر السيولة من خلال مجموعة مخصصة للإشراف على مخاطر السيولة على مستوى المؤسسة، في حين أن CRO في CTC الذي يقدم تقاريره إلى CRO للمؤسسة هو المسؤول عن مراقبة مخاطر السيولة على مستوى المؤسسة، تشمل مسؤوليات مراقبة مخاطر السيولة ما يلي:

- وضع حدود ومؤشرات ومراقبتها، بما في ذلك هوامش تحمل مخاطر السيولة.
- المراقبة والإبلاغ عن اختبارات إجهاد السيولة الداخلية على مستوى المؤسسة والكيان القانوني وكذلك اختبارات ضغط السيولة المحددة من قبل الجهات التنظيمية.
- الموافقة أو الضبط لمراجعات افتراضات ضغط السيولة الجديدة أو المحدثة.
- مراقبة أوضاع السيولة وتباينات الميزانية العمومية وأنشطة التمويل.
- إجراء تحليل مخصص لتحديد مخاطر السيولة الناشئة المحتملة.
- إجراء مراجعة مستقلة لعمليات إدارة مخاطر السيولة.

**3\_ إدارة مخاطر السمعة:** هي احتمال أن يؤدي إجراء أو عدم اتخاذ إجراء ومعاملة أو استثمار أو حدث إلى تقليل الثقة في نزاهة المؤسسة وكفاءتها من قبل مختلف مكوناتها بما في ذلك العملاء والأطراف المقابلة والمستثمرون والمنظمون وغيرهم.

إدارة مخاطر السمعة هي وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر تضع إطار عمل الحوكمة لإدارة مخاطر السمعة عبر المؤسسة، يقدم المسؤول التنفيذي للمخاطر على مستوى المؤسسة لمخاطر السمعة تقارير إلى مسؤول علاقات العملاء للمؤسسة، تتضمن وظيفة إدارة مخاطر سمعة المؤسسة الأنشطة التالية:

- وضع سياسة ومعايير لحوكمة مخاطر السمعة على مستوى المؤسسة.
- إدارة البنية التحتية للحوكمة والعمليات التي تدعم التحديد المتسق والتصعيد والإدارة ومراقبة قضايا مخاطر السمعة على مستوى المؤسسة.
- توفير الإشراف على مكاتب مخاطر السمعة في LOP في حالات معينة لديها القدرة ("PRO") أن تلحق الضرر بسمعة LOP أو المؤسسة.

**الحوكمة والرقابة:** تحدد سياسة حوكمة مخاطر سمعة المؤسسة مبادئ إدارة مخاطر سمعة المؤسسة، ويتم اعتمادها سنويا من قبل لجنة سياسة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، تقع على عاتق الموظفين في كل LOP والشركات النظر في سمعة المؤسسة عند اتخاذ قرار بشأن تقديم منتج جديد، أو الدخول في معاملة أو علاقة عميل، أو بدء عملية تجارية أو مسائل أخرى.

ثانياً: إدارة مخاطر الائتمان والاستثمار: مخاطر الائتمان والاستثمار هي المخاطر المرتبطة بالتقصير أو التغيير في ملف الائتمان للعميل، أو خسارة رأس المال أو انخفاض في العوائد المتوقعة على الاستثمارات بما في ذلك مخاطر الائتمان الاستهلاكية، ومخاطر ائتمان الجملة، ومخاطر محفظة الاستثمار.

**1\_ إدارة مخاطر الائتمان:** تتعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان بشكل أساسي من خلال الإقراض المنزلي وبطاقات الائتمان، والسيارات، والأعمال المصرفية وأعمال البيع بالجملة، كذلك من خلال أنشطة الاكتتاب والإقراض وصنع السوق والتحوط مع العملاء والأطراف المقابلة، ومن خلال أنشطة خدمات التشغيل (مثل إدارة النقد وأنشطة المقاصة)، أنشطة تمويل الأوراق المالية ومحفظة الأوراق المالية الاستثمارية والنقدية المودعة لدى البنوك.

إدارة مخاطر الائتمان هي وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر تراقب وتقيس وتدير مخاطر الائتمان في جميع أنحاء المؤسسة وتحدد سياسات وإجراءات مخاطر الائتمان، ترفع وظيفة مخاطر الائتمان تقاريرها إلى مسؤول علاقات العملاء في المؤسسة، حيث تتضمن حوكمة إدارة مخاطر الائتمان في المؤسسة الأنشطة التالية:

- وضع إطار شامل لسياسة مخاطر الائتمان مراقبة وقياس وإدارة مخاطر الائتمان عبر جميع قطاعات المحفظة، بما في ذلك الموافقة على المعاملات والتعرض للمخاطر.

- إدارة التعرضات المنتقدة والقروض المتأخرة.

- تقدير خسائر الائتمان وضمان إدارة رأس المال المناسبة القائمة على مخاطر الائتمان.

لقياس مخاطر الائتمان تستخدم المؤسسة عدة منهجيات لتقدير احتمالية تعثر المدين أو الطرف المقابل تختلف منهجيات قياس مخاطر الائتمان اعتماداً على عدة عوامل بما في ذلك نوع الأصل ومعايير قياس المخاطر وإدارة المخاطر وعمليات التحصيل، يعتمد قياس مخاطر الائتمان على احتمالية تعثر المدين أو الطرف المقابل، وشدة الخسارة بالنظر إلى حدث التعثر والتعرض عند التعثر.

**مراقبة وإدارة مخاطر الائتمان:** طورت المؤسسة سياسات وممارسات مصممة للحفاظ على استقلالية ونزاهة عملية الموافقة واتخاذ القرار بشأن منح الائتمان لضمان تقييم مخاطر الائتمان بدقة واعتمادها بشكل صحيح ومراقبتها بانتظام وإدارتها بفعالية على حد سواء مستويات المعاملات المختلفة.

يحدد إطار السياسة سلطات الموافقة على الائتمان وحدود التركيز ومنهجيات تصنيف المخاطر ومعايير مراجعة المحفظة والمبادئ التوجيهية لإدارة التعرضات المتعثرة.

2\_ إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية: هي المخاطر المرتبطة بفقدان رأس المال أو انخفاض في العوائد المتوقعة على الاستثمارات الناشئة عن محفظة الأوراق المالية الاستثمارية المملوكة بشكل أساسي من قبل الخزنة ورئيس قسم المعلومات، فيما يتعلق بالميزانية العمومية للمؤسسة أو أهداف إدارة الأصول والخصوم أو من الاستثمارات الرئيسية المدارة في مختلف LOBS والشركات في أدوات مالية مملوكة بشكل خاص عادة ما يتم الاحتفاظ بالاستثمارات لفترات طويلة، وبالتالي، ليس لدى المؤسسة أي توقع للمكاسب المحققة قصيرة الأجل فيما يتعلق بهذه الاستثمارات.

أ- مخاطر الأوراق المالية الاستثمارية: تشمل مخاطر الأوراق المالية الاستثمارية على التعرض المرتبط بالتقصير في سداد أصل الدين والفائدة يتم تقليل هذه المخاطر إلى الحد الأدنى نظرًا لأن الخزنة ورئيس قسم المعلومات يستثمران بشكل كبير في الأوراق المالية عالية الجودة.

\* **الحوكمة والرقابة:** تخضع مخاطر الأوراق المالية الاستثمارية لإطار عمل قابلية تحمل المخاطر للمؤسسة وتتم مناقشتها في الخزنة والشركات (CTC) مع تحديثات منتظمة لـ DRPC، إن وظائف الرقابة المستقلة للمؤسسة هي المسؤولة عن مراجعة مدى ملائمة القيمة الدفترية للاستثمار في الأوراق المالية وفقًا للسياسات ذات الصلة، تم وضع المستويات المعتمدة للاستثمار في الأوراق المالية لكل فئة من فئات المخاطر، بما في ذلك مخاطر رأس المال والائتمان.

ب- **مخاطر الاستثمار الرئيسية:** الاستثمارات الرئيسية هي عادة أدوات مالية خاصة غير متداولة تمثل الملكية أو أشكال أخرى من رأس المال الصغير، تغطي الاستثمارات الرئيسية فئات أصول متعددة ويتم إجراؤها إما في أعمال استثمارية قائمة بذاتها أو كجزء من منصة أعمال أوسع، بشكل عام، تشمل الاستثمارات الرئيسية الجديدة الاستثمارات الموجهة للضرائب، فضلاً عن الاستثمارات التي يتم إجراؤها لتعزيز أو تسريع LOB ومبادرات الأعمال الاستراتيجية للشركات، تدار الاستثمارات الرئيسية للمؤسسة من قبل LOBS والشركات المختلفة وتنعكس في النتائج المالية الخاصة بكل منها، اعتباراً من 1 يناير 2018، اعتمدت المؤسسة إرشادات محاسبية جديدة تتعلق بإثبات وقياس الموجودات المالية، الأمر الذي يتطلب تعديلات في القيمة العادلة عند تغيرات الأسعار الملحوظة في بعض استثمارات حقوق الملكية المحفوظ بها سابقاً بالتكلفة في محافظ الاستثمار الرئيسية.

\* **الحوكمة والرقابة:** يتماشى نهج المؤسسة في إدارة المخاطر الرئيسية مع هيكل حوكمة المخاطر العام للمؤسسة، يوجد إطار عمل لسياسة المخاطر الشاملة لجميع أنشطة الاستثمار الرئيسية، تتم الموافقة على جميع الاستثمارات من قبل لجان الاستثمار التي تشمل مدراء تنفيذيين مستقلين عن الأعمال الاستثمارية، إن

وظائف الرقابة المستقلة للمؤسسة هي المسؤولة عن مراجعة مدى ملائمة القيمة الدفترية للاستثمارات وفقاً للسياسات ذات الصلة، كجزء من هيكل حوكمة المخاطر، يتم وضع المستويات المعتمدة للاستثمارات ومراقبتها لكل عمل أو قطاع ذي صلة من أجل إدارة الحجم الكلي للمحافظ، تقوم المؤسسة أيضاً بإجراء اختبار الضغط على هذه المحافظ باستخدام سيناريوهات محددة تقدر الخسائر بناءً على تحركات السوق الهامة و/أو أحداث المخاطر الأخرى.

**ثالثاً: إدارة مخاطر السوق:** إن مخاطر السوق هي المخاطر المرتبطة بتأثير التغيرات في عوامل السوق مثل أسعار الفائدة والعملات الأجنبية، وأسعار الأسهم والسلع، وفروق الائتمان أو التقلبات الضمنية، على قيمة الأصول والخصوم المحتفظ بها لكل من المدى القصير والطويل.

تراقب إدارة مخاطر السوق مخاطر السوق في جميع أنحاء المؤسسة وتحدد سياسات وإجراءات مخاطر السوق، ترفع وظيفة إدارة مخاطر السوق تقاريرها إلى مسؤول علاقات العملاء في المؤسسة، تسعى إدارة مخاطر السوق إلى إدارة المخاطر، وتسهيل قرارات المخاطر / العائد الفعالة وتقليل التقلبات في الأداء التشغيلي، وتوفير الشفافية في ملف مخاطر السوق للمؤسسة للإدارة العليا ومجلس الإدارة والمنظمين، إدارة مخاطر السوق مسؤولة عن الوظائف التالية: وضع إطار لسياسة مخاطر السوق، قياس مستقل ومراقبة لخط الأعمال ومخاطر السوق على مستوى المؤسسة والمؤسسة، تحديد الحدود والموافقة عليها ومراقبتها، أداء اختبار الضغط وتقييم المخاطر النوعية.

تدابير قياس المخاطر المستخدمة لالتقاط مخاطر السوق: لا يوجد مقياس واحد لالتقاط مخاطر السوق وبالتالي تستخدم المؤسسة مقاييس مختلفة، إحصائية وغير إحصائية، لتقييم المخاطر بما في ذلك: القيمة المعرضة للخطر (VAR)، اختبار الإجهاد، سحب الأرباح والخسائر، الأرباح المعرضة للخطر، تدابير حساسة أخرى.

**\* مراقبة المخاطر:** تتم إدارة التعرض لمخاطر السوق بشكل أساسي من خلال سلسلة من الحدود الموضوعة في سياق بيئة السوق واستراتيجية الأعمال، عند وضع الحدود تأخذ المؤسسة في الاعتبار عوامل مثل تقلب السوق وسيولة المنتج واستيعاب أعمال العميل والخبرة الإدارية، تحتفظ المؤسسة بمستويات مختلفة من الحدود، تشمل حدود مستوى المؤسسة القيمة المعرضة للمخاطر وحدود الإجهاد وبالمثل تتضمن حدود خط الأعمال والشركات حدود القيمة المعرضة للمخاطر وحدود الإجهاد ويمكن استكمالها بمقاييس مخاطر غير إحصائية معينة مثل انخفاض الأرباح والخسائر، يمكن أيضاً تعيين الحدود ضمن خطوط الأعمال والشركات وكذلك على مستوى المحفظة و / أو الكيان القانوني.

تضع إدارة مخاطر السوق حدودًا وتقوم بمراجعتها وتحديثها بانتظام حسب الاقتضاء، مع أي تغييرات معتمدة من قبل مجال الأعمال أو إدارة الشركات وإدارة مخاطر السوق، تتحمل الإدارة العليا، بما في ذلك الرئيس التنفيذي للمؤسسة ومنظم علاقات العملاء، مسؤولية مراجعة واعتماد بعض حدود المخاطر هذه بشكل مستمر الحدود التي لم يتم مراجعتها خلال فترات زمنية محددة من قبل إدارة مخاطر السوق يتم تصعيدها إلى الإدارة العليا، خطوط الأعمال والشركات مسؤولة عن الالتزام بالحدود الموضوعة التي يتم بموجبها رصد التعرض والإبلاغ عنه يجب الإبلاغ عن انتهاكات الحدود في الوقت المناسب للحد من المعتمدين، والتي تشمل إدارة مخاطر السوق والإدارة العليا، في حالة حدوث خرق تتشاور إدارة مخاطر السوق مع الإدارة العليا للمؤسسة وخط العمل أو المؤسسة لتحديد مسار العمل المناسب المطلوب لإعادة المواقف القابلة للتطبيق إلى الامتثال والتي قد تشمل تقليل المخاطر من أجل معالجة الخرق أو منح زيادة مؤقتة في الحدود لاستيعاب الزيادة المتوقعة في نشاط العميل و / أو تقلبات السوق، يتم تصعيد حدود معينة على مستوى المؤسسة أو المؤسسة أو خط الأعمال التي تم انتهاكها إلى الإدارة العليا و / أو لجنة مخاطر.

#### رابعاً: إدارة المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي المخاطر المرتبطة بعدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو من الأحداث الخارجية وتشمل مخاطر الامتثال ومخاطر السلوك والمخاطر القانونية، والتقديرات ونموذج المخاطر.

تستخدم المؤسسة عملية تقييم ذاتي للرقابة والمخاطر المنظمة يتم تنفيذها من قبل خطوط الأعمال والشركات وفقاً للحد الأدنى من المعايير التي وضعتها إدارة الموارد البشرية، لتحديد وتقييم وتخفيف وإدارة المخاطر التشغيلية كجزء من هذه العملية، تحدد خطوط الأعمال والشركات أوجه القصور الكامنة في المخاطر التشغيلية الرئيسية في أنشطتها، وتعالج الثغرات وأوجه القصور المحددة، وتحدد الإجراءات لتقليل المخاطر المتبقية يتم تطوير خطط العمل لقضايا التحكم المحددة وخطوط الأعمال، وتتم محاسبة الشركات على تتبع وحل المشكلات في الوقت المناسب، لدى المؤسسة إطار عمل لإدارة المخاطر التشغيلية ("ORMF") مصمم لتمكين المؤسسة من الحفاظ على بيئة تشغيلية سليمة وجيدة التحكم، يتكون ORMF من أربعة مكونات رئيسية: الحوكمة، وتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية، وقياس المخاطر التشغيلية، ومراقبة المخاطر التشغيلية والإبلاغ عنها، بالإضافة إلى عملية التقييم الذاتي، تقوم المؤسسة بتتبع ومراقبة الأحداث التي أدت أو يمكن أن تؤدي إلى خسائر مخاطر تشغيلية فعلية، بما في ذلك الأحداث المتعلقة بالتقاضي، تحلل خطوط الأعمال

والشركات المسؤولة خسائرها لتقييم فعاليتها الرقابية وما إذا كانت الضوابط قد فشلت، ولتحديد أين قد تكون جهود العلاج المستهدفة مطلوبة.

يوفر مكتب إدارة المخاطر (ORM) الإشراف على هذه الأنشطة وقد يقوم أيضا بإجراء تقييمات مستقلة لأحداث المخاطر التشغيلية الهامة ومناطق المخاطر المركزة أو الناشئة، الحوكمة تكون خطوط الأعمال والشركات مسؤولة عن تطبيق ORMF من أجل إدارة المخاطر التشغيلية التي تنشأ من أنشطتها منظمة إدارة التحكم، التي تتكون من مديري التحكم في كل خط من مجالات الأعمال والشركات، هي المسؤولة عن التنفيذ اليومي لـ ORMF قياس المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى مستوى خسائر المخاطر التشغيلية الفعلية، يشمل قياس المخاطر التشغيلية رأس المال القائم عليها وتوقعات خسائر المخاطر التشغيلية في ظل ظروف خط الأساس والظروف المجهدة، المكون الأساسي لتقدير رأس المال للمخاطر التشغيلية هو النموذج الإحصائي لنهج توزيع الخسائر ("LDA")، والذي يحاكي تواتر وشدة توقعات خسارة مخاطر التشغيل المستقبلية بناء على البيانات التاريخية، يتم استخدام نموذج LDA لتقدير خط العمل وتقوم هذه اللجان بتصعيد قضايا المخاطر التشغيلية إلى لجنة FCC، إجمالي خسارة المخاطر التشغيلية على مدى أفق زمني مدته عام واحد بمستوى ثقة يبلغ 99,9%، يشتمل نموذج LDA على خسائر مخاطر التشغيل الداخلية الفعلية في الربع التالي للفترة التي تحققت فيها تلك الخسائر، ويستمر الحساب عموما في عكس هذه الخسائر حتى بعد معالجة القضايا أو الأنشطة التجارية التي أدت إلى الخسائر أو تخفيضها، المسؤول التنفيذي للمخاطر على مستوى المؤسسة لإدارة المخاطر التشغيلية ("ORM")، وهو تقرير مباشر إلى CRO، مسؤول عن تحديد ORMF ووضع معايير دنيا لتنفيذه، يرفع مسؤولو المخاطر التشغيلية تقاريرهم إلى كل من خط عمل CRO والمسؤول التنفيذي للمخاطر على مستوى المؤسسة في إدارة المخاطر التشغيلية، وهم مستقلون عن الأعمال التجارية أو وظائف المؤسسة ذات الصلة كما هو مطلوب بموجب إطار عمل رأس المال بازل 3، ومنهجية رأس المال القائمة على المخاطر التشغيلية للمؤسسة، والتي يستخدم نهج القياس المتقدم ("AMA")، ويتضمن الخسائر الداخلية والخارجية بالإضافة إلى وجهة نظر الإدارة للمخاطر الخلفية التي تم التقاطها من خلال تحليل سيناريو المخاطر التشغيلية، وتقييم بيئة الأعمال الرئيسية ومقاييس الرقابة الداخلية.

## المطلب الثالث: خطوات إدارة أزمة COVID-19

حسب ما جاء في التقرير السنوي JPMorgan Chase & Co لسنة 2019 ترى المؤسسة أنها مستمرة في تقديم المساعدة للعملاء والمستهلكين، الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الكبيرة والدولة والحكومات المحلية.

كما ذكر أيضا المدير التنفيذي لـ JPMorgan أن المؤسسة يجب أن تكون مستعدة للعمل في ظل الظروف التي يعيشها العالم، حيث أن التدايعات الاقتصادية الكبيرة من هذه الأزمة تعزز الحاجة الماسة إلى إبقاء النظام المالي العالمي يعمل بشكل كامل، وأن المؤسسة هي جزء مهم من الاقتصاد العالمي، لذلك فهي بحاجة لدمج خطط ذو مرونة عالية في كل ما تقوم به، وأن تكون جاهزة وتعمل لجميع العملاء كل يوم، وإلا كيف ستتعامل مع مدفوعات بقيمة 6 تريليون دولار، أم تشتري وتبيع ما يقرب من 2 تريليون دولار في الأوراق المالية ومعاملات الصرف الأجنبي لعملاء على أساس يومي؟ وإلا كيف تجمع أكثر من 2 تريليون دولار من الائتمان ورأس المال لعملائها كل عام؟، كما تقوم فروع المؤسسة بشكل جماعي باستقبال مليون زيارة من ظرف العملاء كل يوم، ويبلغ حجم معاملات بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم المجمعة 1,1 تريليون دولار سنوياً، وخلال هذه الأزمة تستخدم المؤسسة مواقع التعافي من الكوارث وتنفذ ترتيبات عمل بديلة على مستوى العالم، فالمؤسسة لديها أكثر من 180000 موظف يعملون من المنزل، بما في ذلك التجار، والمصرفيين، ومديري المحافظ، والعمليات وفرق مراكز الاتصال في جميع أنحاء العالم، فالمؤسسة تضمن استمرارهم في العمل بأعلى المعايير باستخدام الأدوات التكنولوجية المناسبة والوصول حتى يتمكنوا من خدمة العملاء بأمان وسلاسة، حيث كان للمؤسسة ما يقرب من 150000 جلسة افتراضية متزامنة، أي ما يقرب من خمسة أضعاف ما قبل الوباء، ولدى المؤسسة احتياطي لدعم المزيد من الطلب إذا لزم الأمر.

فالمؤسسة تتخذ خطوات مهمة لمساعدة العملاء والموظفين وأصحاب المصالح الذين يواجهون صعوبات متعلقة بـ COVID-19 فيما يلي:<sup>1</sup>

### أولاً: العملاء

تعمل JPMorgan chase & Co في جميع أنحاء البلاد بشكل فردي على مساعدة عملائها، الذين يخبرونها عن معاناتهم المالية نتيجة للأزمة، وتقدم تدابير إغاثة مثل:

- توفير فترة سماح مدتها 90 يوماً للقروض العقارية وقروض / إيجار السيارات والتنازل عن أي رسوم متأخرة مرتبطة بها.

<sup>1</sup> - التقرير السنوي JPMorgan Chase & Co 2019، ص ص 7-19.



- إزالة الحد الأدنى من متطلبات الدفع على بطاقات الائتمان والتنازل عن الرسوم المتأخرة المرتبطة بها.
  - عدم الإبلاغ عن تأجيلات الدفع مثل المدفوعات المتأخرة إلى مكاتب الائتمان للعملاء المحدثين.
  - الاستمرار في الإقراض للمستهلكين المؤهلين.
  - التنازل عن بعض الرسوم أو استردادها، بما في ذلك رسوم السحب المبكر على شهادات الإيداع.
- حيث يمكن معرفة المزيد من العملاء من خلال حوالي 5000 فرع ، تمكنت المؤسسة من إبقاء ثلاثة أرباعها مفتوحة وأمنة لعملائها الذين يحتاجون إلى خدماتها في كل سوق من أسواقها ، ظلت جميع فروعها البالغ عددها 2300 تقريباً والمزودة بنوافذ لزيادة السرعة مفتوحة للعمل، مما يسمح للناس بالحفاظ على مسافة آمنة، كما استمر المصرفيون البالغ عددهم 180000 في التعيين بشكل استباقي للوصول إلى العملاء و مساعدتهم في إدارة شؤونهم المالية واستخدام أدوات الرقمية للمؤسسة، فغالبًا ما يسمح للعملاء بالبقاء في منازلهم، بالإضافة إلى ذلك ، فإن الغالبية العظمى من أجهزة الصراف الآلي الخاصة بالمؤسسة التي يبلغ عددها 16850 جهازًا مجهزًا جيدًا ولا يزال يعمل لتوفير النقد اللازم لعملائها، إذ لم تحقق مراكز الاتصال الخاصة بالمؤسسة نجاحًا جيدًا؛ فقد تم إغلاق العديد منها بشكل فعال بسبب القيود المحلية، ونظرًا لزيادة حجم المكالمات من العملاء الذين يطلبون المساعدة، فقد زادت أيضًا أوقات الانتظار، لذا قامت المؤسسة بالتعبئة بسرعة لمعالجة هذه المشكلة، لتذكير العملاء بأن إمكانات الخدمة الذاتية الرقمية الخاصة بالمؤسسة متاحة دائمًا لهم للتحقق من الأرصدة، أو إيداع الشيكات أو إجراء المدفوعات، بالإضافة إلى ذلك تم بناء أدوات جديدة رقمية وإلكترونية للسماح للعملاء بطلب الإغاثة دون انتظار متخصص.

#### ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والحكومات

تتخذ JPMorgan chase & Co إجراءات مهمة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة - وحكومات الولايات والحكومات المحلية، من الواضح أن بعض العملاء وأصحاب المصالح قد يكونون أكثر عرضة للخطر من غيرهم، على سبيل المثال شركات النقل، ومؤسسات الضيافة، المستشفيات والمرافق، وعلى وجه الخصوص، الشركات الصغيرة التي لا تملك ما يكفي من رأس المال لتحمل الانكماشات المفاجئة والمستمرة في الدخل، يكشف بحث معهد JPMorgan chase & Co أن 50% من الشركات الصغيرة لديها أقل من 15 يوماً من المخزن المؤقت للنقد، مما يعزز سبب تعطيل الشركات الصغيرة بشدة بسبب الأزمة الحالية وستشعر بالتأثيرات لفترة زمنية كبيرة - حتى مع زيادة رأس المال عن الفترة الأخيرة برنامج التحفيز الفيدرالي يصل إليهم، ولدعم الأعمال خلال هذه الأزمة الحالية، تقوم بما يلي:

- منح الائتمان بحكمة للشركات من جميع الأحجام لأغراض رأس المال العامل والأغراض العامة للشركات على سبيل المثال، في شهري فيفري ومارس قدمت 950 مليون دولار في شكل قروض جديدة للشركات الصغيرة.
- التنازل عن الرسوم واستردادها لتلك الشركات المحتاجة وإيجاد طرق لمساعدة المزيد من الشركات الصغيرة من خلال الموارد المتاحة في إدارة الأعمال الصغيرة.
- خدمة العملاء برصيد إضافي من خلال التسهيلات عند الاقتضاء، والتدخل لمحاولة المساعدة في الائتمان عندما لا يستطيع الوفاء بذلك.
- الاستمرار في المسار العادي للأعمال لدعم المستهلكين والشركات والمجتمعات المحلية بحوالي 500 مليار دولار من الائتمان ورأس المال الذي يتم جمعه كل ثلاثة أشهر.
- الاستمرار في الحفاظ على الالتزامات المتجددة غير المسحوبة في أعمال البيع بالجملة لديهم، والتي بلغ مجموعها ما يقرب من 290 مليار دولار حتى نهاية العمل في 31 مارس 2020، وقد قامت الشركات بالفعل وسحبت أكثر من 50 مليار دولار من أرصدهم لإعداد أنفسهم للأزمة (وهذا يتجاوز بالفعل بشكل كبير ما حدث في الأزمة المالية العالمية)، كما طلب كثيرون رصيذاً إضافياً، والذي تقدمه المؤسسة بحكمة وتمت الموافقة على أكثر من 25 مليار دولار من التمديدات الائتمانية الجديدة في شهر مارس وحده.
- استمرار إصدار السندات للشركات ذات التصنيف العالي (75 مليار دولار) - والمفاجئ أن الربع الأول من عام 2020 سيكون أكبر ربع للمؤسسة لإصدار الدرجة الاستثمارية، بقيادة JPMorgan Chase & Co
- الاستمرار في دعم المؤسسات الحيوية للحفاظ على مجتمع أمريكي قوي، وذلك بزيادة التمويل في مارس وشمل على سبيل المثال 9،1 مليار دولار للمستشفيات وشركات الرعاية الصحية، و280 مليون دولار للمؤسسات التعليمية، و360 مليون دولار للمنظمات غير الربحية، و240 مليون دولار لحكومات الولايات والحكومات المحلية.
- الاستمرار في تمويل مشاريع البناء الأساسية لمجتمع الأمريكي (الإسكان الميسر وبنوك الطعام ومحلات البقالة) من خلال التزام المؤسسة البالغ 5 مليار دولار.

### ثالثاً: الموظفين

- تولي المؤسسة رعاية ممتازة لموظفيها وتؤكد أنه في مثل هذه الأوقات أن موظفيها هم أهم أصولها ومصدر نجاحها، فيعتمد التميز في كل ما تقوم به المؤسسة من العمليات والتكنولوجيا على القدرات الشخصية

لموظفيها، كما يخدم هذا الفريق الواسع والمتنوع العملاء عملائنا والمجتمع، ويبني التكنولوجيا، ويتخذ القرارات الاستراتيجية، ويدير المخاطر، ويحدد استثمارات ويدفع الابتكار.

فخلال هذا الوباء اتخذت المؤسسة خطوات واسعة النطاق لحماية ودعم موظفيها وعائلاتهم تتمثل فيما يلي:

- تسديد أجور الموظفين الموجودين في المنزل بسبب احتمال تعرضهم للفيروس أو الذين تكون صحتهم أكثر خطورة، بالإضافة إلى ذلك تقديم إجازة طبية مدفوعة للموظفين الذين هم على ما يرام.
- توفير كادر سريري داخل مكان العمل لدعم الموظفين خلال هذا الوقت العصيب، سواء كان ذلك في مجال إرسال الاستفسارات العامة المتعلقة بـ COVID-19 أو تحديد موقع الاختبارات أو المرافق الطبية الأخرى.
- يتلقى جميع الموظفين خمسة أيام إضافية مدفوعة الأجر للمساعدة في إدارة الاحتياجات الشخصية، والتي قد تشمل رعاية المعالين أو رعاية الأطفال أو قضايا أخرى تم منح دفعة خاصة تصل إلى 1000 دولار أمريكي للموظفين بدوام كامل وجزئي الذين تتطلب وظيفتهم منهم مواصلة العمل في الموقع وعمومًا يكون تعويضهم النقدي السنوي أقل من 60000 دولار.
- يتم الدفع لجميع موظفي الفرع مقابل ساعات عملهم المجدولة بانتظام حتى إذا تم تخفيض هذه الساعات أو تم إغلاق فرعهم مؤقتًا.

- بالنسبة لأولئك الذين يجب أن يذهبوا إلى العمل في الموقع، فإن المؤسسة تعزز إجراءات النظافة الشخصية والمكتبية الأساسية والمحسنة للحفاظ على سلامتهم وزملائهم وعملائهم، كما تم تعديل الأعمال العملياتية التحولات المتداخلة، تغيير ترتيبات المقاعد، إغلاق المباني للزوار غير الضروريين وتوفير معدات إضافية كما قامت المؤسسة أيضًا بتكثيف التنظيف الليلي واليومي من جميع المكاتب والفروع في جميع أنحاء العالم التي لا تزال مفتوحة، من المدهش مدى السرعة التي قمنا بها بتعبئة وتنفيذ العمل من المنزل وتدابير المرونة الأخرى.

#### رابعاً: المجتمع

بذل مجهودات استثنائية لرفع ورقى المجتمع، خاصة في الأوقات الصعبة سواء على المستوى المحلي وذلك بدعم المدارس والتدريب على مهارات العمل، مما يساعد على صياغة سياسات جيدة للدول، تؤثر هذه السياسات على الرعاية الصحية والبنية التحتية والتعليم والتوظيف، بما في ذلك مبادرات مثل تلك التي تساعد الأشخاص ذوي الخلفية الإجرامية في الحصول على فرصة ثانية.

لقد اعتبرت JPMorgan chase & Co أن الأزمات مثل COVID-19 تخلق المزيد من عدم المساواة في المجتمع، لذا من المهم أن تكون حاضرة في مساعدة المجتمعات التي تضررت بشدة من الوباء، وقد تعهد JPMorgan chase & Co بمبلغ 50 مليون دولار للمساعدة في معالجة الأزمة الإنسانية المباشرة،

وكذلك التحديات الاقتصادية طويلة الأجل التي يواجهها الناس، وسيتم نشر التمويل بمرور الوقت مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص والمجتمعات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك:

- الرعاية الصحية العاجلة والغذائية والإغاثة الإنسانية الأخرى على مستوى العالم؛
  - مساعدة الشركاء الحاليين غير الربحيين حول العالم الذين يستجيبون للأزمة في مجتمعاتهم؛
  - مساعدة الشركات الصغيرة المعرضة لمصاعب اقتصادية كبيرة في الولايات المتحدة والصين وأوروبا؛
- هناك مبلغ ضخم تقوم به JPMorgan chase & Co يومياً بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التقليدية لمساعدة المجتمعات التي تعمل فيها، بما في ذلك ما يلي:

• تمويل أكثر من 5,5 مليار دولار في الإسكان الميسور التكلفة كل عام (بما في ذلك الإقراض السكني والتجاري والرهن العقاري في المجتمعات ذات الدخل المنخفض والمتوسط).

- تقدم قروض الأعمال الصغيرة في الأحياء ذات الدخل المنخفض والمتوسط.
- تقوم بتصميم المنتجات والخدمات لتعزيز الصحة المالية للأفراد ذوي الدخل الأدنى.
- تدعم عددًا من المبادرات القائمة على الموظفين والمجتمع والأنشطة الخيرية، بما في ذلك:

- مكتب شؤون العسكريين والمحاربين القداماء، الذي يركز على برامج الإرشاد والتطوير والاعتراف لدعم العسكريين والمحاربين القدامى العاملين في المؤسسة.

- تقدم برنامج Black Pathways، وهو برنامج شامل يركز على توفير المزيد من الفرص للسود والشركات المملوكة للسود لأننا نعلم أن الفرصة ليست دائمًا متساوية بإنشائها بالتساوي؛

- رواد الأعمال في Color Colour، الذي يتوسع ويتيح لأصحاب المشاريع من الأقليات الوصول إلى رأس المال والتعليم والموارد الأخرى.

- تتوقع JPMorgan chase & Co تمويل أكثر من 100 مليار دولار في معاملات تهدف إلى دعم التنمية في دول الأسواق الناشئة، وذلك في البنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، والأعمال التجارية الزراعية والصناعة.

### المبحث الثالث: التحليل المالي لمؤسسة JPMorgan chase & Co

باعتبار JPMorgan chase & Co واحدة من أكبر المؤسسات المالية في العالم فإن أنشطتها وأعمالها أمر بالغ الأهمية للحفاظ على استمرار الاقتصاد العالمي في ظل أزمة COVID-19 المستمرة، فقد قامت هذه المؤسسة بعمل استثنائي في ظل أصعب الظروف على مدى الأشهر العديدة الماضية التي حاولت فيها الإبقاء على ثلاثة أرباع فروعها البالغ عددها 5000 فرع مفتوحة وآمنة لتلبية الاحتياجات المالية للأفراد وظلت مرنة وثابتة في استخدام جميع مواردها ودعم عملائها في جميع أنحاء العالم.

### المطلب الأول: النتائج الخاصة بأنشطة الأعمال لمؤسسة JPMorgan chase & Co

فيما يلي سنجري مقارنة بين نتائج أنشطة أعمال JPMorgan chase & Co للسداسي الأول لسنة 2019 والسداسي الأول لسنة 2020 وذلك من خلال الجدول التالي:

#### الجدول رقم (05): النتائج الخاصة بأنشطة أعمال JP Morgan Chase & Co

CB		CIB		CCB		الأنشطة
السداسي 01	السداسي 01	السداسي 01	السداسي 01	السداسي 01	السداسي 01	البيان
2020	2019	2020	2019	2020	2019	
\$(544)	\$2,062	\$7,452	\$6,206	\$15	\$8,104	الأرباح
\$4,570	\$4,698	\$26,300	\$19,865	\$25,329	\$26,927	المداهيل
\$1,887	\$1,869	\$12,660	\$11,290	\$13,728	\$13,759	المصاريف
-	-	-	-	-	-	تكلفة القرض
\$3,441	\$119	\$3,388	\$87	\$11,600	\$2,434	مخصص خسائر الائتمان
\$2,683	\$2,829	\$13,640	\$8,575	\$11,601	\$13,168	مؤونة تدني الأرباح
%(6)	%18	%18	%15	%(1)	%31	العائد على حقوق الملكية ROE
المجموع		C		AWM		الأنشطة
السداسي 01	السداسي 01	السداسي 01	السداسي 01	السداسي 01	السداسي 01	البيان
2020	2019	2020	2019	2020	2019	
\$7,552	\$18,831	\$ (693)	\$1,079	\$3,221	\$1,380	الأرباح
\$62,827	\$59,285	\$(588)	\$747	\$7,216	\$7,048	المداهيل
\$33,733	\$32,604	\$293	\$443	\$5,165	\$5,243	المصاريف
\$B 10,5	\$B 1,1	-	-	-	-	تكلفة القرض
\$18,758	\$2,644	\$12	-	\$317	\$4	مخصص خسائر الائتمان

\$29,094	\$26,681	\$(881)	\$304	\$2,051	\$1,805	مؤونة تدني الأرباح
%7	%16	-	-	%24	%26	العائد على حقوق الملكية ROE

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مؤسسة JPMorgan chase & Co، 2019.

نلاحظ من خلال الجدول الخاص بأنشطة أعمال JPMorgan chase & Co والمتمثلة في خمسة أنشطة هي: الخدمات المصرفية للأفراد والمجتمع (CCB)، بنك الشركات والاستثمار (CIB)، البنوك التجارية (CB)، إدارة الأصول والثروات (AWM)، الشركات (C) ما يلي:

**المداهيل:** نلاحظ أن الأنشطة (C)، (CB)، (CCB) انخفضت أما الأنشطة الخاصة ب (CIB) و (AWM) ارتفعت خلال أزمة COVID-19 وهذا مما أدى إلى زيادة المداهيل من 59,285 مليار دولار أمريكي إلى 62,827 مليار دولار أمريكي.

**المصاريف:** نلاحظ أنها ارتفعت بالنسبة للأنشطة (CIB) و (CB) وبالمقابل انخفضت المصاريف بالنسبة ل (CCB) و (AWM) و (C) وهذا مما جعل المجموع ارتفع من 32,604 مليار دولار قبل أزمة COVID-19 إلى 33,733 مليار دولار.

**تكلفة القرض:** من الجدول نلاحظ أن تكلفة الإقراض ارتفعت من 1,1 بليون دولار أمريكي إلى 10,5 بليون دولار أمريكي وذلك راجع إلى تخصيص احتياطي ب 8,9 بليون دولار أمريكي خلال السداسي الأول من 2020 بعدما كان يساوي 0,3 خلال السداسي الأول لسنة 2019 وهذا تماشياً مع الخطوات التي قام بيها JPMorgan chase & Co المتمثلة في منح القروض، التسهيلات، التمديد في الآجال.

**مخصصات خسائر الائتمان:** من الجدول نلاحظ أنها ارتفعت في جميع الأنشطة الخاصة ب JPMorgan chase & Co ولكن (CCB) ارتفعت بنسبة 370% وهذا راجع إلى سياسة المؤسسة التي تتماشى مع وضع تسهيلات للعملاء مثل: توفير فترة سماح مدتها 90 يوم للقروض، عدم الإبلاغ عن تأجيلات الدفع التنازل عن بعض الرسوم أو استردادها وهذا ما أدى إلى ارتفاع مخصصات الخسائر من 2,644 مليار دولار إلى 18,758 مليار دولار بنسبة كبيرة خلال أزمة COVID-19.

**مؤونة تدني الأرباح:** من الجدول نلاحظ أنها ارتفعت في الأنشطة (CIB) و (AWM) وانخفضت في (CB)، (CCB)، و (C) وبالرغم من ذلك إلا أن مؤونة تدني الأرباح ارتفعت من 26,681 مليار دولار إلى 29,094 مليار دولار.

العائد على حقوق الملكية: من الجدول نلاحظ أن هناك انخفاض كبير في (CCB) و (CB) وهذا راجع إلى أن المؤسسة قدمت تنازلات للمستهلكين.

الأرباح: ارتفعت في (CCB) لزيادة منح التسهيلات في منح القروض والتأمينات للمؤسسات والأفراد وانخفضت في (CB) وذلك بسبب منح ضمانات وانخفضت الأرباح من 18,831 مليار دولار إلى 7,552 مليار دولار بالرغم من زيادة المداخل إلا أن السبب الرئيسي هو تحمل تكاليف إضافية متمثلة في مؤونات الخسائر ومؤونات تدني الأرباح وكذلك ارتفعت تكلفة الإقراض هذا ما أدى إلى انخفاض الأرباح وتخصيص 8,9 بليون دولار كاحتياطي خلال السداسي الثاني لمواجهة مخلفات أزمة COVID-19.

### المطلب الثاني: تحليل رأس مال مؤسسة JPMorgan chase & Co

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق لرأس مال مؤسسة JPMorgan chase & Co وذلك بمقارنة السداسي الأول لسنة 2019 مع السداسي الثاني لسنة 2020 ومعرفة مدى اتباع المؤسسة لمعايير لجنة بازل الخاصة برأس المال والرافعة المالية في ظل أزمة COVID-19.

#### الجدول رقم (06): رأس مال مؤسسة JPMorgan chase & Co.

30- جوان - 2020	30- جوان - 2019	البيان
		<u>مقاييس رأس المال القائمة على المخاطر</u>
		<u>الموحد</u>
\$190,778	\$189,169	- رأس المال CET1
220,586	215,808	- رأس المال Tier 1
256,602	244,490	- إجمالي رأس المال
1,544,281	1,545,101	- الأصول المرجحة بالمخاطر
%12,4	%12,2	- نسبة رأس المال CET1
14,3	14,0	- نسبة رأس المال Tier 1
16,6	15,8	- نسبة إجمالي رأس المال
		<u>المتقدم</u>
\$190,778	\$189,169	- رأس المال CET1
220,586	215,808	- رأس المال Tier 1
244,037	234,507	- إجمالي رأس المال
1,454,707	1,449,211	- الأصول المرجحة بالمخاطر
%13,1	%13,1	- نسبة رأس المال CET1
15,2	14,9	- نسبة رأس المال Tier 1
16,8	16,2	- نسبة إجمالي رأس المال
		<u>مقاييس رأس المال القائمة على الرافعة المالية</u>
3,176,642	2,692,225	- متوسط الأصول المعدل (b)
%6,8	%6,4	- نسبة الرافعة المالية
3,227,809	3,367,154	- إجمالي التعرض للرافعة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير JPMorgan chase & Co 2020.



من الجدول نلاحظ أن المؤسسة حافظت تقريبا على نفس النسب في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بالرغم من أزمة COVID-19 نجد أن نسبة رأس المال CET1 بلغت 12,4% في سنة 2020 بالنسبة للمعيار الأول أما المعيار المتقدم بلغت 13,1% وبذلك نجد CET1 حافظ على معايير لجنة بازل الخاصة بالكفاية الحدية لرأس المال البالغة 10,5%.

أما بالنسبة للرافعة المالية فقد بلغت 6,9% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حيث كانت 8% ورغم ذلك فهي متخطية المعدل المعمول به وفق لجنة بازل التي تقدر ب 3%.

رغم الأزمة إلا أن المؤسسة حافظت على السلامة المالية وحافظت على نفس النسب سنة 2020 مقارنة بـ 2019 وذلك نظرا للخطوات التي اتبعتها في إدارة الأزمة وتخصيص احتياطي زاد في تحقيق سلامة المؤسسة.

## خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول بأن JPMorgan chase & Co تعد مؤسسة خدمات مالية تقدم الخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات الأمنية، وإدارة الأصول، وصناديق التحوط، والخدمات المصرفية للأفراد وهي واحدة من المؤسسات الاستثمارية الرائدة في العالم، فهي اسم تجاري معروف في قطاع الخدمات المالية يقدم مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المصرفية الاستثمارية في جميع أسواق رأس المال الرئيسية، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن استراتيجية المؤسسة وهيكلها، وإدارة المخاطر في مختلف أعمالها وأنشطتها بهدف تحقيق مصالح عملائها ومستثمريها وكذا تحقيق سلامة المؤسسة.

حيث أن المؤسسة يجب أن تكون مستعدة للعمل في ظل الظروف التي يعيشها العالم، وفي ظل أزمة COVID-19 تسعى إلى تعزيز الحاجة الماسة إلى إبقاء النظام المالي يعمل بشكل متكامل إذ تتخذ خطوات هامة لمساعدة العملاء والموظفين، وأصحاب المصالح الذي يواجهون صعوبات متعلقة بأزمة COVID-19.

فالمؤسسة تضمن استمرارهم في العمل بأعلى المعايير باستخدام الأدوات التكنولوجية المناسبة حتى يتمكنوا من خدمة العملاء بأمان وسلاسة.

خاتمة

## خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه يمكن القول ان البنوك تلعب دورا أساسيا في اقتصاد الدول، إلا أن وظائفها لا تخلو من المخاطر لذلك تعتبر عملية إدارة المخاطر البنكية عنصرا ضروريا من عناصر العمل المصرفي، حيث أضحت العمود الفقري للثقافة البنكية الجديدة ونالت اهتمام العديد من المصرفيين إذ تستلزم الإدارة السليمة للمخاطر أن تكون الإدارات العليا للمؤسسات المالية والبنكية مدركة تماما لأهمية هذه الإدارة، فأصبح من الضروري وضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على آثارها السلبية.

يمكن القول أن على البنوك ضرورة وضع خطة لإدارة المخاطر قائمة على التوقع والتنبؤ الجيد بالخطر، تحديد نوع وطبيعة الخطر، تقييم البدائل، التحليل والسيطرة عليها، بالمعالجة والمراقبة وفق هذه المراحل يمكننا القول أن المخاطر قد أديرت بطريقة علمية ومنهجية تكفل للبنك قوة التحكم العالية في المخاطر وهذا ما يوفر لها البدائل الممكنة في الوقت المناسب.

مع ظهور ابتكارات منتجات مالية جديدة من مشتقات مالية وتورق مصرفي واشتداد المنافسة فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنك، حيث أضيفت لها مخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة والمخاطر الاستراتيجية وغيرها، والتي من شأنها التقليل من حجم المكاسب والفرص المتاحة، بل هددت استقرار البنك ذاته وحتى النظام البنكي والمالي.

ويهدف إدارة مختلف المخاطر بشكل جيد توجب على البنوك مسايرة التطورات العالمية وذلك بالاعتماد على المعايير الدولية والتي تتمثل أساسا في مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، إذ ساهمت هذه اللجنة بشكل بارز في منح القيمة الحقيقية لإدارة المخاطر بالبنوك، والاعتماد على السوق في تقدير هذه المخاطر، كما كرسّت اللجنة خضوع النشاط الاقتصادي والمالي بشكل متزايد لقواعد ومعايير دولية ورغم أن هذه التدابير الاحترازية التي تضعها لجنة بازل لم تصل إلى درجة الإلزام القانوني، فإنها تتمتع مع ذلك بفعالية كبيرة في التأثير على مختلف النظم المحلية للرقابة والإشراف على القطاع البنكي بصفة عامة، إذ تسعى العديد من الدول لتكييف أنظمتها المصرفية مع توصيات ومتطلبات اللجنة، وهي بذلك تمثل مظهرا من مظاهر العولمة المصرفية.

فقد تعاضمت المخاطر المالية وتنوعت خاصة في ظل أزمة Covid-19 التي قللت من التعامل المباشر أو قلة حركة النقل وشلت جميع الأنشطة لكن بفضل امتلاك بنية تحتية متطورة خاصة بالتكنولوجيا الإعلام والاتصال تعتمد على الرقمنة تسمح بالتواصل غير المباشر وهذا ما جسده JPMorgan من خلال العمل الافتراضي والجلسات التي كانت تقوم بها.

وعلى ضوء ما تقدم نخلص إلى جملة من الاستنتاجات.

### نتائج اختبار الفرضية:

الفرضية صحيحة لأن المؤسسة تفضل في تحقيق السلامة المالية عن الربحية حيث نلاحظ أن ربحية المؤسسة انخفضت من 18.831 مليار دولار إلى 7.552 مليار دولار وهذا راجع إلى منح قروض للزبائن وكذلك تخصيص احتياطي 8,9 بليون دولار خلال السداسي الأول، وكذلك ارتفعت الرافعة المالية من 6.4% إلى 6.8% متخطية المعدل المعمول به في لجنة بازل 3% وكذلك حافظت على المعايير الخاصة بلجنة بازل للكفاية الحدية لرأس المال.

### نتائج الدراسة:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع، ومن خلال الدراسة التفصيلية التي تضمنتها مختلف فصول البحث تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- ✓ المخاطر هي احتمالية حدوث الخسارة بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطه؛
  - ✓ تعتمد إدارة المخاطر على بعدين أساسيين، البعد الأول داخلي يتمثل في السياسات التي يضعها كل بنك في إدارة مخاطره، والبعد الثاني خارجي يقوم على تبني القواعد والمتطلبات الاحترازية العالمية وترجمتها؛
  - ✓ تسعى الإجراءات الاحترازية إلى حماية البنوك من المخاطر التي تتعرض لها باستمرار والتحكم فيها والتقليل منها قدر الإمكان وكذا زيادة ثقة المودعين؛
  - ✓ أن الالتزام بمتطلبات لجنة بازل يعد وقاية ورقابة شمولية لأنشطة البنك لكل من المودعين والمقترضين وكذا الحماية والتحوط من الوقوع في أزمات بنكية مالية حادة؛
  - ✓ أن المخاطر المالية علة لا مفر منها في العمل المصرفي لذلك فإن عملية إدارتها والتحوط منها ضرورة حتمية لتحقيق أهداف البنوك واستمرارها؛
  - ✓ أن البنك يجب أن يضع آليات للتعامل مع المخاطر المرتبطة بعملياتها إذ هناك أدوات عديدة للتعامل مع المخاطر المالية وإدارتها كالتغطية ضد المخاطر المالية.
- أما في الجانب التطبيقي يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ✓ أن JPMorgan Chase & CO كباقي المؤسسات المالية العالمية تتعرض إلى جملة من المخاطر، إذ يتمثل الهدف العام للمؤسسة في إدارة أعمالها والمخاطر المرتبطة بها إلى تحقيق التوازن بين مصالح عملائها وتحقيق سلامة المؤسسة.
- ✓ تسعى JPMorgan Chase & CO إلى إنشاء هيكل ووضوح استراتيجيات لضمان سلامة البيانات المالية للمؤسسة، والحفاظ على الامتثال للقواعد.

### التوصيات والاقتراحات:

- ✓ الاهتمام بكل المخاطر المالية وحتى غير المالية في البنوك وتطوير أساليب لتغطية المخاطر المختلفة.
- ✓ بذل المزيد من الجهود في إدارة المخاطر المصرفية الأخرى المالية منها والتشغيلية، مما يساعد البنوك على الارتقاء بأدائها ونتائج أعمالها.
- ✓ تعزيز الرقابة المصرفية والتأكيد على ضرورة التزام البنوك بمعايير لجنة بازل التي من أهدافها الرئيسية إدارة المخاطر المصرفية.
- ✓ على المؤسسات توفير الكفاءات اللازمة لتبني ثقافة إدارة المخاطر المالية والاتجاه نحو امتلاك القدرات التي تمكنها من قياس المخاطر المالية وغيرها من المخاطر والتحكم فيها.
- ✓ يتوجب على المؤسسات استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر المالية ووجود وحدة رقابة داخلية تقوم بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة المؤسسة.
- ✓ بناء استراتيجية فعالة لتسيير المخاطر المالية يلعب دور كبير في تحقيق المؤسسات الاقتصادية لأهدافها، حيث أن الهدف الرئيسي من هذه الاستراتيجيات هو الحفاظ على المؤسسة وتطويرها.
- ✓ التأهيل في مجالات التحليل المالي وإدارة المخاطر المصرفية، ذلك للمساعدة على استيعاب التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر، وخاصة مقررات بازل وأساليب قياس المخاطر.
- ✓ التركيز على تطوير الخدمات المالية داخل المؤسسات المالية بالاعتماد على الرقمنة لأنها تتيح سرعة تقديم الخدمة سواء للمستهلكين أو العملاء وحتى الموظفين.
- ✓ توفير البنية التحتية التكنولوجية.
- ✓ تغيير استراتيجيات الخاصة وفق الظروف المتاحة

- ✓ الاستفادة من استراتيجيات والطرق التي تقدمها المؤسسات العالمية في المجال المصرفي بالاعتماد على التكنولوجيا والاهتمام بالموظفين خلال الأزمات.
- ✓ أهمية تكنولوجيا المعلومات في تفعيل إدارة المالية في البنك أو المؤسسة.
- ✓ إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل.

#### أفاق الدراسة:

- في الأخير يبقى أن نشير إلى أن هناك جوانب المتعمقة بالموضوع التي تستحق الدراسة بعمق ويمكن أن تكون مواضيع لأبحاث مستقبلية نذكر منها على سبيل المثال:
- ✓ أهمية تكنولوجيا المعلومات في تفعيل إدارة المخاطر المالية في البنك أو المؤسسة.
  - ✓ دور المؤسسات المصرفية في التقليل من حدة المخاطر المالية.

# قائمة المراجع



## أولاً/ المراجع باللغة العربية

✓ الكتب:

- 1- عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ب، ط، 2009.
- 2- غسان محمد خليل النجار، أثر إدارة المخاطر لدى أصحاب المشاريع الريادية في تحقيق الميزة التنافسية لمشاريعهم، دراسة حالة: مشاريع حاضنة الأعمال والتكنولوجيا في الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2017.
- 3- محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة الخطر، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ب، ط، 2009.
- 4- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2010.
- 5- محمد شاهين، تحليل وتقييم محافظ الأدوات المالية، دار حميثرا للنشر والترجمة القاهرة، مصر، 2017.
- 6- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013.
- 7- طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بابكر أحمد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، المملكة العربية السعودية، 2003.
- 8- أسعد حميد العلي، إدارة المخاطر التجارية، مدخل إدارة المخاطر، مكتبة الذاكرة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2013.
- 9- عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن.
- 10- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 11- فرج خير الله، إدارة المخاطر المالية، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016.
- 12- منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، توزيع المكتب العربي الحديث، ب ط، مصر، 2009.
- 13- مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2002.
- 14- طارق حماد عبد العال، المنتجات المالية، الدار الجامعية للنشر، ط1، الإسكندرية، 2011.

- 15- عبد الرؤوف أحمد على محمد، إدارة المخاطر والأزمات، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، ط1، مصر، 2016.
- 16- أحمد جلال، إدارة الأزمات المالية، دار خالد اللحائي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2016.
- 17- صلاح حسن، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية لإلكترونية، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2011.
- 18- أحمد صبحي العيادي، إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها، دار الفكر ناشر وموزع، ط1 الأردن، 2011.
- 19- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006.
- 20- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن 2012.
- 21- عبد العزيز خنفوسي، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1 الأردن 2016.
- 22- صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 23- عبد السلام محمد خميس ومحمد عبد الوهاب العزاوي، نظرية المؤامرة والانهيال المصرفي: بين مقررات لجنة بازل وتقليل المخاطر المصرفية، الذاكرة للنشر والتوزيع، ط 1، بغداد، 2014.
- 24- حاكم محسن الربيعي ومحمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2011.
- 25- محمد عبد الوهاب العزاوي، وعبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة منها، دار إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010.
- 26- عبد الحميد الشواربي ومحمد الشواربي، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منظومة إصلاح مصرفي بين النظرية والتطبيق من خلال رؤية فلسفية ومنهجية وتبويرية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2010.

#### ✓ الأطروحات والمذكرات:

- 1- عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
- 2- غسان محمد خليل النجار، أثر إدارة المخاطر لدى أصحاب المشاريع الريادية في تحقيق الميزة التنافسية لمشاريعهم، دراسة حالة: مشاريع حاضنة الأعمال والتكنولوجيا في الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2017.

- 3- نوال بوعكاز، حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر 2010-2011.
- 4- موسى عمر مبروك أبو محييميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامية وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 02، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.
- 5- حمداني زهرة، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، رسالة ماجستير تخصص مالية دولية جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012.
- 6- نسيم بروال، استراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية مالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، 2010-2011.
- 7- حوري زينب، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية، دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005-2006.
- 8- محمد علي محمد علي، إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية (مدخل لتعظيم القيمة)، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، جامعة القاهرة، 2005.
- 9- السعيد عنابي، آثار تقلبات أسعار الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2006.
- 10- سميرة محسن، المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية، دراسة حالة بنك BNP PARIPAS، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005-2006.
- 11-<sup>1</sup> جمال معتوق، إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية، دراسة مقارنة بين سوقين ماليين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015-2016.
- 12- عبد الحق شيخ، الرقابة على البنوك التجارية، رسالة ماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009-2010.
- 13- جهاد محمد محمد شرف، أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية، دراسة ميدانية، المؤسسات الأهلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

- 14- فريدة ختير، الرقابة المصرفية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018.
- 15- أحلام موسى مبارك، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.
- 16- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014.
- 17- منال هني، دور الأساليب الرقابية والإشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية -دراسة حالة بنك الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر الجزائر، 2013-2014.
- 18- منار حنينة، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون العام، فرع التنظيم الاقتصادي، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، 2013-2014.
- 19- فائزة لعرف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، رسالة ماجستير تخصص علوم تجارية، فرع إدارة أعمال، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009-2010.
- 20- أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2012-2013.
- 21- لويزة أو صغير، دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وأثرها على البنوك التجارية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر، 2017، 2018.
- 22- إبراهيم تومي، تكيف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية دراسة حالة بنك البركة الإسلامي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
- 23- محمد يحيوي، تأثير إصلاحات بازل 3 على الدور الرقابي للسلطات النقدية، دراسة حالة السلطات النقدية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2017-2018.
- ✓ **مجالات ومنشورات:**

1\_ بلسم حسين رهف، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2 مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والأربعون، العراق، 2015.

- 2\_ عز الدين نايف عنانزة، محمد داود عثمان، تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، المجلد السادس، العدد الثاني عشر، 2014.
- 3\_ بلعزوز بن علي، استراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الشلف، الجزائر، 2010.
- 4\_ بن سليم محسن وبن رجم محمد خميسي، الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة: مقارنة السيولة المعرضة للخطر، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2016.
- 5\_ نور الدين زعييط، عمار بوطكوك، الهندسة المالية واستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر البنكية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، الجزء 1، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- 6\_ مصدق الحبيب، الأهمية الاقتصادية للعنصر البشري، والدور الاستثماري للتربية والتعليم، دراسات عربية، مجلة فكرية اقتصادية واجتماعية، دار الطلبة بيروت، العدد الخامس، 1980.
- 7\_ صلوح محمد العيد، آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية: دراسة حالة مجموعة بنك سوسيتي جنرال، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد الأول، 2015.
- 8\_ صلاح الدين محمد أمين الإمام وصادق راشد الشمري، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFT نظام نموذجاً، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد 90، 2011.
- 9\_ بوحفص جلاب نعاة، الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي في الجزائر، مجلة الفكر العدد 11، بدون تاريخ.
- 10\_ سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 06، 2006.
- 11\_ صادق أحمد عبد الله السبني، إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات بازل 3: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية، مجلة اماراباك، المجلد السابع، العدد الحادي والعشرون، 2016.
- 12\_ عمار عريس، مجذوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة بشار، الجزائر، مارس 2017.

13\_ بدون اسم الكاتب، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، الكويت، ديسمبر 2012.

14\_ عمار عريس، مجذوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة بشار، الجزائر، مارس 2017.

15\_ زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 31/30، 2013.

16\_ ريم بونوالة، محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل 2018-2019.

#### ✓ الملتيقيات والمؤتمرات:

1\_ عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردن، بدون تاريخ.

2\_ عبد القادر شلالي، علال قاشي، مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول: إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، أيام 26 /27 /11 2013.

3\_ محمد زيدان، عبد الرزاق حبار، متطلبات تكيف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المنعقد يومي 11/12 مارس 2008.

4\_ خليل الرفاعي، تقييم متانة الرقابة الداخلية على التسهيلات المباشرة في البنوك الإسلامية الأردنية، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول "الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، جامعة ورقلة الجزائر، أيام 08/09 مارس 2005.

5\_ عبد القادر شاشي، معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية، "اتفاقية بازل الثانية"، ملتقى الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، أيام 18-20، أبريل، 2010.

#### ✓ مواقع الانترنت:

1\_ ليلى الزهرابي، إدارة المخاطر المالية، نقلًا عن الموقع الإلكتروني:  
http://m.marefa.org/%D8%A7%D8%AF%D (اطلع عليه يوم 2020/06/15 على الساعة  
19:50).

2\_ "قوانين بازل 3 للإصلاح المصرفي" هل تمنع وقوع أزمة مالية مصرفية، بالاعتماد على الموقع:  
http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=11700&article=587106#، نشرت  
في 17 سبتمبر 2010، اطلع عليه في (2020/05/07، على الساعة 18:20).

3\_ مروان أحمد طاهات، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي، بالاعتماد على الموقع:  
http://www-marwanmant.blogspot.com/2014/02/iii\_8.html?m=1، اطلع عليه في  
(2020/05/08، على الساعة 15:20).

4\_ الموقع الإلكتروني: http://www.akhbarna.net/%D8%AC%D9%8A-  
D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%BA%D8% (اطلع عليه في 2020/08/06 على الساعة  
18:25).

5\_ الموقع الإلكتروني: https://mimirbook.com/ar/5a694cc8fca: (اطلع عليه في  
2020/08/06 على الساعة 16:30).

6\_ الموقع الإلكتروني: https://www.sa-fx.com/ar-  
sa/%D8%A7%D9%84%D8%B3 (اطلع عليه في 2020/08/06 على الساعة 17:00).

ثانياً/ المراجع باللغة الأجنبية:

✓ الكتب:

1\_ KHELASSI Réda, L'audit interne (Audit operational), Edition Houma,  
3ème édition, Algérie, 2010.

✓ المجالات:

1\_ source: Mohammad Alsharif, Annuar Md Nassir, FakarudinKamarudin,  
M.A. Zariyawati, BASEL 3; MAIN ISSUES FOR GCC BANK, International  
Journal of Economics, Commerce and Management, Issue 11, 2016.

✓ المواقع والتقارير:

1\_ [www.jpmorganchase.com](http://www.jpmorganchase.com)

2\_ Annual Report JP Morgan Chase & Co, 2018.

3\_ Annual Report JP Morgan Chase & Co, 2019.

4\_ Second Quarter Report JP Morgan Chase & Co, 2020.

5\_ Sumit Kumar Shah, J.P Morgan & Chase Company, A Report Submitted to Apex Smart, Team Apex College Mid-Baneshwor, Kathmandu, November, 2012.

6\_ John Fairty, A Financial and organizational break down of jpmorgan chase's segments, March, 2013.



## الملخص:

أثرت التغيرات والمستجدات الطارئة على الساحة الدولية، خاصة منها الاقتصادية والتكنولوجية، على ملامح الصناعة المصرفية، فوجدت البنوك أنفسها أمام ضرورة التكيف مع تلك الأوضاع، أنتج ذلك التأقلم تنامياً للمخاطر المالية، وبرزت الحاجة إلى إطار رقابي يحمي العمل المصرفي، فتبلور عن ذلك مقررات لجنة بازل الدولية، باتفاقياتها الثلاث، تماشياً مع أحداث هددت النظام المالي والمصرفي الدولي سابقاً ولازالت تتوالى أحداث جديدة وأزمات تعرقل سير هذا النظام فالعالم حالياً يشهد أزمة كبيرة وهي أزمة COVID-19 التي أثرت بشكل خاص على النظام المالي ويمكن أن يؤدي احتدامها إلى التأثير على استقرار النظام المصرفي العالمي.

وفي ظل هذه الأزمات يظهر الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات المالية العملاقة في المحافظة على استقرار و سلامة الأنظمة المالية العالمية، ومن بين هذه المؤسسات سلطنا الضوء على مؤسسة JPMorgan Chase & CO التي تعد أكبر مؤسسة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية و ثالث أكبر شركة مساهمة عامة في العالم، وكيف واجهت الأزمة الراهنة مع المحافظة على تطبيقها لمعايير لجنة بازل.

**الكلمات المفتاحية:** المخاطر المالية، لجنة بازل، المؤسسات المالية.

### Summary:

The changes and developments in the international arena, particularly economic and technology, have affected the features of the banking industry, and banks found themselves facing the need to adapt to these conditions, produced that adaptation to the growth of financial risks, and highlighted the need for a regulatory framework protecting banking, The decisions of the Basel International Committee, with its three conventions, in line with events that threatened the financial and international banking system in the past and are still following new events and crises that hinder the progress of this system, the world is currently experiencing a major crisis, namely the crisis of COVID-19, which has particularly affected the system. Its intensification could affect the stability of the global banking system. In light of these crises, the role played by giant financial institutions in maintaining the stability and integrity of global financial systems is evident, including JPMorgan Chase & CO, the largest financial institution in the United States of America and the third largest public shareholding company in the world, and how it has faced the current crisis while maintaining its compliance with basel committee standards.

**Keywords:** Financial risks, Basel Committee, financial institutions.